الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2017

الموضـــوع

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – الجزائر–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطلبة

- نواري هاجر

الأستاذ المشرف:

*مياح عادل

http://www.univ-biskra.dz/

السنة الجامعية: 2016-2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم

" قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ " . (الأنعام : 162 ، 163)

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين" .(سورة النمل : 19)

"وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ" .(البقرة : 186)

صدق الله العظيم

دعاء

يا رب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا و لا نصاب باليأس إذا فشلنا بل ذكرنا دائما بأن

الفشل هو أساس النجاح و علمنا ان التسامح هو اكبر مراتب القوة و أن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب إن جردتنا من المال فاترك لنا نعمة الأهل و إن جردتنا من الأهل فاترك لنا قوة الصبر.

و إن جردتنا من نعمة الصحة فترك لنا نعمة الإيمان يا رب إن أسئنا إلى الناس أعطنا شجاعة الاعتذار و إن أساء إلينا الناس أعطنا شجاعة العفو يا رب أن نسينا فلا تنسانا وكون معنا ياربّ .

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ثم الصلاة والسلام على النبي الكريم حبيبنا وعظيمنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى صحبه ومن تبعه واقتفى بأثره إلى يوم الدين.

"من تواضع رفعه الله ومن ترفع وضعه الله"

أشكر الله وأحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه على نعمه الطيبة وعلى نعمة العلم والبصيرة

ولا يسعني بعد إنجاز هذا العمل بعون الله وتوفيقه، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان ، وخالص التقدير والعرفان بالفضل الكبير لأستاذي الفاضل " مياح عادل" الذي أشرف على هذه الرسالة ، *وفتح أبواب الاتصال به في كل وقت ورحابة صدره التي لا تضيق أبدا* والتوجيهات التي قدمها والثقة التي وضعها بي والتي كانت حافزا لي للاهتمام بهاته الدراسة حتى خرجت نبتة طيبة، *فله مني على عنايته ورعايته شكرا لا ينقصه إلا عجز اللغة، وجزاه الله عني كل الخير.*

كما أشكر الأستاذ" بلحسن محمد علي" الذي تعاون معي و أرشدني وساعدني في إختياري .

وجزيل الشكر إلى كافة أستاذة وإطارات جامعة محمد خيضر وبالأخص كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وعلى رأسهم" بن بريكة عبد الوهاب"،" زوزو عبدالله"، " عبه فريد" و إلى جميع عمال المكتبة.

كما لا أنسى أن أشكر أخي الذي ساعدني كثيرا في مشواري الدراسي "سليم" وله فضل كبير علي .

ولا أنسى توجيه الامتنان والتقدير إلى كل من تعاون معي وحفزني ولو بالكلمة الطيبة على إتمام هذا العمل.

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان .	
الإهداء .	
المقدمة العامة	
الفصل الأول: مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	38-01
تمهيد.	01
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	21-02
المطلب الأول: إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	02
المطلب الثاني: دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها والخصائص التي تميزها .	11
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويلها.	15
المطلب الرابع : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	18
المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	30-21
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري .	21
المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوزعها الجغرافي في الجزائر .	23
المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني .	27
المطلب الرابع : الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	29
المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	37-30
المطلب الأول: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	30
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	32
المطلب الثالث : نماذج بعض دول العالم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	34
خلاصة الفصل الأول.	38
الفصل الثاني : عموميات حول البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	68-39
تمهيد.	40
المبحث الأول : مدخل عام حول البنوك التجارية	51-40
المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك التجارية .	40
المطلب الثاني : أنواع و خصائص البنوك التجارية .	44
المطلب الثالث : أهداف و وظائف البنوك التجارية .	46
المطلب الرابع : مصادر و إستخدمات الأموال في البنوك التجارية .	49
المبحث الثاني : التنظيم الإداري في البنوك التجارية .	59-51
المطلب الأول : ماهية الهيكل التنظيمي البنكي .	52
المطلب الثاني : التنظيم الإداري للبنوك التجارية .	55
المطلب الثالث : مستويات السلطات الإدارية في الهرم التنظيمي للبنك .	57
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في الهيكل التنظيمي .	59
المبحث الثالث : البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	68-60
المطلب الأول : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	60

المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك التجاري	62
المطلب الثالث : التقنيات الحديثة المبتكرة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	64
المطلب الرابع : معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	67
خلاصة الفصل الثاني .	69
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	86–70
تمهيد.	70
المبحث الأول : البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	80–71
المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	71
المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	74
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	76
المطلب الرابع : السياسات الإقراضية لبنك البدر –BADR–	78
المبحث الثاني : دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	86–80
المطلب الأول : الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	80
المطلب الثاني : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	81
المطلب الثالث : عملية منح الإئتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	82
المطلب الرابع : ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR–	85
خلاصة الفصل الثالث .	87
الخاتمة .	
المراجع.	
فهرس المحتويات .	

فهرس الأشكال :

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	دورة حياة المؤسسة.	14
02	الأصناف القانونية للمؤسسات حسب المعيار القانوني .	19
03	تصنيف الم ص م حسب طبيعة توجهها	20
04	الوظائف التقليدية للبنوك التجارية	48
05	الهيكل التنظيمي لبنك –BADR–	77

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	تعريف الو م أ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	8
02	تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	8
03	تعريف الإتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	9
04	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري	23
05	توزيع المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2006	23
06	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
07	مساهمة القطاع القانوني في تشكيل القيمة المضافة2002– 2004	27
08	مقارنة الواردات حسب المجموعات الانتاجية بين سنتي2008 – 2009.	28
09	حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات للفترة 2007– 2009 .	28
10	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
11	ميزانية البنك المصادر (الأصول) .	85
12	ميزانية البنك الاستخدامات (الخصوم).	86

مقدمة

مقدمة :

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات دول العالم، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الإقليمية والدولية، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تنميتها الشغل الشاغل لكثير من الحكومات والمنظمات الدولية، خاصة مع تزايد أهمية دورها في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فلهذه المؤسسات اهمية كبير في الاقتصاد الوطني وكذلك بها تستطيع الدولة توفير مناصب العمل للحد من البطالة و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي.

وتعد هذه المؤسسات مهمة جدا في الإقتصاد العالمي و خاصة الاقتصاد الوطني لكل دولة تسعى الى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني فهي تساهم مساهمة فعالة في مختلف المؤشرات الاقتصادية، وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها.

ويمثل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانشغال الأهم دائما سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أم للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، لذلك أصبحت هذه المشكلة تمثل احد أهم المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول النامية.

فقد بدأ الشعور بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ مطلع الثمانينات رغبة في التحرر الإقتصادي و بناء نسيج اقتصادي متكامل وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، ومن ثم المساهمة في إحداث تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي الجزائري .

فعملت الجزائر دائما في تطوير و ترقية هذه المؤسسات منذ بدء الإصلاحات الإقتصادية، حيث قامت في الفترة الأخيرة على دعم هذه المؤسسات من عدة جوانب ويشكل الجانب التمويلي أهم جانب يتطلب إهتمام كبير من طرف البنوك حتى تتمكن من منح إمكانيات لجعل هذه المؤسسات أقوى في السوق، فمشكلة التمويل أضحت هاجس بالنسبة لمقبلين على مثل هذه المشاريع نظرا لما تضعه هذه البنوك من قوانين وما تفرضه من شروط و ما تمثله من صعوبات و ما تختلقه من معوقات .

و لهذا فقد أولت الجزائر اهتماما بالغا بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها ونذكر منها البنوك التجارية والتي سنتعرف إذا ما كانت هذه البنوك إستطاعت أن تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

للاقتراب من مناقشة هذه المشكلة وتبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل إستطاعت البنوك التجارية المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

الإشكاليات الفرعية :

1. **ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وماهو واقعها في الجزائر ؟**
2. **كيف يمكن للبنوك التجارية أن تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**
3. **هل ساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟**

الفرضيات :

- المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات إقتصادية يكون فيه عدد العمال من 1-5 بالنسبة للمؤسسة الصغيرة في حين يكون عدد العمال في المؤسسة المتوسطة من 10-20 وبدأت تظهر في الجزائر بشكل واضح .
- تساهم البنوك التجارية في توفير القروض البنكية والإمتيازات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع هذه الأخيرة للنمو التطور.
- يسهل بنك الفلاحة و التنمية الريفية –BADR– في الجزائر على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروض بنكية و ذلك من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك .

مبررات إختيار الموضوع :

إن سبب اختيارنا لموضوع دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نابع من الأهمية والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحريك عجلة الاقتصاد .

- > الحصول على المعلومات الكافية حول هذا الموضوع ومحاولة معرفة اهمية هذا القطاع لدى الفئة الشبابية .
- > كون فكرة الاستفادة من القروض المصغرة فكرة حديثة .
- > تساؤلنا حول الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات من الناحية التمويلية .
- > رغبتنا الشديدة في إنشاء مشروع مؤسسة صغيرة .

أهداف الدراسة :

الأهداف التي نسعى الوصول إليها من خلال هذه الدراسة :/

- ❖ التعرف عن قرب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف المفاهيم التي طرحتها المنظمات الدولية وبعض البلدان الرائدة في هذا المجال .
- ❖ محاولة معرفة واقع هذه المؤسسات في الجزائر من خلال مراحل تطورها ومساهمة هذه المؤسسات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .
- ❖ إعطاء نظرة شاملة حول البنوك التجارية و إبراز علاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ معرفة كيفية عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– في تمويل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اهمية الدراسة :

إن أهمية الموضوع من أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الذي تلعبه في مختلف اقتصاديات دول العالم فهي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و كذلك كون هذا الموضوع من المواضيع التي تشغل المفكرين الإقتصاديين و السياسيين و الإجتماعيين في أي دولة من دول العالم في الوقت الحاضر كما أن هذا الموضوع يسلط الضوء على مختلف التقنيات والأساليب التي تتبعها البنوك التجارية في تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة :

لقد تطرقنا في دراستنا هذه على كيفية تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الوقت الحالي وما قد تؤديه لتسهيل على الشباب إنشاء مؤسسات سواء صغيرة أو متوسطة و توفير فرص عمل فمررنا من خلال دراستنا ببعض الأساسيات التي تخص كل من المؤسسات والبنوك التجارية وقمنا بدراسة دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مثل هذا المجال.

منهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا على منهجين وهما المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية ومنهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي حيث :

- ✓ استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف مختلف المزايا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و طرق تمويلها وكذا على عمل البنوك التجارية وعلاقتها بهذه المؤسسات .
- ✓ استخدمنا في الفصل الأخير منهج دراسة حيث تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تقسيمات البحث :

بغرض الإجابة على الإشكالية و التأكيد من صحة أو خطأ الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث سنتناول في كل فصل على :

الفصل الأول : مدخل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثاني : عموميات حول البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– الجزائر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

مرجعية الدراسة :

إن معظم الدراسات التي تناولت البحث سواء مذكرات او رسائل الماجستير و أطروحات الدكتوراه أكدت دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية،وفي هذا الصدد نذكرعلى سبيل المثال:

الدراسة الأولى:

عبد الكريم الطيف ، **واقع وآفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تطبيق سياسة الإصلاحات الاقتصادية الحالية**، 2001 ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

تنطلق هذه الدراسة وهي رسالة ما جستير من إشكالية حقيقية تتعلق بمكانة وأهمية الدور الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد في طريق التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق والاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي و التجاري العالمي.لذا ركز الباحث في عرضه بداية على مفاهيم أساسية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليتخصص فيما بعد في عرض التجربة الجزائرية في مجال الترقية والدعم وكذا الإجراءات المتخذة والمقترحة لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

الدراسة الثاني:

الجابرية بلقاسمي،فطوم بسطامي،وهيبة علوان ، **" دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والآفاق "** ،2005-2006 ، مذكرة ليسانس،جامعة يحي فارس بالمدية تناولت هذه الدراسة وهي مذكرة ليسانس دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وواقعها والعراقيل والتحديات التي تواجهها الصغيرة والمتوسطة ولقد عالجت الدراسة الإشكالية بمحاولة التعرف على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة من خلال القيام بمنح مختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع واهم خصائصها والمحاولة التعرف على تأثير الإجراءات وأساليب تنشيط وتدعيم المؤسسات التي انتهجتها الجزائر في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة إبراز أهم الصعوبات التي تعيق نشاط وتطوير القطاع في ظل المحيط الاقتصادي الحالي والنتائج المحصلة والنظر إلى دعم الدول والمجهودات التي تبذلها الوزارة لتنمية هذا القطاع خاصة في جانب برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن للاقتصاد الجزائري شرط توفر العمل لدى الشباب ذوي المشاريع.

الدراسة الثالثة:

دراسة الدكتور عثمان لخلف، بعنوان " **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، حالة الجزائر"** ، جامعة الجزائر ، 2004 .

الدراسة هي أطروحة دكتوراه دولة، وأكد فيها الباحث على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية وأساليب تنشيطها، كما تطرق إلى إستراتيجية التنمية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ركز الباحث على برامج الدعم الوطنية والدولية الموجهة لهذا القطاع،كما خلص إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل ترقية تنافسية المؤسسات وتحفيز الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر بأن التحولات الإقتصادية لها أثر إيجابي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تتمتع بمرونة كبيرة.

صعوبات الدراسة :

ان الصعوبات التي إعترضتنا في بحثنا هذا تمثلت في إهمال السلطات المعنية الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في الحد من البطالة كما أنها تجاهلت هذا الموضوع بعد الإستقلال وهذا ما أثر على جميع البحوث التي تناولت هذا الموضوع .

الفصل الأول : مدخل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد :

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا حيويا من اقتصاد أي دولة، وبالرغم من الدور التنافسي للمؤسسات الكبيرة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مازالت من أهم مصادر الدخل القومي ومن أكثر القطاعات استيعابا للأيدي العاملة وتستمد هذه المؤسسات قدرتها على لعب هذا الدور من خصائصها التي تكسبها ميزة خاصة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ونفس هاته الخصائص تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل عديدة ينبغي معالجتها كما أن وضع تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمييزها عن باقي المؤسسات وجعلها تستفيد من البرامج والسياسات الداعمة لها أمر صعب ومحل اختلاف كبير بين أهل الاختصاص.

وانطلاقا من هذه الأهمية سنقوم بدراسة هذا النوع من المؤسسات من خلال تحديد أهم المعايير المستخدمة في تعريفها وتوضيح أصنافها بالإضافة إلى خصائصها وأهميتها في الاقتصاد الوطني و واقعها في الجزائر ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني و أخيرا سنتطرق الى عوامل نجاح وفضل هذه المؤسسات ولذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

المبحث الثالث : عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تمهيد :

تلعب المؤسسات دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية لذا فإن إعطاء و تحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة ونظرا لهذا التباين الكبير حول مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثار جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات و يرجع ذلك إلى صعوبة وضع و تحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى و يختلف هذا التعريف من دولة إلى أخرى وكذلك على مجموعة من المعايير المحددة لهذه المؤسسات سنحاول التعرف عليها وعلى خصائصها ودورها في الإقتصاد الجزائري .

المطلب الأول : إشكالية تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يمكن القول أن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لقى صعوبة كبير في الفكر الإقتصادي و لا يوجد تعريف واحد لهذه المؤسسات و قد جرت محاولات للمفاضلة بين عدة معايير بهدف إعطاء تعريف محدد لهذه المؤسسات كما أنه لا يوجد تعريف متفق لها بين الدول المتقدمة و الدول النامية و سنحاول من خلال هذا أن نتعرف على تعاريف هذه المؤسسات و على أهم المعايير التي حددت تعريفا للمؤسسات .

1). النشأة التاريخية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

جل المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم والتي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات، كانت في بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة في صيغة ما كان يصطلح عليها"**المانيفاكتورة** "في بداية تشكل النظام الاقتصادي الرأسمالي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، غير أن بعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل خمسينياته في الولايات المتحدة ومنتصف ستينياته في اليابان و حظيت برعاية الحكومات والمنظمات المحلية من خلال إصدار التشريعات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور وذلك بإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم برعايتها ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التغيرات المفاجئة في أسعار عوامل الإنتاج بتقديم الإعانات والقروض، وتعتبر اليابان في طليعة الدول الأكثر تنظيما لهذه المؤسسات، في حين يعتمد الاقتصاد الصيني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي محور النشاط الاقتصادي وتعمل حاليا على تمليكها للقطاع الأهلي، وتنتهج هذه الدول عدة سياسات لدعمها تتمثل على الأخص في الإعفاء من الضرائب ووضع النظم التمويلية المساندة بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والمشورة الفنية.

وهكذا فقد أدركت معظم دول العالم وبمرور الوقت، أن مما لا شك فيه أن المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا له أهمية في اقتصاديات مختلف هذه الدول من خلال دورها في تنمية المجتمعات المحلية، وبما يتناسب مع إمكانياتها المتاحة مع وجود إمكانية مراعاة التقسيم الطبيعي للعمل ورأس المال بين الوحدات المختلفة مما يحقق في النهاية هدف التكامل .[1]

2). صعوبة تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يوجد هناك اختلاف كبير وعدم اتفاق فيما يخص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول والمنظمات، ويمكن إرجاع صعوبة وضع تعريف موحد لهاته المؤسسات إلى ثلاثة عوامل أساسية، و هي :

[1] بن التركي زينب ، **دور تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في تسيير علاقة الزبون بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2007- 2008 ، ص 4 .

1. **العوامل الاقتصادية** : وتتضمن ما يلي .

- **إختلاف مستويات النمو الاقتصادي** :

يتمّثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات.م.أ، ألمانيا واليابان أو أي بلد صناعي آخر قد تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثّر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي[2].

- **تنوع الأنشطة الاقتصادية** :

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع لآخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية، على الأقل بنفس الدرجة .

وعلى المستوى التنظيمي فإن المؤسسات الصناعية تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا من ذلك المستخدم في المؤسسات التجارية و الخدماتية بغية التحكّم في أنشطتها المعّقدة وتحديد المهام بدقة لاتخاذ القرارات المختلفة حيث تستخدم المؤسسات الخدماتية والتجارية هيكلا يتّسم بالبساطة وسهولة اتّخاذ القرار وتوحد جهة إصداره.

- **اختلاف فروع النشاط الاقتصادي** :

يختلف النشاط الاقتصادي و تتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة و تجارة الجملة ، و أيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية و تجارة داخلية ، و النشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية الغذائية ، التحويلية الكيميائية ، و التعدينية ... الخ.

و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو حد فروعه و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة و رأس المال الموجه للاستثمار فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى عن الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[3]

2. **العوامل التقنية** :ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد،وبالتالي يتّجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة[4].

---

[2] طالبي خالد ، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات النقدية والمالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2010-2011 ، ص 2 .

[3] رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2008 ، ص 17 .

[4] زويتة محمد صالح ، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص 8 .

3. **العوامل السياسية** : تتمّثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع .[5]

3). تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب معايير التصنيف :

لقد لخصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250 تعريفا، وهذا لاختلاف المعايير المعتمدة فمنها ما يعتمد على حجم العمالة، حجم المبيعات، حجم الأموال المستخدمة، حصة المؤسسة من السوق ، طبيعة الملكية...الخ .

و لإزالة هذا الغموض اعتمد المختصون في هذا المجال على معيارين في تعريف هذا النوع من المؤسسات، المعايير النظرية أو النوعية من جهة والمعايير المادية أو الحدية أو الوضعية من جهة أخرى، إلا أن المعايير الأكثر استخداما هي المعايير الثانية (المعايير المادية، الكمية).

1. **المعايير الكمية** : إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات و من بين هذه المعايير نذكر منها:

- **معيار رأس المال :**

يعتبر معيار رأس المال المستخدم بالمؤسسة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة ويقصد بهذا المعيار بأن المؤسسة التي تتميز بانخفاض حجم رأس المال المستثمر والذي يختلف من دولة إلى أخرى وهنا تبرز مشكلة تحديد المقصود برأس المال، هل هو رأس المال المستثمر من ثابت وعامل أو رأس المال الثابت ويفضل البعض رأس المال الثابت وحيث أنه يعكس الطاقة الإنتاجية ويستبعد البعض قيمة الأراضي من رأس المال الثابت.

الأخذ بهذا المعيار لا يصلح بمفرده لتعريف المؤسسات الصغيرة أو استخدامه كمعيار للمقارنة بين المؤسسات المتماثلة في الدول المختلفة حيث تختلف قيمة النقود من دولة إلى أخرى بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية بصفة عامة، وبفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده حيث يمكن الاسترشاد به مع معيار آخر . [6]

- **معيار حجم الموجودات الثابتة :**

إن قيمة تتراوح ما بين (50,000 $ - 500,000 $ دولار) يمكن اعتبارها معيارا لتعريف المؤسسة الصغيرة , ولكن فقط في منشآت المكثفة للعمل . كذلك يمكن تحديد قيمة تتراوح ما بين (10,000$ - 2,500,000$) في بعض القطاعات التي توظف تكنولوجيا أكثر تقدما (المطابع مثلا).[7]

---

[5] ليلى لولاشي ، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2004-2005 ، ص 47 .

[6] جلال عبد القادر ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 ، ص 17-18 .

[7] نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1428هـ - 2007 ، ص 30 .

- **معيار العمالة :**

يعتبر من المعايير الأكثر استخداما لتمييز حجم المشروع ويختلف أيضا بين الدول و أخرى , ومن التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال , التصنيف التالي :

- مشروعات أعمال أسرية (**1–9**) عمال .
- مشروعات الأعمال الصغيرة (**10– 49**) عاملا .
- مشروعات الأعمال المتوسطة (**50 – 90**) عاملا .
- مشروعات الأعمال الكبيرة (**أكثر من 100**) عامل .

يتبنى الاحصائيون و الاقتصاديون في الدول العالم المتخلف معايير كمية يمكن قياسها لتعريف المؤسسة الصغيرة , و على سبيل المثال (عدد العاملين , حجم المبيعات , و رأس المال المستثمر) و في الدول النامية فإن المعيار الأساسي هو عدد العاملين في المؤسسة .

❖ إذا أردنا استخدام معيار عدد العاملين :

- **في الدول الصناعية** : المؤسسة الصغيرة هي التي تضم 500 عامل على الأقل .
- **في الدول النامية** : المؤسسة الصغيرة هي التي تضم ما بين 20 و 100 عامل او أقل (مابين 5 و 19 عاملا في البحرين) .

- **معيار معامل رّأس المال :**

يعتبر معيار رأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمشروع و كذلك معيار العمالة لذا فإن الاعتماد على أي منهما منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المشروع ، فقد نجد أن عدد العمال في المنشأة قليل و لا يعني ذلك أن حجمها صغيرة إذا من المحتمل أن كون حجم رأس المال فيها كبيرا أي أنها تستخدم أسلوب فن انتاجي كثيف رأس المال (Capital Intensive) و بالتالي تصنف هذه المنشأة حسب معيار رأس المال من المنشآت الكبيرة وقد تكون بالفعل كذلك في حين تكون مصنفة صغيرة وفقا لمعيار العمالة وربما يحدث العكس , فقد نجد رأس المال صغيرا و حجم العمالة كبيرا(Labour Intensive) فيتم تصنيف المنشأة كبيرة و فقا لمعيار العمالة و صغيرة وفقا لمعيار رأس المال لذا وجد معيار ثالث يمزج بين كل من معيار راس المال ومعيار العمل وهو معامل رأس مال (Capital Labour Ratio) معامل رأس مال للعمل ويمثل حجم رأس مال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل و يحسب بقيمة رأس مال الثابت على عدد العمال و الناتج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال (الاستثمار) المطلوبة لتوظيف عامل واحد في المشروع و عادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال بصفة عامة مثل قطاع الخدمات و القطاعات التجارية , و يكون مرتفعا في القطاع الصناعي و لا سيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور.[8]

[8] نفس المرجع السابق ، ص 31 .

- **معيار حجم المبيعات :**

ويقصد به حجم المبيعات السنوية أو الشهرية أو السداسية للمؤسسة هو الذي يحدد حجم هذه المؤسسة فإذا فاقت مبيعاته مبلغا محددا (يختلف من دولة إلى أخرى) أصبحت هذه المؤسسة كبيرة والعكس صحيح ، كما أن الاعتماد على هذا المعيار وحده لا يكفي أيضا لمعرفة حجم المؤسسة هل هي كبيرة أم صغيرة، وذلك لما فيه من عيوب وسلبيات، لأنه مثلا حجم المبيعات يتحدد حسب قاعدة السوق المعروفة (العرض والطلب) وكذا تأثر الأسعار بهذه القاعدة وحدوث ظاهرة التضخم التي ترفع الأسعار فترتفع بذلك مبيعات المؤسسة وقد تعاني هذه الأخيرة من حالة ركود بسبب المنافسة الحادة في السوق أو حالة إفلاس تؤدي بها إلى تلاشي مبيعاتها في فترة من الفترات، فهل الاعتماد على هذه المعايير يمكننا القول أن هذه المؤسسة كبيرة الحجم في فترة معينة وصغيرة الحجم في فترة أخرى حسب ظروف هذه المؤسسة و ظروف السوق إذن لا يمكننا الاعتماد على هذا المعيار فرده كمحدد أساسي لحجم المؤسسة .[9]

- **معيار رقم الأعمال :**

يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة و المهمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم، و يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسات و قدرتها التنافسية و لكن يبقى مشكل اختلاف قيمة المبيعات بين السنوات، فقد تنخفض أو ترتفع و يواجهها مشكل التضخم .

على الرغم من أهمية المعايير السابقة إلا أنها تبقي نسبية، لهذا يجب إدراج نوع آخر من المعايير التي تساعدنا على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [10]

2. **المعايير النوعية :** تهتم المعايير النوعية بتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى عناصر التشغيل الرئيسية وبالتالي فهي معايير تعتمد على الفروق الوظيفية والمتمثلة في الإستقلالية ،الملكية و الحصة من السوق...الخ .

ويمكن ذكر بعضها وهي:

- **معيار الملكية و المسؤولية :**

من الشائع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص والتي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية شركات أشخاص أو شركات أموال لهذا فإن المسؤولية القانونية والتنظيمية تقع على عاتق مالكها مباشرة وتتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي بسيط جدا يكون فيه مالك المؤسسة هو صاحب القرار، كما يمارس مختلف وظائف الإدارة من تخطيط، تمويل، تسويق، توظيف، التي تتوزع على عدة مصالح في المؤسسات الكبرى .بالرغم من أن بعض الخواص الذين يستخدمون بعض المساعدين إلا أن عملية اتخاذ القرار تبقى من نصيبهم و هذا لا يعني تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أيدي الخواص فقط بل توجد في كثير من الدول بعض هذه المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع العام كما هو الحال في الجزائر[11].

---

[9] حكيم شبوطي ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008 ، ص 11 .

[10] قنيدرة سمية ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009-2010 ، ص 54 .

[11] زراية أسماء ، **آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، جوان 2011 ، ص 9 .

- **معيار الإستقلالية :**

ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى،ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير .[12]

- **معيار حجم السوق :**

يمكن تحديد حجم المؤسسة بالإعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز بضيق و صغر حجم السوق الذي يتم التعامل فيه.[13]

- **معيار التنظيم :**

تصنف المنشأة الصغيرة وفقا لهذا المعيار اذا كانت تتسم بخاصيتين او اكثر من هذه الخواص :

- الجمع بين الملكية و الإدارة (مدير المشروع مالكه) .
- قلة عدد مالكي رأس المال .
- ضيق نطاق العمل (انتاج سلعة واحدة أو تقديم خدمة واحدة) .
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير .
- تكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها .
- تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها من اجل نموها .

- **المعيار التكنولوجي :**

بناءا على هذا المعيار تصنف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات رأس مال منخفض و كثافة عمالية عالية .[14]

4). التعاريف االمختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

توجد صعوبة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع هذا إلى اختلاف المقصود بكلمة صغير من بلد لأخر ومن وقت لأخر داخل نفس البلد وعلى رغم من ذلك ظهرت بعض التعريفات للمؤسسات الصغيرة على مستوى الدولي .

1. حسب الدول المتقدمة :

- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :**

سبق وأن أشرنا إلى هذا التعريف الذي صدر عام 1953 والذي كان مضمونه" أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه"

[12] جلال عبد القادر ، نفس المرجع السابق ، ص 19 .
[13] قنيدرة سمية ، نفس المرجع السابق ، ص 54-55 .
[14] نبيل جواد ، نفس المرجع السابق ، ص 34 .

وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم في المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي:

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة.....من 1 إلى 5 ميلون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة.....من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية.....عدد العمال 250 عامل أو اقل.[15]

جدول رقم (01) : تعريف الو م أ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	**من 1الى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية**
مؤسسات التجارة بالجملة	**من 5 الى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية**
المؤسسات الصناعية	**عدد العمال 250 عامل او اقل**

المصدر: سامية عزيز ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد الثاني ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جوان 2011 ، ص 82

- **تعريف اليابان :**

ميّز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص و م بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول[16]

جدول رقم (02): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

القطاع	عدد العمال	حجم رأس المال
الصناعة	**299 موظف أو أقل**	**100 مليون ين**
تجارة الجملة	**99 موظف أو أقل**	**أقل من 30 مليون ين**
تجارة التجزئة والخدمات الأخرى	**49 موظف أو أقل**	**أقل من 10 مليون ين**

المصدر : مدخل خالد ، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ، ص 9 .

- **تعريف ألمانيـا :**

تعرف المؤسسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا على أنها مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل، وتحقق مبيعات صافية أقل من 100 مليون DM في السنة.

وحسب هذه اللجنة تنقسم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى :

- مؤسسات صغيرة توظف أقل من 50 عامل تحقق رقم أعمال أقل من 7 مليون EUR مع ميزانية تقنية أقل من 5 مليون EUR.
- مؤسسة جد صغيرة Micro Entreprise توظف أقل من 10 عمال.

[15] ليلى لولاشي ، نفس المرجع السابق ، ص 41-42 .

[16] زويتة محمد صالح ، نفس المرجع السابق ، ص 5 .

- **تعريف فرنسا :**

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في فرنسا قانونيا استنادا للمصدر القانوني الصادر في 04 فيفري 1959 على أنها كل مؤسسة توظف أقل من 500 عامل ورأس مالها لا يتجاوز 5 مليون فرنك فرنسي وهذا بما فيه الاحتياطات.

- **تعريف رومانيا :**

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن كل مؤسسات توظف أقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال يتراوح ما بين 10 مليون و 2 مليار Lei وتنقسم إلى قسمين :

- المؤسسات الصغيرة التي توظف أقل من 25 عامل.
- المؤسسات المتوسطة يتراوح عدد عمالها ما بين 26 عامل و أقل من 200 عامل.[17]

2. حسب بعض التكتلات و المنظمات الدولية :

- **تعريف الاتحاد الأوروبي :**

قام الاتحاد الأوروبي بإصدار تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 في توصيات المفوضية بتاريخ 03 افريل 1996 المتعلق بتعريف هذه المؤسسات ، ويستخدم التعريف معياري عدد العمال والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول إضافة إلى معيار الاستقلالية.

ويعرف المؤسسة الصغيرة أنها المؤسسة التي تضم اقل من 50 عاملا ويكون رقم أعمالها اقل من 7 مليون ايكو أو إجمالي أصولها يكون اقل من 5 مليون ايكو.

أما المؤسسة المتوسطة فهي تلك المؤسسة التي يتراوح عدد العاملين فيها من 50 إلى 250 ويكون رقم أعمالها اقل من 40 مليون ايكو أو إجمالي أصولها اقل من 5 مليون ايكو.

أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم اقل من 10 عمال.

-بالإضافة إلى المعايير السابقة يضاف معيار الاستقلالية ومعناه أن تكون المؤسسة غير مملوكة ولا يوجد لها حقوق تصويت بنسبة25%أو أكثر لمؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات غير خاضعة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[18].

جدول رقم (03) : تعريف الإتحاد الأوربي للم ص م

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	–	–
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: سامية عزيز ، نفس المرجع السابق ، ص 13 .

[17] بداوي مصطفى ، **المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية والمصرفية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، نوفمبر ، 2004 ص 6-7 .

[18] بلعزوز بن علي و إليفي محمد ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة سطيف ، يومي 17-18 افريل 2006 ، ص 485 .

- **منظمة العمل الدولية:**

و تعرف بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 ألف دولار.

- **البنك الدولي للإنشاء و التعمير :**

يعرفها بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عامل و رأسمالها أقل من 500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني[19].

- **تعريف مجلس التعاون الخليجي :**

حددت منظمة الخليج للاستثمارات عام 1994 المؤسسات الصغيرة بالاعتماد على معيار العمالة، وقد عرفتها بأنها :

"تلك المؤسسات التي تزيد عمالتها عن 60 عاملا، أما عن رأس المال فقد صنفت المؤسسات التي لا يتجاوز الاستثمار فيها مليون دولار هي مؤسسات صغيرة الحجم، والتي لا يزيد فيها الاستثمار عن 05 مليون ونصف دولار هي مؤسسات متوسطة الحجم".

كما تعتمد **الكويت** المعيار العددي في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ترى بأن المؤسسة الصغيرة هي :

"جملة المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها 10 عمال، أما المتوسطة فهي محصورة بين 10 و 499 عاملا ".

أما دولة **الإمارات المتحدة** فيستند تعريفها لهذه المؤسسات أيضا على المعيار البشري، وتعد مؤسسة صغيرة انطلاقا من ذلك كل المؤسسات التي تشمل خمسين عاملا أو أقل .[20]

3. حسب الدول النامية :

- **تعريف مصر :**

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تعتمد على استخدام عمالة تتراوح ما بين (6–49) عاملا وتستخدم حجما نسبيا من راس مال لا يزيد عن مليون جنيه مصري كما تعمل الصناعات التي تستخدم مستويات عالية من حجم رأس المال المحدد وهي المصانع الصغيرة الحديثة في إطار التقدم التكنولوجي المستخدم والتي تسمح بالصناعات المغذية .[21]

- **تعريف الهند**

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الهند، بأنها المؤسسات التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100عامل لو لم تستخدم آلة ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500000 روبية .[22]

- **تعريف السودان :**

تعرف على أنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عامل ولا يتعدى رأس المال المستثمر عن 86 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي.

---

[19] برودي نعيمة ، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة تلمسان ، يومي 17-18 افريل 2006 ، ص 116 .

[20] بن التركي زينب ، نفس المرجع السابق ، ص 20 .

[21] بن عبد النبي سهام ، **دراسة عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بنك تجاري** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2006-2007 ، ص 26 .

[22] قنيدرة سمية ، نفس المرجع السابق ، ص 58 .

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

اعتمد المشرع الجزائري على عدة عناصر في تصنيف المؤسسات وفق معيار الحجم ورقم الأعمال ومجموع الميزانية والأصول الثابتة، والأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في الأسواق وعدد الزبائن، غير أن التصنيف الأكثر شيوعا هو المعيار الثلاثي الأبعاد :عدد العمال ، رقم الأعمال ،مجموع الميزانية، ودرجة استقلالية المؤسسة .

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قانونياً كما يلي :

هي مؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية تنتج السلع و/أو الخدمات والتي:

- تشغل من 01 إلى 250 عامل.
- رقم أعمالها السنوي أقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها(حصيلتها)السنوية لاتتجاوز500 مليون دج.
- تستوفي معيار الاستقلالية أي أن % 25 من رأس مالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى[23].

المطلب الثاني : دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأنواعها و الخصائص التي تميزها:

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أنواعها وأهم الخصائص التي تتميز عن بقية المؤسسات .

1). خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تَخْتصُّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص تميزها أهمها :

1. **صغر حجم رأس المال** : المطلوب لانطلاق نشاط المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة مقارنة بالكبيرة كون احتياجاتها من البنية التحتية بسيطة نظرا لصغر حجمها.
2. **الجمع بين الإدارة والملكية:** غالبا ما يكون مالك المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة هو مسيرها، كما يتسم هيكلها التنظيمي بالبساطة (قلة المستويات التنظيمية وميل الهيكل التنظيمي إلى الأفقية) حيث تخضع مختلف الأنشطة لإدارة صاحب المؤسسة، بالتالي نجد فيها مركزية في اتخاذ القرارات وقلة في تفويض السلطات، كما أن التنسيق والتوجيه فيها يكون بشكل مباشر بين أفراد المؤسسة، إذ يقل الاعتماد على التقارير واللوائح كلما صغر حجم المؤسسة إلى أن يصل للاتصال الشفهي المباشر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة جدا.
3. **قصر فترة الاسترداد** : وهو قصر الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف الاستثمار، وهذا نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. **مجال نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتواجد المؤسسات الكبيرة في أنشطة ذات كثافة رأسمالية كبيرة وذات طلب كبير على منتجاتها، حيث يتم إقامة استثمارات كبيرة ذات رأسمال ثابت ضخم من معدات وتجهيزات، والطلب الكبير على منتجاتها يمكنها من تغطية تكاليفها عن طريق اقتصاديات السلم وكذا تحقيق أرباح كبيرة، كالمؤسسات النفطية مثلا[24].

[23] جلال عبد القادر ، نفس الرجع السابق ، ص 24 .

[24] بن نعمان محمد ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرفيا** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تسيير عمومي ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ، ص 7 .

5. **مركز التدريب الذاتي**: إن طابع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لما لها و العاملين فيها و ذلك جراء مزاولتها لنشاطهم الانتاجي باستمرار، و تحملهم للمستويات التقنية والمالية، و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة.
6. **المعرفة التفصيلية بالعملاء و ظروفهم**:سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعريف على شخصياتهم و احتياجاتهم التفصيلية، و تحليل هذه الاحتياجات و دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل.[25]
7. حرية إختبار النشاط المستحدث يسمح بكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وترقية المبادرات الفردية.
8. سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي مما جعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.
9. سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومات داخل هذا النوع من المؤسسات مما مكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[26]

2). العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات الأخرى من موارد بشرية وكذلك موارد مادية و غير مادية وفيما يلي عرض لهذه العناصر :

1. **الموارد البشرية** : يلعب العنصر البشري دورا مميزا في تحديد طبيعة التنافس في رؤية الإدارة – المالكين لهذا العنصر إنتقلت من كونه أداة للتصنيع المنتج إلى إعتباره منتج بحد ذاته ومن الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية على مدراء أو المالكين و العمال .
   - **المدير** : هو مسؤول عن أداء العمال في المؤسسة فهو ملزم على القيام بالوظائف الإدارية والاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة.
   - **العمال** : يقومون بتنفيذ الأوامر و إنجاز المهام في المؤسسة بغية الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة .[27]
2. **الموارد المادية** : ونقصد بالموارد المادية للمؤسسة هي التي تشمل رأس المال اللازم لتمويل المؤسسة و الآلات ، المعدات الخامات ومستلزمات إدارة الإنتاج كما تشمل الموارد المادية موقع المؤسسة وهو المكان الذي تقام عليه ولكي يضمن صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة نجاحه يجب أن يتوافر لموقع المؤسسة الشروط و المواصفات الآتية :
   - مدى حاجة المجتمع في هذه المنطقة بالذات لهذه المؤسسة .
   - مدى توفر التسهيلات و المواد الخام و التسويق والنقل .

---

[25] وهيبة إبراهيم بوزيد و آخرون ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني والمشاكل التي تواجهها** ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، مركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2007-2008، ص 15 .

[26] إبراهيم بوسكين ومحمد بوحميل ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إستراتيجية نطويرها في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، مدرسة العليا للتجارة ، جوان 2006 ، ص 17 .

[27] زرقة بلقواس ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع ، تخصص تنظيم عمل ، جامعة لحاج لخضر ، باتنة ، 2011-2012 ، ص 72 .

- مدى إمكانية التوسع مستقبلا في هذه المؤسسة.
- مدى القدرة الشرائية لسكان المنطقة .[28]

3. **الموارد الغير مادية** : من أهم العناصر المكونة للمؤسسة في العلم الحديث هي العناصر الغير مادية إذ أن العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه مثل الشعار ، شهرة المؤسسة .[29]

3). أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تغطي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جميع مجالات النشاط الإقتصادي بمختلف فروعه فيمكن أن نجدها في المجال الإنتاجي ، الخدماتي و التجاري فبعض العمليات الإنتاجية تتصف بالبساطة مما يسهل قيام مؤسسات صغيرة و متوسطة لتوفير هذا الإنتاج وهي في أغلبها تابعة للقطاع الخاص سواء في الجزائر أو في غيرها وتقسم إلى ثلاث قطاعات رئسية قطاع الفلاحة ، قطاع الصناعة و قطاع الخدمات ويضم كل قطاع مايلي :

1. **مؤسسات القطاع الأول "الفلاحة"** :وتضم المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها و منتجاتها تربية المواشي بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من النشاطات المرتبطة بالأرض و الموارد الطبيعية القريبة إلى الإستهلاك وغالبا ماتضاف إليها أنشطة المناجم .
2. **مؤسسات القطاع الثاني "الصناعة"** : وتضم مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية و صناعية مختلفة وكذلك صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن و طاقة وغيرها .
3. **مؤسسات القطاع الثالث "الخدمات"**:تشمل هذه المؤسسات مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين السابقتين وهي ذات أنشطة جد مختلفة و واسعة إنطلاقا من المؤسسات الحرفية ، النقل ، البنوك ، المؤسسات المالية ، التجارة ، الصحة ...الخ ، و ما يلاحظ على هذا القطاع أنه واسع جدا لذا فهناك بعض التصنيفات التي تفككه هو الآخر إلى قطاعات معينة و منها بالأساس قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات و التجارة وهذا هو التقسيم الذي تبنته الدراسة في الجانب الأمبريقي.[30]

4). دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن لأي مؤسسة دورة حياة تمر بها وتتضمن هذه الدورة عدة مراحل حيث تبدأ من مرحلة تجريبية الى مرحلة النمو السريع ثم فترة النضج وأخيرا فترة التدهور ويمكن ابراز دورتها من خلال الشكل التالي[31]:

---

[28] دليلة حضري ، **أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2007 ، ص 34 .

[29] زرقة بلقواس ، نفس المرجع السابق ، ص 72 .

[30] زرقة بلقواس ، نفس المرجع السابق ، ص 73-74 .

[31] محمد رضا سفاقسي ، **دور هياكل الدعم المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم الإقتصادية ، تخصص مالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 ، ص 21-22 .

شكل رقم (01) : دورة حياة المؤسسة

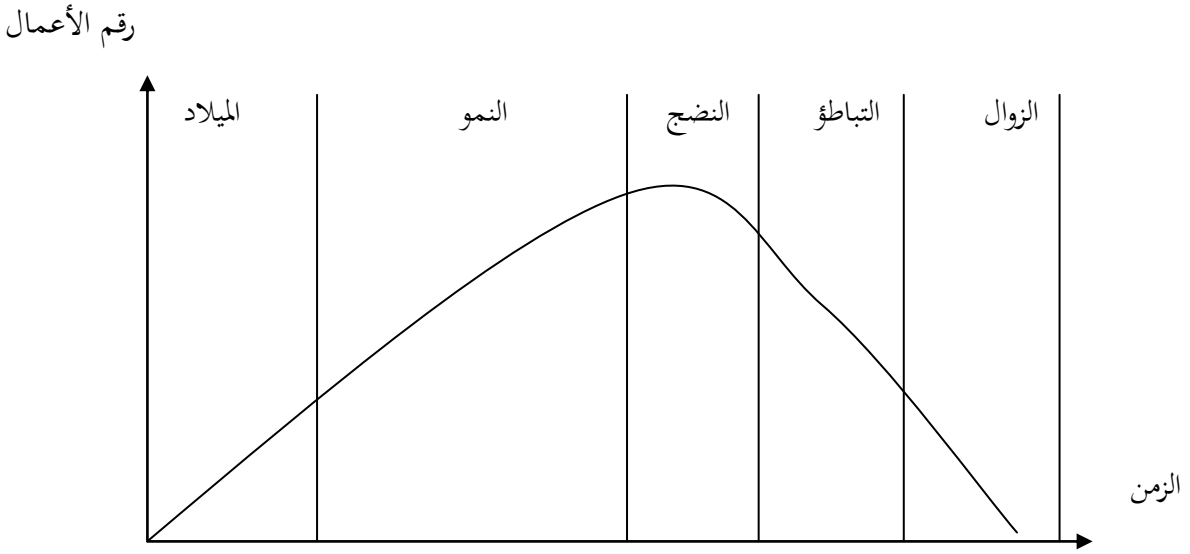

المصدر : مدخل خالد ، نفس المرجع السابق ، ص 32.

1. **فترة الانطاق(المرحلة التجريبية)**: وهي فترة دخول المؤسسة بمنتجاتها إلى السوق أول مرة وعادة ما تتميز هذه المرحلة بالنمو البطيء للمبيعات والأرباح و الشيء المهم هنا هو تثبيت وجود المؤسسة وتحتاج في هذه مرحلة إلى التمويل طويل الأجل لبدء نشاطها وتثبيت وجودها في الأسواق وتستخدم الأموال في شراء الأصول الثابتة وتظهر الحاجة إلى المصادر الداخلية التي تعني في هذه المرحلة المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو مدخرات بعض الأصدقاء والأقارب لصعوبة الحصول على الأموال من مصادر الخارجية فغالبا ما ترفض البنوك تمويل هذه المرحلة وقد تتوافر إمكانيات تمويل أخرى، إذ يمكن الحصول على الآلات والأصول الثابتة بنظام الاستئجار أو شراء بالتقسيط وكذلك يمكن حصول على رأس المال المطلوب من مؤسسات التمويل الحكومية التي تنشأها الدول المساعدة لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في هاته المرحلة ويجب على مديري تلك المؤسسات كيفية تحديد التدفقات النقدية الحقيقة لمشروعاتهم و متابعة موقف السيولة فهذه المرحلة تنعكس على التدفقات النقدية بصورة سلبية .[32]
2. **فترة النمو السريع**: تتميز هذه المرحلة بارتفاع المبيعات ونموها وتحقيق مستويات عالية من الأرباح، إذا نجت المؤسسة مبدئيا بعد تأسيسها وبدأت طريقها إلى السوق فتبدأ في زيادة المبيعات وبالتالي الأرباح نظرا لقبول منتجاتها من قبل المستهلكين ومع زيادة المبيعات تزيد معها التدفقات النقدية الموجبة ففي هذه المرحلة يجب مساندة المشروع بالتمويل من المصادر الخارجية بالإضافة الى زيادة القروض التجارية لتمويل النمو في المبيعات، فالمؤسسة في هذه المرحلة تتميز بارتفاع المبيعات ونموها وتحقيق مستويات عالية من الأرباح .[33]
3. **فترة النضج**: يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة النضج الوصول إلى الاستقرار وزيادة المبيعات وتحقيق نسبة عالية من الأرباح وزيادة التدفقات النقدية، الأمر الذي يفرض على هذه المؤسسات طرح منتجات جديدة تكون بديلة للمنتجات السابقة أوتطوير المنتجات الحالية لمجابهة منافسة المشاريع الأخرى، وهذا يترجم ماليا في زيادة التمويل من أجل

[32] سارة عدوان ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 ، ص 27 .

[33] محمد رضا سفاقسي ، نفس المرجع السابق ، ص 23 .

اقتناء آلات جديدة ذات تكنولوجيا عالية ومزج منتجات جديدة والتأهيل الإداري والعمالة وهذا لتفادي الدخول في مرحلة الإنحدار وما يترتب عنها مشاكل تؤثر على أداء المؤسسة وكيانها.[34]

4. **فترة الإنحدار:** هي المرحلة التي تتوصل إليها المؤسسة نظرا لأسباب التالية:

- المنافسة الشديدة في السوق و تقليد المؤسسات الأخرى لمنتجات المؤسسة التي تحقق عوائد كبيرة.
- دخولها في مجالات غير موجودة من قبل ولا تتوفر لديها المعلومات الكافية التي تؤهلها للإستمرار وتزايد احتياجاتها الى تمويل اضافي.
- إن نجاح المنشاة و ازدهارها قد يشجع مشروعات أخرى منافسة مما يهدد بضياع حصتها في السوق.
- التقادم التكنولوجي والتشبع من الطلب على منتجاتها.

ولهذا وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إطالة عمر فترة النمو ذالك بالتحديد في هياكلها الإدارية والتكنولوجية وطرح منتجات جديدة تنافسية للسوق ومعرفة حاجات المستهلكين ورصد التغيرات المحتملة في أذواقهم ورغباتهم والوصول الى إشباع هذه الحاجات لضمان الاستمرارية[35] .

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أساليب تمويلها .

1). أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة؛ باعتبار أنها تعد منفذاً جديداً لاستغلال الموارد والخامات المحلية؛ نظراً لارتباط أغلبها بذلك، ومن ثم فهي تضيف موارد للبلد، من خلال عمليات سد الحاجات المحلية، والعزوف عن استيراد السلع المثيلة، والمساهمة الفعالة في عمليات التصدير للسلع التي لها ميزة نسبية.

وتتجلى هذه الأهمية في:

- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملاً هاماً في برامج مقاومة البطالة عندما تزداد حدتها؛ نتيجة الإدخال السريع للآلية في قطاعاتٍ معينة من الاقتصاد القومي.
- تنخفض تكلفة فرصة العمل بها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرصة عمل واحدة في مؤسسةٍ كبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرصٍ في المؤسسة الصغيرة .
- المساهمة في تنمية الاقتصادية من خلال تشابك العمليات الصناعية.
- في قطاع الصناعة, المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة تتعاون فيما بينها؛ فالمؤسسات الصغيرة لا تقوم فقط بإنتاج معظم الأجزاء التكوينية التي تغذي خطوط التجميع الكبيرة، وإنتاج التشكيلة الواسعة من التجهيزات الصناعية, بل تستخدم بشكلٍ واسع أيضاً كثيراً من منتجات المؤسسات الكبرى.
- تنمية الصادرات: قد يبدو للوهلة الأولى أن حديثنا يبتعد قليلاً عن الواقع، فكيف للمؤسسات الصغيرة أن تعمل على تنمية الصادرات بإمكانياتها المحدودة، وقلة رأسمالها ؟

[34] سارة عدوان ، نفس المرجع السابق ، ص28 .

[35] محمد رضا سفاقسي ، نفس المرجع السابق ، ص 23-24 .

إن ذلك يتحقق بقيامها بالإنتاج المباشر أو غير المباشر, وذلك من خلال قيامها بدور المشاريع المغذية للمؤسسات الكبيرة, مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج، والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة للبلدان النامية، فأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستمدها من الاهتمام الكبير الذي أصبحت توليه هذه الدول لهذا القطاع، تماشياً مع نظام اقتصاد السوق.[36]

2). أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

- إستحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين و من خلال الاستحداث لفرص العمل يكمن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم نتيجة إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو نتيجة تقليص العمالة فيها، جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة الصغيرة.
- إستعادة كل حلقات النتائج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن إنشاء 15 مؤسسة صغيرة و متوسطة عن طريق التخلي و الاستعادة.
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها و مستحدثيها كما تعتبر مصدر إضافي لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.
- يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية و بالتالي تعتبر أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الإدماج و التكامل الاقتصادي بين المناطق .
- تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام ذات المدخلات[37].

3). أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لاأحد ينكر أهمية مصادر التمويل الواجب توافرها عند البدء بإنشاء أي مشروع ولا أحد ينكر أن مشكلة التمويل هي الأكثر إلحاحا بالنسبة للمشروعات الصغيرة في الدول النامية ذات الاقتصاديات الهشة وغير المستقرة , هناك نوعان من التمويل :

---

[36] الجابرية بالقاسمي ، فطوم بسطامي ، وهيبة علوان ، **دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والآفاق** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2005-2006 ، ص 16-18 .

[37] بوخطة رقاني ، خمقاني نريمان ، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 ، ص 20-21 .

1. **التمويل الذاتي**:في الغالب يتم التمويل عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع , أو اللجوء إلى بعض الأصدقاء والمعارف كشركاء , أو يتم التوسع في المشروع من خلال أرباحه وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيرًا من أصحاب المدخرات الشخصية والعائلية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشروعات.[38]
2. **التمويل الخارجي** :يقصد به الاقتراض من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية , وهو أحد أنواع المصادر الرئيسية لتمويل هذه المشروعات , فالملاحظ أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية تساعدها في تنمية نشاطاتها المتزايدة , بمعنى آخر أن صاحب المشروع يستطيع أن يقترض من البنك التجاري أو من مؤسسة مالية متخصصة شأنه شأن الشركات المساهمة , ويمكن إجمال مصادر التمويل الخارجي بما يلي: الائتمان التجاري , التسهيلات الائتمانية المصرفية , قروض المؤسسات المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة[39].

4). مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إن مشاكل التمويل تؤثر بصفة عامة على الشركات الكبيرة و الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة مما يعيق نموها و تطورها و بالتالي مساهمتها في توفير مناصب شغل جديد و على الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو مشكل القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى، تتمثل فيما يلي :

1. **ندرة الموارد و قلة التوفير** :يمكن إرجاع هذا المشكل إلى قلة الموارد البترولية، أما بالنسبة للموارد الداخلية وتحت تأثير التسوية غير المكيفة و عدم كفاءة النظام البنكي و المالي لتجنيد التوفير، ما لم تكن في خدمة تمويل الاستثمار الصناعي.
2. **التماطل و التباطؤ في إصلاح القطاع البنكي و المالي**: إن قلة الموارد و التوفير قد وضح الصورة البنكية و المالية و كذلك فان المخطط التمويلي المزود بالموارد البترولية و القروض الخارجية و يمكن توضيح هذه الصعوبة في الآتي:
   - **البنك**: يعتبر كوسيط بين الخزينة العمومية، و صندوق الخزينة العمومية، مكلف بالرقابة المستقبلية أوالتنبؤية، إن طابعه الأساسي هو جمع و تسخير التوفير، قد استبعد عن طريق الميكانيزمات العمومية للتمويل.
   - **النقد** : فهو يعتبر وحدة حساب قد فقد امتيازاته كوسيلة للدفع، للتوفير و قياس الأصول إن قيمة الدينار تحدد إداريا.
   - **معهد إصدار** : فهو يعتبر شباك لإعادة تمويل الخزينة العامة و النظام البنكي فقد استبعد من سياسات التعديل النقدي المالي.
   - **الادخار** : فهو غائب، وله منفذ واحد و هو الصرف و إعلام التحويل و الاقتصاد المالي المتوازي.
3. **تسوية غير مكيفة بالنسبة لضرورات توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة**: إن التسوية الاقتصادية التي لم تتحقق بالشكل المطلوب بسبب بعض الآثار و العناصر المؤسسة لسياسة التعديل و التي لا تحفز انطلاق الاستثمار.

[38] مناور حداد ، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006 ، ص 25 .

[39] نفس المرجع السابق ، ص 26 .

4. **عدم مرونة المعايير و النماذج للقبول في تمويل الاستثمار** : على الرغم من الجهودات المسجلة تحت اثر تحسين نوعية الخدمة ، تشكيل الإجراءات من جهة و المنافسة بين البنوك و التي اهتزت بشكل كبير بإعادة هيكلة حقيبة أوراقها، فان القبول في تمويل الاستثمار يبقى يتصف بعدم المرونة[40].

المطلب الرابع: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها ، وهذه المعاير تتمثل فيما يلي:

1). التصنيف حسب المعيار القانوني :

تقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب هذا المعيار كغيرها من المؤسسات إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة.

1. **المؤسسات الخاصة** : المؤسسات التابعة للقطاع الخاص هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للخواص وتتخذ عدة أشكال يمكن إدراجها ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

- **المؤسسات الفردية** :

تنشأ هذه الأخيرة عندما يقوم شخص بجمع عوامل الإنتاج و يقوم بعمل الإدارة و التنظيم ،وتأخذ أشكالا متباينة من مؤسسات صناعية إلى وحدات حرفية، تجارية ،فنادق ويكون عدد العاملين بها كبيرا وتعتبر المنشأة الفردية من أعلى المشروعات من حيث معدلات المخاطر.

- **مؤسسات الشركات** :

في هذا النوع من المؤسسات يتوزع التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقيامها يتطلب توفر بعض الشروط مثل الحرص بين الشركاء حول موضوع نشاط المؤسسات وقيمة ما يقدمه كل شريك كحصة في رأس المال وتتفرع إلى:

- **شركات الأشخاص** : يمكن اعتبارها بأنها إعادة إنتاج لعدد من المؤسسات الفردية بحيث تسمح بتجميع رؤوس الأموال وتضم شركات التوصية البسيطة ،شركات التضامن.
- **شركات ذات مسؤولية محدودة** : هذه الشركات تؤسس بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموه من حصص ،فهذا الشركات تتميز بمحدودية مسؤولية الشريك بقدرة الحصة التي يقدمها كما أنها تتميز بأن رأس مالها محدودة وبالتالي عدد الشركاء محدود.
- **شركات الأموال** : تتكون من أشخاص يقدمون حصص في رأس مالها على شكل أسهم والمساهم يتحمل الخسارة بقدر قيمة الأسهم التي يشارك بها أي تكون مسؤولية محدودة بمقدار الأسهم.

2. **المؤسسات العامة** : هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للقطاع العام(أي تعود ملكيتها للدولة) ويمكن تقسيمها إلى:

- **المؤسسات العمومية التابعة للجماعات المحلية** :

تنشأ من قبل الولاية أو البلدية أو معا وتكون ذات أحجام متوسطة أو صغيرة وتنشط في النقل ،البناء ،الخدمات العامة.

[40] بوخطة رقاني ، خمقاني نريمان ، نفس المرجع السابق ، ص 53-54 .

- **المؤسسات النصف عمومية :**

تضم الطرفين الدولة(ممثلة في وزارة أو مؤسسة عمومية)و القطاع الخاص من جهة أخرى[41].

الشكل رقم (02) الأصناف القانونية للمؤسسات حسب المعيار القانوني :

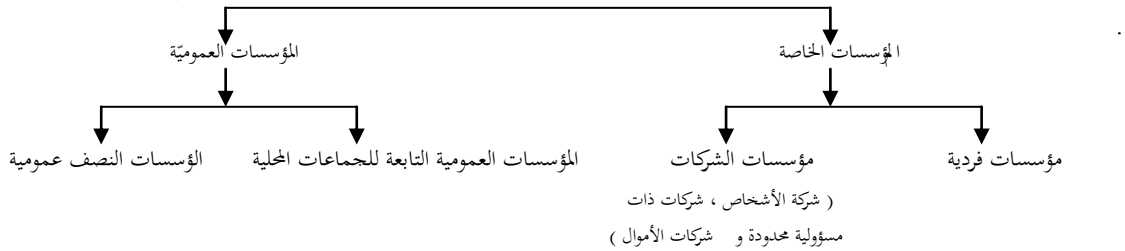

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة .

2). تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها:

يمكن أن نميز بين العديد من أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك حسب طبيعة توجهها ومن أهمها:

1. **مؤسسات منزلية** : وتضم الصناعات التي تمارس داخل المنزل و غالبًا ما تكون وسائل الإنتاج فيها بدائية وبسيطة وتعتمد على أيدي عاملة ماهرة وتتبع الأساليب التقليدية المتوارثة في العمل وهي تنتشر في الأرياف والمدن على حد سواء مثل صناعة السجاد اليدوي والحياكة والتطريز ...الخ.
2. **مؤسسات عائلية** : وهذا النوع من المؤسسات تكون العائلة فيها متضمنة مباشرة في الملكية والوظائف، حيث يملك عضوان أو أكثر من العائلة نفسها مشتركين في الحياة والوظائف و يمكن أن تظهر المؤسسات العائلية على عدة أشكال و هي تختلف عن بقية المؤسسات المنزلية في طريقة اتخاذ القرار حيث تتضمن خليطا من قيم العائلة و ان ملكية العائلة تجعلها تملك التزاما أقوى تجاه المؤسسة و نسبة عالية من الأخلاق في العمل.
3. **مؤسسات التقليدية** : يتشابه أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط به في شكل تعاقد تجاري، وقد تلجأ هذه المؤسسات في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية ويميزها كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة مع بقاء اعتماد على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها.
4. **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة** : تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من الانواع الأخرى في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسيع في استخدام رأس المال الثابت ، أم من ناحية تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة و منتظمة ، و طبقا لمقاييس صناعية حديثة و على حساب الحاجات العصرية ، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى.[42]

[41] علي عبد الله العرادي ، **ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، قسم البحوث والدراسات ، إدارة شؤون الجان والبحوث ، 26 جانفي 2012 ، ص 29-30 .

[42] مدخل خالد ، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011-2012 ، ص 23-24 .

شكل رقم (03): تصنيف الم ص م حسب طبيعة توجهها.

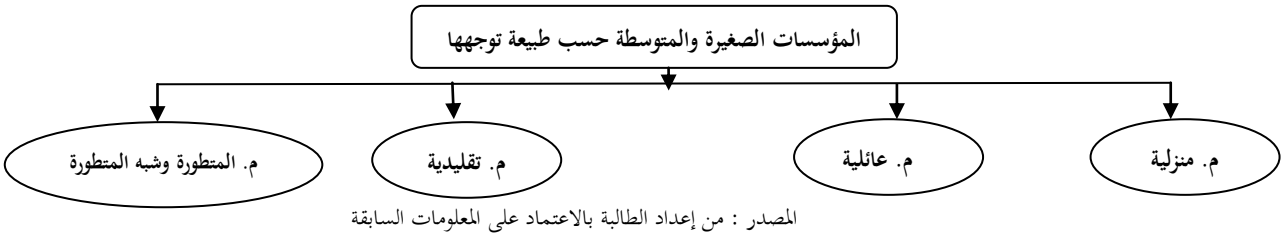

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

3). تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل :

يمكن أن نميز بين وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي :

1. **المؤسسات غير المصنعة:** تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكلٍ من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقى يحتفظ بأهميته في الاقتصاد أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاطا يدويا يضع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن .[43]
2. **المؤسسات المصنعة:** يجمع هذا الصنف المؤسسات المصنعة كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعةب تقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية، واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير، وأيضًا من حيث طبيعة السلع ألمنتجة واتساع أسواقها .[44]

4). تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعةالنشاط أو المنتجات إلى الفئات التالية:

1. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :** يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نظام إنتاج السلع على:
   - المنتجات الغذائية .
   - تحويل المنتجات الفلاحية .
   - منتجات الجلود و الأحذية و النسيج .
   - الورق و منتجات الخشب و مشتقاته .
2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة :** يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المختصة في:
   - تحويل المعادن .
   - الصناعات الكيماوية و البلاستيكية .
   - الصناعات الميكانيكية .
   - صناعة مواد البناء .
   - المحاجر و المناجم .

---

[43] شعيب أتشي ، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص 10-11 .

[44] نفس المرجع السابق ، ص 11 .

3. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز** : تتميز صناعة التجهيز على الصناعات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل الفروع البسيطة كانتهاج و تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات و المعدات خاصة و سائل النقل و أيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.
4. **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقاولة** : تعتبر المقاولة الباطنية من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الصناعية الحديثة، و هو بشكل عام نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الأحيان كبيرة و مؤسسات أخرى مقاولة تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية و قدرة على التكيف و شروط التعاون تتجسد عمليا مسألة التعاون و التكافل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الكبيرة إما بصورة مباشرة عن طريق التعاون المباشر أو بصورة غير مباشرة عن طريق تقسيم السوق[45] .

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

تمهيد :

إن الجزائر ومنذ الثمانينات خاضت إصلاحات هيكلية كبيرة انتقلت من خلالها تدريجيا من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص حتى يلعب الدور المنوط به وأن يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ونتيجة هذا التوجه ظهرت ونمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية

المطلب الأول : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري .

تحضى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام خاص من قبل جميع الدول نسبيا بما في ذالك الدول المتقدمة , و لكن ذلك يتحلى بصورة أوضح لدى الدول النامية كالجزائر, حيث أنها إحتلت مكانة مهمة في الإقتصاد الجزائري .
وسنحاول من خلال هذا المطلب أن نتعرف عن واقع هذه المؤسسات داخل الجزائر .

1). مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري :

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لكنها تعاريف غير رسمية ، فأول محاولة كان التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (1974-1977) الذي وضعته وزارة الصناعة و الطاقة وهو التعريف الآتي :

- نسمي مؤسسة صغيرة و متوسطة كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونا تشغل أقل من 500 شخص تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري و يتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

[45] بوخطة رقاني ، خمقاني نريمان ، نفس المرجع السابق ، ص 12-13 .

أما المحاولة الثانية قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة سنة 1983 ، حيث ركز الملتقى في تعريف على معياري اليد العاملة و رقم الأعمال .

- فعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها المنشاة التي تشغل أقل من 200 عامل تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري .[46]

ثم كانت المحاولة الثالثة بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 ، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية و الذي يعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها :

- كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا ، ذات حجم صغير أو متوسط تتمتع بالتسيير المستقل و التي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية .

إلا أن هذه التعريفات تبقى ناقصة لكونها لم تعرف بوضوح الحدود العاملة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأخرى و لإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعريفا مفصلا رسميا من خلال قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001 حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل و الجدل القائم حول هذا الموضوع و هنا ينبغي التذكير بأن الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني " **la charte de belegne** " في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جوان 2000 و هو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ، و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

و من بين التعاريف التي تضمنها القانون التوجيهي مايلي:

- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات.
- تشغل من 1 إلى 250 شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمال السنوي (02) مليار دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلة السنوية خمسمائة (500) مليون دينار ، كما ستوفي معيار الاستقلالية ، و هناك بعض التعاريف المفصلة التالية :
- المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين (100) و خمسمائة (500) مليون دينار.
- المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 45 شخص ، و لا يتجاوز رقم أعماله السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (100) مليون دينار.
- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال ، و تحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار ، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (10) مليون دينار[47].

[46] سعدية وسام ، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في المسار ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2007-2008 ، ص23.

[47] نفس المرجع السابق ، ص 24 .

الجدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية
مؤسسة متوسطـة	من 50 الى 250	200 مليون الى مليارين دج	من 100 الى 500 مليون دج
مؤسسة صغيـرة	من 10 الى 49	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100مليون دج
مؤسسة مصغـرة	من 1 الى 9	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج

المصدر: مدخل خالد ، مرجع سابق ، ص 13 .

2). أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري :

إن التوجه الاقتصادي الجديد الذي تبنته الدولة الجزائرية و الذي بدا فعليا منذ 1988 المتمثل في توسيع نطاق المبادرة الخاصة أدى إلى إنشاء وزارة خاصة بالصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في يوليو 1993 و كان توزيع المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2006 كمايلي:

- البناء و الأشغال العمومية 28.23%
- الإطعام و الفندقة 6.5%
- الصناعات الغذائية الفلاحية 6.55%
- الخدمات للعائلات 7.14%
- النقل و الموصلات 9.04%
- التجارة 16.29%
- قطاعات أخرى 25.55%

ومن الملاحظ أن أكثرمن نصف تلك المؤسسات مركز في الشمال (10) ولايات وهو ما يعبر عن ضعف في سياسة التوازن الجهوي و عدم فعالية السياسات المتعاقبة الخاصة بتنمية الجنوب على الرغم مما تمنحه من امتيازات خاصة ومن أهم مميزات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انه في تطور مستمر من سنة إلي أخرى تحت أثر النمو و الاستثمار الاقتصاديين.[48]

جدول رقم (05) : توزيع المؤسسات حسب القطاعات لسنة 2006 .

القطاعات / السنة	البناء والاشغال العمومية	الاطعام والفندقة	الصناعات الغذائيةالفلاحية	الخدمات للعائلات	النقل والموصلات	التجارة	قطاعات أخرى
2006	%28.23	%6.5	%6.55	%7.14	%9.71	16.29%	%25.55

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الثاني :مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوزعها الجغرافي في الجزائر .

1). مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

إن ميلاد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في غالبيته كان بعد الإستقلال فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون

[48] نورة صيفي ، حسينة فرقاني ، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تخرج لحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة المدية ، 2008-2009 ، ص 78-79 .

بحوزتها البنية التحتية و لا البنية الفوقية و لا تستحوذ على خبرة تاريخية و بصفة عامة هناك 3 مراحل وتتمثل في :

1. **المرحلة الأولى (1963–1982)**: إن قطاع المؤسسات أثناء الإستقلال كان مشكل بصفة عامة من مؤسسات صغيرة والتي أسندت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب فقد أدمجت منذ عام 1967 في حوزة الشركات الوطنية[49].

فبعد الاستقلال ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الإستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير , وفي ظل تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية و التي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل : صناعة الحديد والصلب , صناعة الميكانيك , الصناعة البتروكيمياوية, صناعة الطاقة والمحروقات ... أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحظيت هذه الصناعات بأهمية ومكانة ثانوية إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة.

باعتماد الدولة الجزائرية إيديولوجية التنمية القائمة على مبادئ الاشتراكية و التي تعتمد على القطاع العام بصفة أساسية فقد تم تهميش دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتمدت الدولة على الاستثمارات العمومية لبناء قاعدة صناعية ولم يكن للقطاع الخاص دورا بارزا رغم كل التطورات التي شهدتها التشريعات الخاصة بالاستثمار خاصة قانون 1966[50].

2. **المرحلة الثانية (1980 – 1990)**: منذ بداية الثمانينيات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، و قد كان كل من المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الإختيار الإشتراكي و إعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص، و التراجع عن سياسات الصناعات الثقيلة لحساب الصناعات الخفيفة و المتوسطة ، فصدرت العديد من القوانين أهمها:

القانون المؤرخ في1982/08/21 : يهدف هذا القانون إلى تشجيع القطاع الخاص على مساهمة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، من خلال المشاركة في تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة، التكامل مع القطاع الإشتراكي من خلال المقاولة من الباطن و كذا توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و توفير مناصب العمل، إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة بسبب تحديد سقف الإستثمارات بأن لا تتجاوز قيمتها 30 مليون دينار جزائري.[51]

المرحلة الثالثة (1990 إلى يومنا هنا) : أمام تفاقم الأزمة التي تعانها البلاد قررت الدولة بكل عزم الانتقال نحو اقتصاد السوق حيث وضع إطار تشريعي جديد و مشروع في إصلاحات هيكلي و تتمثل الأهداف لهذا الإطار في:

- إحلال اقتصاد السوق محل الاقتصاد المسير إداريا.

---

[49] بوهزة محمد ، بن يعقوب الطاهر ، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية** ، منشورات مخبر ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2004 ، ص 236.

[50] كتوش عاشور ، طرشي محمد ، **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر ، ص 1039 .

[51] قنيدرة سمية ،نفس المرجع السابق ، ص 68-69 .

- تحرير أسعار التجارة الخارجية و الصرف.
- البحث عن استقلالية أفضل للمؤسسات العمومية التي تخضع للقواعد الخارجية.
- استقلالية البنوك و البنك الجزائري.

ولهذا الغرض كرس القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر سنة 1990 في مادته رقم 183 مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وانطلاقا من سنة 1990 برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية و المساواة في المعاملة لتحقيق التنمية.

إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها أو الخاصة تعامل من الآن و صاعدا نفس المعاملة بعد إلغاء كل الاحتكارات و تحرير التجارة الخارجية.

وقد أداء مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني و لأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادرة في 05 أكتوبر 1993و المتعلق بترقية الاستثمار حيث صدر لتدعيم و تعزيز الاقتصاد و السياسة الجديدة لترقية الاستثمارات إن الفلسفة التي تضمنها هذا الإطار الجديد تتمحور حول الجوانب التالية.

- الحق في الاستثمار بحرية.
- المساواة بين المتعاملين الوطنين و الخواص منهم و الأجانب أمام القانون.
- الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة المعقدة لإنجاز الاستثمار في الجزائر.

في ثم أصدرت السلطات العمومية سنة 2001 المرسوم رقم 1-3 الصادر في (2001/08/10) الخاص بتطوير الاستثمار و الذي يهدف إلى إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري و القانوني، كما ينص على:

- إلغاء التميز بين الاستثمارات العمومية و الاستثمارات الخاصة.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة.
- توسيع مفهوم الاستثمار.
- إنشاء صناديق دعم الاستثمار.

كما أن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدد و يضبط إجراءات التسهيل الإداري التي يمكن تطبيقها خلال مرحلة إنشاء المؤسسة و ينص أيضا بإنشاء صندوق ضمان القروض التي تقدمها البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يتضمن في فروعه المختلفة تدابير عامة و تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التدابير المشتركة المتعلقة بتطوير قطاع إعلام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتشاور مع الحركة الجمعوية في المؤسسات و يعطي القانون أهمية خاصة لجانب المتعلق بالإعلام الاقتصادي و الإحصائي إذ ينبغي تجسيد مشروع مركز الدراسات و الأبحاث حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي سبق تقديمه سنة 1998.[52]

2). التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

الجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر كامل التراب الوطني:

[52] نورة صيفي ، حسينة فرقاني ، نفس المرجع السابق ، ص 76-77 .

الجدول(06): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

الولاية		م.ص.م للقطاع الخاص عام 2004	م.ص.م للقطاع الخاص عام 2005	عدد السكان حسب الولاياتب 1998 RGPH	عدد المؤسسات لكل 1000 شخص
1	أدرار	1886	2076	311615	66.6
2	الشلف	6432	6882	858696	80.1
3	الأغواط	2067	2294	317125	72.3
4	أم الواقي	2125	2321	519170	44.7
5	باتنة	4443	5033	962623	52.3
6	بجاية	8979	10167	856840	118.7
7	بسكرة	2718	2937	575858	51
8	بشار	3405	4362	225546	153.5
9	البليدة	7243	7838	784283	99.9
10	البويرة	3616	4076	629560	64.7
11	تمنراست	1173	1281	137175	93.4
12	تبسة	3725	3911	549066	71.2
13	تلمسان	4078	4509	842054	53.5
14	تيارت	3778	3978	725853	54.8
15	تيزي وزو	12003	13170	1108708	118.8
16	الجزائر	27640	30257	2562428	118.1
17	الجلفة	3329	3715	797706	46.6
18	جيجل	4357	4694	573208	81.9
19	سطيف	8914	9968	1311413	76
20	سعيدة	2540	2648	279256	94.8
21	سكيكدة	4843	5217	786154	66.4
22	سيدي بلعباس	3697	3988	525632	75.9
23	عنابة	6218	6660	557818	119.4
24	قالمة	2356	2651	430000	61.7
25	قسنطينة	6859	7499	810913	92.5
26	المدية	2938	3354	802078	41.8
27	مستغانم	3853	3769	631058	59.7
28	المسيلة	4646	5065	805719	62.9
29	معسكر	4700	4933	676192	73
30	ورقلة	3002	3433	445619	77
31	وهران	15223	16227	1213839	133.7
32	البيض	1213	1307	168789	77.4
33	إليزي	589	697	34108	204.4
34	برج بوعريريج	4038	4494	555403	80.9
35	بومرداس	7479	8258	647389	127.6
36	الطارف	2236	2433	352588	69
37	تندوف	748	791	27061	292.3
38	تسمسيلت	1673	1826	264240	69.1
39	الواد	2342	2602	504401	51.6
40	خنشلة	2925	3200	327918	97.6
41	سوق أهراس	2693	2897	367454	78.8
42	تيبازة	7143	8111	506053	160.3
43	ميلة	3580	3994	674480	59.2
44	عين الدفلى	4124	4372	660342	66.2
45	النعامة	1603	1792	127314	140.8
46	عين تيموشنت	2606	2861	327331	87.4
47	غرداية	3921	4229	300516	140.7
48	غليزان	3741	3965	642206	61.7
المجموع		**225449**	**245842**	**291001068**	**84.5**

المصدر: عبد العزيز بوخرص ، استراتيجية تطوير الم ص م و واقعها في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية نقود وبنوك ، المركز الجامعي بالمدية ، 2006-2007 ، ص 25-27 .

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الوطني وفقا لبعض المؤشرات .

يمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال عدة مؤشرات تبين الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اقتصاديا واجتماعيا ونذكر منها مساهمة هذه المؤسسات في التنمية المحلية وكذلك القيمة المضافة والتشغيل .

1). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني تعبر عنها مساهمة القطاع الخاص وقد تجاوزت مساهمة هذا الأخير في الناتج الخام خارج المحروقات وحجم الصادرات وكذا الواردات اكثر من50% في كل منها فقد بلغت مساهمة القطاع الخاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1994 حوالي 46.5% من القيمة الإجمالية للناتج الوطني الخام بقيمة 538.1 مليار دج مقابل 53.5% أي 617.4 مليار دج للقطاع العمومي لترتفع هذه المساهمة عام 1998 لتصل الى 53.6% أي 1178.4 مليار دج.[53]

2). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالا أوسع ودعما لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصا لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة , كما أبدت السلطات الجزائرية اهتماما بتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية[54] ، وحسب الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإنه في سنة 1994 بلغت القيمة للقطاع العام 617,4 مليار دينار جزائري متمثلة ب53,5 % من إجمالي القيمة المضافة، بينما كانت في القطاع الخاص تقدر ب 358,1 مليار دينار جزائري أي46,5 % من إجمالي القيمة المضافة ومنذ 1998 انعكست هذه الحصص بحيث أصبح القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى ب 1178 مليار دينار جزائري أي53,6% بينما القطاع العمومي 1019,8 مليار دينار جزائري أي 46,4% .[55]

جدول رقم (07) : مساهمة القطاع القانوني في تشكيل القيمة المضافة2002-2004 (مليار دج).

القطاع القانوني	سنة 2002		سنة 2003		سنة 2004	
	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%	القيمة المضافة	%
القطاع الخاص	1585.3	84.68	1784.49	85.1	2038.84	85.53
القطاع العمومي	286.79	15.32	312,47	14.09	344.89	14.47
القيمة المضافة	1872.09	100	2096.96	100	2383.37	100

المصدر : السعيد بريبش ، نفس المرجع السابق ، ص 73 .

[53] ليلى لولاشي ، نفس المرجع السابق ، ص 81 .

[54] كتوش عاشور ، طرشي محمد ، نفس المرجع السابق ، ص 1043 .

[55] السعيد بريبش ، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثاني عشر ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 73.

3). مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات:

انخفضت قيمة الواردات الجزائرية سنة 2009 بنسبة1% مقارنة بسنة 2008 حيث كانت 39.48 مليار دولار وأصبحت 39.1مليار دولار، ويبين توزيعها حسب المجموعات الانتاجية انخفاض الواردات باستثناء واردات مجموعة وسائل التجهيزات التي سجلت ارتفاعا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08) :مقارنة الواردات حسب المجموعات الانتاجية بين سنتي2008 – 2009.

الوحدة :مليار دولار أمريكي.

السنة / المجموعات الانتاجية	2008		2009		معدل التطور والنمو
	القيمة	%	القيمة	%	
الوسائل الغذائية	7.813	19.79	5.810	14.86	25.64–
الوسائل الخاصة بالانتاج	12.002	30.40	11.924	30.49	0.65–
وسائل التجهيزات	13.267	33.61	15.273	39.06	15.12
وسائل الاستهلاك الغير غذائية	6.397	16.20	6.096	15.59	4.71–
المجموع	39.479	100	39.10	100	0.95–

المصدر : الأخضر بن عمر ، علي باللموشي ، نفس مرجع سابق ، ص 10 .

4). مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات :

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة المحروقات بنسبة عالية تفوق95%، من إجمالي الصادرات لذا تسعى الجزائر الى تغيير هذا الواقع ورفع صادراتها خارج قطاع المحروقات، أما فيما يخص أهم المنتجات الموجه للتصدير خارج المحروقات فإنها تتكون إجمالا من مجموعة المنتجات نصف المصنعة وهي تمثل نسبة1.51% من القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2009 وذلك بقيمة تقدر ب 178مليون دولار، وفي المرتبة الأخيرة تأتي مجموعتي وسائل الاستهلاك غير الغذائية ووسائل التجهيزات بنفس النسبة 0.11 %.[56]

والجدول التالي يبين لنا تطور حجم الصادرات خارج المحروقات

جدول رقم (09) :حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات للفترة 2007–2009 .

الوحدة :مليون دولار أمريكي

الصادرات خارج المحروقات / السنوات	صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	اجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات	نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات
2007	892	1312	68.02
2008	1310.56	1937	67.56
2009	755	1047	72.71

المصدر : الأخضر بن عمر ، علي باللموشي ، مرجع سابق ، ص 10 .

[56] الأخضر بن عمر ، علي باللموشي ، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها** ، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-06 / ماي / 2013 ، ص 09-10 .

5). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

لقد نتج عن عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية , تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل , ويعود ذلك إلى غياب الاستثمارات الجديدة سواء التي تنتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص , وكذلك إلى فشل السياسات التي ترمي إلى استيعاب العمال المسرحين وفي ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين وطالبي العمل , ونظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة وفي الواقع فإن تشجيع ودعم إقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع مستوى المعيشة وامتصاص البطالة[57].

جدول رقم (10) : مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنوات / التصنيف	2004	2005	2006	2007	2008	السداسي الأول 2009
المؤسسات الخاصة	592 758	888 829	977 942	1 064 983	1 233 073	1 274 465
المؤسسات العمومية	71 826	76 283	61 661	57 146	52 786	51 149
الصناعة التقليدية	173 920	192 744	213 044	233 270	254 350	324 170
المجموع	838 504	1 157 856	1 252 647	1 355 399	1 540 209	1 649 784

المصدر : غربي حمزة ، قمان مصطفى ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الدول العربية ، تدخل ضمن إطار المحور الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ص 13 .

المطلب الرابع : الصعوبات والعراقيل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

على الرغم من الدور التي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد القومي إلا أن الأمر لا يخلو من أن تكون لهذه المؤسسات مشاكل و معوقات تواجهها و قيودا تعمل على تحجيم دورها في عملية التنمية و حتى تهديد بقائها في السوق ، و من ثم ارتفاع ها في جميع بلدان العالم تقريبا و خاصة النامية منها و من بين هذه المشكلات مايلي:

1. عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها.
2. صعوبات تتعلق بالإجراءات كثيرة ما كانت تسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية.
3. قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، وإضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية.

[57] كتوش عاشور ، طرشي محمد ، نفس المرجع السابق ، ص 1044 .

4. صعوبات تتعلق بالتمويل غالبًا ما ترفض البنوك عملية تقديم قروض لانعدام الضمانات.
5. صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسات.
6. صعوبات تتعلق بالعقار .
7. انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أمام المستفيدين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون أن يكون هناك استثمار هادف.
8. صعوبات فنية وتسويقية (بسبب صغر حجم رأس مالها).[58]

المبحث الثالث : عوامل نجاح و فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تمهيد :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف بلدان العالم لاسيما النامية منها مجموعة من الظروف التي تكون إما عاملا مساعدا على نجاح هذه المؤسسات أو عاملا معيقا لها ، وفي هذا المبحث سنتطرق لكل من عوامل النجاح والفشل وبعض نماذج للبلدان في هذا المجال .

المطلب الأول : عوامل فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عرضة للفشل حيث أنها تواجه صعوبات متعددة تحد من تطورها ومفهومها بشكل سليم ومن أهمها:

1). مشاكل تمويلية:

تصطدم سياسة تنمية المشاريع الصغيرة بعقبات تمويلية لا حدود لها ، فأسعار الفائدة الممنوحة على القروض تعتبر بالغة الإرتفاع بالمقارنة بأسعار الفائدة السائدة في الدول الأخرى الآخذة في النمو والتي حققت نجاح ملحوظ في جنوب شرق آسيا ، بل أن الضمانات المطلوبة تشكل عقبة في وجه تنمية المشاريع الصغيرة لعدم قدرة خريجي الجامعات وحملة المؤهلات المتوسطة على توفير هذه الصفات وهم في مراحل حياتهم الأولى .

2). عدم ملائمة نموذج إدارة المشروع:

مثل عدم وجود الهيكل التنظيمي المناسب للمشروع والمدير الملائم أو فريق العمل الملائم للمشروع.

3). وجود إدارة عليا غير مساندة:

عدم تقديم الإدارة العليا الدعم للمستثمر الفعال واللازم لتحقيق أهداف المشروع ، ومثال ذلك عدم تفويض الإدارة العليا السلطة المناسبة إلى مدير المشروع ، أو عدم دعمها لقرارات المدير أو أعمال.

4). مشاكل فنية:

عدم وجود جهاز أو هيئة واحدة مسؤولة عن الإشراف والرقابة على المشاريع الصغيرة ، والصناعات الصغيرة ، الصناعات البيئية والحرفية و المشاريع الخدمية.

[58] آيت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود** ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، جامعة تيارت ، الجزائر ، ص 282 .

5). مشاكل تسويقية:

وقد لا يتوافر لهذا القطاع منافذ تسويقية ليتعرف المستهلك بمنتجاته، الأمر الذي يلقي بصاحب المنشأة الإنتاجية في أحضان تجار الجملة والتجزئة بما لا يعرضونه من أسعار فيها الكثير من الحثيث لتنمية العمل المحقق .

6). المشاكل الناتجة عن فشل العمل التجاري:

إن العمل التجاري صراع تنافسي صعب ، ففي عام 1980 على سبيل المثال أغلقت أبواب إثنين وأربعين شركة من كل عشرة آلاف شركة مسجلة في سجل دان وبراسيديت ، وهذا العدد يشمل فقط تلك الإغلاقات التي نتجت عنها خسارة للمدنيين بعد دعاوى مثل تحويل الملكية بسبب الإفلاس أو غلق الرهن أو العجز التخفيضي أو التسويات التي تقرها المحاكم التي يبادر الدائنون برفعها للقضاء ، ومقابل كل عمل تجاري من هذا القبيل هناك كثيرا من الأعمال التجارية الأخرى التي يتحمل أصحابها الخسارة بهدوء ، ويقومون بإغلاقها إذا كانت أرباحها غير كافية ولا تفي بالغرض المطلوب.[59]

7). عدم توازن كمية المخزون :

إن فشل الكثير من الأعمال التجارية يعود إلى تقديرات الشراء الخاطئة إذ أن بعض المسؤولين عن إدارة المشاريع الصغيرة يتعرضون لإغراء تكديس مادة معينة لأن أحد الأشخاص عرض عليهم صفقة جيدة فيها ، وقام آخرون بشراء كميات من المواد لا يستطيعون بيعها أو إستعمالها خلال فترة معقولة .

8). المشاكل الإدارية:

1. **إجراءات التأسيس** : يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى إنسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.
2. **الضرائب** : أبرزها إنحياز قوانين الإستثمارات المطبقة في العديد من الدول العربية ومنها لبنان إلى المشاريع الكبيرة وخاصة في موضوع الإمتيازات والإعفاءات الضريبية ، في حين لا تتمتع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهذه الإعفاءات لكونها غير مشمولة أصلا بهذه القوانين أو بأية تسهيلات أخرى ، مما يضعها في موقف تنافسي غير متكافئ ، إلى جانب ذلك فإن العديد من التشريعات والتطبيقات الضريبية لا تأخذ في الإعتبار الأهمية الإقتصادية لهذه المشاريع وحاجتها إلى الدعم المادي بغرض تشجيعها على تطوير فعاليتها وتعزيز دورها في الإقتصاد الوطني.
3. **تعدد الجهات** : التي يتعامل معها المشروع الصغير ومنها:
   - التأمينات الإجتماعية .
   - الصحة والبيئة .
   - التموين والكهرباء .
4. **غياب التنسيق** : ويكون غياب التنسيق بين الجهات العاملة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[59] إبراهيم بوسكين ، محمد بوجمل ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إستراتيجية تطويرها في الجزائر**، مذكرة مقدمة جزء من متطلبات الحصول على شهادة الليسانس في العلوم التجارية و المالية ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، جوان 2006 ، ص 31-33 .

5. **مشاكل محاسبية** : حيث غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السياسية مثل مصلحة الضرائب.

9). المشاكل الجبائية والجمركية:

بالرغم من الإجراءات التي إتخذت من أجل تخفيف الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فما زال يعاني المستثمر في هذا القطاع ، ومن بين هذه المشاكل:

- إقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة في دورتها الإستغلالية العادية .
- تطبيق الرسم الإضافي الخاص الذي إنعكس سلبا على القطاع .
- يتميز النظام الجبائي بعدم المرونة ، الأمر الذي حال دون إعطاء فرص إستثمارية ، سواء وطنية أو أجنبية.
- إرتفاع نسبة الضرائب على الأرباح ومن الإشتراكات المفروضة على أرباب العمل .
- تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، مما ينعكس سلبا على موارد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلية .[60]

المطلب الثاني :عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد ركزنا لغاية الآن على الأساليب التي تؤدي إلى فشل الشركات الصغيرة ، إن معرفة أسباب فشل بعض الأعمال التجارية يرتكز على معرفة أسباب نجاح أعمال تجارية أخرى ، إن نجاح وفشل العمل التجاري هما الوجهان المختلفان لتغطية النقود ذاتها ، وفيما يلي سنتطرق إلى عوامل نجاح المؤسسات حيث سنقسم هذه العوامل إلى عوامل خاصة و أخرى .

1). العوامل الخاصة :

أدت المشكلات الكبيرة التي لم تستطع الصناعات الكبيرة التغلب عليها التي تواجه الحكومات نحو الاهتمام بالصناعات الصغيرة اعترافا منها بدور هذه الصناعات في المساهمة في التقنية الاقتصادية الاجتماعية، وقد أظهرت التطبيقات العملية للصناعات الصغيرة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات بغض النظر عن نسبة و مراحل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع على الرغم من أهمية الصناعات الكبيرة و دورها الاقتصادي والاجتماعي لأسباب عديدة منها:

- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في الكثير من الدول.
- تخلف الفن الإنتاجي و الخبرات الفنية المتخصصة فضلا عن ندرة الموارد مالية اللازمة لإقامة صناعات كبيرة وفق أسس اقتصادية و فنية متقدمة.
- ضيق نطاق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد و ذلك لانخفاض نصيب الفرد من الدخل اليومي معاني عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للصناعات الكبيرة.
- المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل بشكل مستمر و بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة.
- المساهمة في تنمية المواهب و الابتكارات.

[60] نفس المرجع السابق ، ص 34 .

- تعبئة رؤوس أموال من أفراد و جمعيات غير حكومية, كان من المعنى أن تواجه نحو الاستهلاك وهذا يعني زيادة المدخرات و الاستثمارات.
- الاعتماد على الموارد المحلية ,والنواتج العرضية للصناعات الكبيرة و بذلك تساهم في الحد من هدر تلك الموارد و تقليل الاستيراد.
- تحقيق نوعا من التوازن الجغرافي لعملية التنمية لكونها تتسم بالمرونة في التوطن و التنقل بين مختلف المناطق والأقاليم.
- المساهمة في زيادة الناتج القومي خصوصا في الدول النامية
- أنها تمثل نسبة كبيرة من محيل حجم الصناعات في معظم دول العالم.
- تؤدي إلى مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال الانجاز و الاستثمار والمساهمة في عملية التنمية
- لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو مساحات واسعة.
- بالنظر إلى صغر حجمها فان بإمكانها من التوغل إلى القرى و الأرياف والحد من هجرة السكان إلى المدن الكبيرة.
- مصدر لامتصاص البطالة.
- وسيلة تشجيع و دعم للنشاط الاقتصادي[61].

2). العوامل العامة :

على الرغم من الحجم النسبي الصغير للصناعات الصغيرة مقارنة بالصناعات الكبيرة إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية الصناعات الأخرى منها:

- **الإشراف المباشر من قبل المسؤول:**

تكون إدارتها من قبل المالك شخصيا ولذلك فان إدارة المؤسسة و القدرات الخاصة بها تتسم بالمرونة لصفات نجاح عملها.

- **سهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات:**

حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وتتميز بسرعة تغير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق وذلك اعتمدا على مهارات صاحب المؤسسة و العاملين معه بسبب الاعتماد على إمكانيات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

- **دقة الإنتاج وجودته:**

وذلك بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل و زيادة إنتاجيته.

- **يمكن إقامتها في مساحات صغيرة:**

نظرا لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة و صغرها حيث تمكن إقامتها في المحلات الصغيرة و البيوت القديمة من الأسواق و كذلك في القرى و الأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية.

- **المساهمة في رفع المستوى المعيشي:**

تلبية جزاء من الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة عموما مثل السلع والمنتجات الغذائية، الملابس المتنوعة، الحصول على تكنولوجيا معينة رخيصة الثمن مما يعني ارتفاعا في مستوى الإنتاج بسبب توفير الجهود و تقليص الوقت اللازم للإنتاج فضلا عن توفير وسائل التعليم والثقافة و مستلزماتها.

[61] نورة صيفي ، حسينة فرقاني ، نفس المرجع السابق ، ص 64-66 .

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهتم بكل النشاطات:**

إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبرى كونها تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحيه–صناعية–خدمية...) فهي يمكن أن تنشا في أي مكان مهما كانت مميزاته و خصائصه في الريف أو المدينة ,صغيرا أو كبيرا، أهلا بالسكان أو عكس ذلك.

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة:**

كذلك لعل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار وتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أنها لا تتطلب يد عاملة ماهرة و متخصصة و متكونة تكوينا عاليا فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة ليست بسيطة إلى الحد الذي تفتقد فيه الأهلية للممارسة أي نشاط وإنما إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام بالأشغال والأعمال التي تقضيها تلك المشاريع .

- **سهولة إقامة المشاريع:**

إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة و ذلك لان هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد الطرق وحفر قنوات تمرير الغاز والكهرباء والماء وكذا تبليط هذه الأراضي بما يتنسب مع حجم المشروع، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات المعدة لذلك كل ذلك يتطلب أموالا ضخمة و طائلة لهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال، بينما المشروع الصغير لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهظة فيكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع للتخزين المواد الأولية والمنتجات التامة، فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير، إذا من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل التكاليف فهذه الخاصية تؤهل مثل هذه المشاريع لانتشار و إقبال المستثمرين عليها. [62]

المطلب الثالث : نماذج بعض دول العالم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الحديث عن التجارب الميدانية لبعض الدول ومعرفة الجوانب الايجابية ومحولة تنميتها وكذا الجوانب السلبية وكيفية تجنبها أمر ضروري، وهذا في إطار اهتمامنا وإعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية بناء اقتصاد متين من خلالها، والرفع من قدرتها التنافسية ويمكن توضيح تجارب بعض دول العالم في هذا القطاع و أهميتها و نقسمها إلى دول متقدمة و دول نامية كما يلي:

1). الدول المتقدمة :

1. **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية** : يعرف دليل إدارة المؤسسات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية هذه المؤسسات حسب مجالات النشاطات المختلفة على النحو التالي:
   - **تجارة التجزئة** : إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار.
   - **الخدمات** : إيرادات المبيعات السنوية أقل من مليوني دولار.
   - **تجارة الجملة** : إيرادات المبيعات السنوية أقل من 8.5 مليون دولار.
   - **الإنشاءات** : الإيرادات السنوية أقل من 8.5 مليون دولار (متوسط الثلاث السنوات السابقة).

[62] نفس المرجع السابق ، ص 67-69 .

- **التصنيع** : بصفة عامة عدد العمال أقل من 250 عاملا،ولكن يمكن أن يصل إلى 1500 عامل في بعض الصناعات اعتمادا على مستوى الصناعة.

ويعتبر هذا التعريف عن مرحلة التقدم الاقتصادي التي تعيشها أمريكا من حيث أن ما يعتبر صغيرا هو بالقطاع كبير في الدول العربية ولقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة منذ مطلع الخمسينيات تستهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتلعب دورا أكبر في التنمية الاقتصادية، وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على استثمارها في مختلف الأنشطة الاقتصادية لمواجهة مشكلات البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج ولقد اعتمدت هذه السياسة الوطنية على عدد من المحاور نوجزها أهمها فيما يلي:

- وضع نظام تمويلي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إعفاءات ضريبية، فقد نص قانون الضرائب الاتحادي الذي صدر عام 1981 على تخفيض ضرائب الدخل على الإيرادات ليصل إلى 2% في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء جهز حكومي مركزي عام 1993 يعرف باسم" الإدارة الاتحادية للمؤسسات الصغيرة ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية وحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويعتبر تشجيع ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى وسائل الفعالة لزيادة عدد الوحدات الإنتاجية المتنافسة، وبالتالي الاقتراب تدريجيا من حالة المنافسة الكاملة .
- تحقيق الاتصال بين المؤسسات الصغيرة والجهات الحكومية.
- المساعدة في تحقيق التعاقدات الحكومية.

وفي ظل توافر هذا المناخ تعددت المساهمات الايجابية التي تقدمها المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الأمريكي وخاصة في مواجهة أهم عقبة تواجه التنمية الآن في جميع الدول العالم وهي البطالة .[63]

2. **تجربة اليابان** : في اليابان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا مهما في كل التخصصات الاقتصاد والمؤسسة وليس فقط عن طريق النسبة المئوية المرتفعة التي تظهر في العدد الإجمالي للمؤسسات, لكن أيضا جزئها المهم في التصدير الكبير الحجم وبعدد الأجراء الذين يعملون فيها إن في اليابان وحدات الإنتاج التي تستخدم اقل من 30 عاملا تكون % 97.2 من مجموع وحدات العمل , والتي تستخدم اقل من 300 عاملا تكون % 99.9 من مجموع وحدات العمل وتتميز الصناعات الصغيرة في اليابان بظواهر أساسية من أهمها :
   - **التخصص** : فكل عامل يقوم بعملية بسيطة ومن ثم يستطع أن ينهض بها.
   - **التركيز** : فالمصانع الصغيرة تقوم إلى جوار بعضها البعض ,و تكمل عمل بعضها البعض.
   - الاتصال الوثيق ما بين المنتج و التاجر، و من ثم نجد أن التاجر قد أخذا على عائقه في كثير من الأحيان عمليات الشراء والبيع والتمويل في جنب يقتصر المنتج على عملية الإنتاج فحسب.
   - المرونة و التجديد[64].

[63] بن ربعية إسحاق ، بوقلقال محفوظ ، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ليسانس ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2006-2007 ص 76-78 .

[64] نورة صيفي حسينة فرقاني ، نفس المرجع السابق ، ص 69 .

2). الدول النامية .

1. **التجربة الهندية في المؤسسات الصغيرة** : أدى تشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة في الهند إلى أن تصبح هذه الصناعات حجر الزاوية في السياسة الصناعية الهندية وقد اعتبرت هذه الصناعات ضمن صلاحيات حكومات الولايات فيما تركزت جهود الحكومة المركزية على صياغة البرنامج العام المتعلق بتطوير هذه الصناعات مع الإسهام بجزء من رأس المال الذي تحتاجه الولايات لتنفيذ هذا البرنامج وقد اتسمت هذه التجربة بالسمات الآتية:
   - انتهاج الحكومة لسياسات مزدوجة من خلال التدابير الحمائية التشريعية لتلك الصناعات للحد من انتاج المؤسسات الصناعية الكبيرة مع فرض الضرائب عليها بما يساعد الصناعات الصغيرة التي تنتج نفس السلع من تصريف سلعها من جهة والاستفادة من الضرائب المفروضة على الصناعات الكبيرة في تنمية الصناعات الصغيرة.
   - اعتبار أكثر من 1200 نوع من المنتوجات حكرا على الصناعات الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك المنتوجات مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات للمؤسسات الحكومية من المؤسسات الصناعية الصغيرة.
   - انشاء المراكز التدريبية لإعداد القوى العاملة وتأهيلها للعمل في الصناعات الصغيرة.
   - انشاء مكتب للتشييد الصناعي والمالي لدعم المشاريع التي تتعرض للصعوبات الاقتصادية والمالية لتتجاوز محنتها.
   - وضع نظام للإعفاءات الضريبية على الصناعات الصغيرة يتناسب عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر.
   - الاستفادة من تجارب البلدان الصناعية المتقدمة مثل اليابان في مجال خلق نوع من التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والاتجاه نحو تحديث التكنولوجيا وتطوير نظم الإنتاج والإدارة في هذه الصناعات.

هذه هي ملامح التجربة الهندية التي جعلتها تنتقل من دولة منخفضة الدخل إلى دولة متوسطة الدخل , حيث بلغ إنتاج المؤسسات الصناعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة % 50 من إجمالي الإنتاج الصناعي في الهند .[65]

2. **تجربة مصر** : إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر أصبح ضرورة ملحة تفرضها ظروف وأحداث البيئة الخارجية والداخلية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها القيام بدور واضح في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تهيمن هذه المؤسسات على مساهمات القطاع الخاص فقد وصلت مساهمتها في عدد المؤسسات والعمالة والقيمة المضافة طبقا لتعداد المؤسسات عام 1996 إلى 99.7%.

كما تضمن فرص العمل لأكثر من ثلثي القوة العاملة في مصر بوجه عام وتعمل هذه العمالة في مجالات الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات .[66]

3. **التجربة المغربية** : لإدراك الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أعطت الدولة المغربية الأهمية القصوى لهذا القطاع في سياستها المتبعة، وذلك لأنها تعتبر العنصر

[65] طيب لحيلح ، **دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، 17- 18 أفريل2006 ، ص 166 .

[66] بن ربيعة إسحاق ، بوقلقال محفوظ ، نفس المرجع السابق ، ص 82 .

الأساسي لاندماج الصناعي والتوزيع الاقتصادي، كما تعتبر المورد الأساسي للتجديد وعامل مهم لترقية الصادرات وتسهم في التنمية الجهوية وخلق مناصب الشغل كثيرة، حيث أثبتت الدراسات في الغرب إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب الشغل6 مرات أكثر مما تخلقه المؤسسات الصناعية الكبيرة وترجع السياسة المغربية اهتمامها إلى هذا القطاع في السبعينيات، باعتمادها مخطط التصحيح الهيكلي في المغرب و الذي يعتمد على ركيزتين هما:

- التجديد الاقتصادي و خاصة في ميدان التجارة الخارجية و الأسعار.
- تقليص تدخل الدولة في الحيازة الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص.

وعليه تم حصر القطاع الصناعي الكبير وفتح المجال أمام الصناعة الصغيرة و المتوسطة لانها تعتمد وسيلة دفع التنمية الاقتصادية في المغرب وذلك لامتصاصها للبطالة و تموين السوق بكل السلع و الخدمات المطلوبة.

و الدليل على ذلك ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المغرب و كذا عدد العمال، حيث في سنة 1988 كان عدد المؤسسات 4874 و عدد المستخدمين274.470 بينما في سنة 1989 وصل عدد المؤسسات إلى 5200 و عدد المستخدمين إلى302119 مستخدم.

ومن اجل تشجيع هذا القطاع قامت السلطات المغربية بفتح المجال لاستثمار عن طريق:

- وضع هياكل قاعدية لاستقبال المشاريع الاستثمارية الجديدة وذلك لتهيئة المناطق الصناعية.
- إعداد إطار قانوني ينظم و يشجع الاستثمارات الخاصة.
- خلق مؤسسات و إدارات عمومية مكلفة بدراسة المشاريع و تمويليها ومساعدة القائمين عليها.
- وضع طرق و إجراءات آلية تهتم بالإصلاحات الإدارية لتسهيل الإجراءات و الطرق لخلق و تأسيس المشاريع الاستثمارية.

وعليه قامت السلطات المغربية بإقامة مؤسسات للدولة تسهر على ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهمها:

-وزارة الصناعة و التجارة.

-ديوان التنمية الصناعية.

-نظام البنوك و التمويل.

- ديوان التكوين المهني و ترقية العدل[67].

[67] نورة صيفي ، حسينة فرقاني ، نفس المرجع السابق ، ص 72-74 .

خلاصة الفصل الأول :

لقد تناولنا في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر حيث نستطيع القول من خلال ما توصلنا إليه في أن صعوبة وضع تعريف عالمي موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع إلى أن كل دولة تضع تعريف خاص بهذه المؤسسات إستنادا إلى ظروفها الإقتصادية و الإجتماعية ، و كذا المعايير الكمية و النوعية التي بتعددها تتعدد الصعوبات في تحديد مفهوم دقيق لها.

كما أن التعريف الجزائري للمؤسسات كان خاضع عدة معايير، ثم تم التطرق إلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات من الجانب الإقتصادي و الإجتماعي و عرفنا الأهمية الكبيرة و المكانة الأساسية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التطور الإقتصادي لأي دولة.

لذلك نجد أن السلطات الجزائرية سعت جاهدة إلى الرفع من مستوى هذا القطاع و تدعيمه و ترقيته و كذا تخليصه من مختلف العراقيل و المشاكل التي تعاني منها و لا سيما البروقراطية الإدارية ، و هذه المبادرات التي قامت بها الدولة لا شك أنها أساسية و مهمة لتعزيز وضعية هذه المؤسسات ، خصوصا و ضعيتها المالية و تعاملها مع البنوك.

و لهذا إرتأينا تقديم الفصل الثاني حول ماهية البنوك التجارية .

الفصل الثاني : عموميات حول البنوك التجارية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

بعدما ماتطرقنا إلى الأهمية الكبيرة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم البنوك التجارية و دورها في تمويل هذه المؤسسات وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة و تلعب البنوك التجارية دورا محوريا في نمو وتنشيط إقتصاديات الدولة فهي تعتبر أهم المؤسسات المالية في الدولة لذا تحرص الدولة على حماية هذه البنوك و إعداد القوانين و التشريعات المناسبة لكي تنهض بدورها التنموي ،سنتطرق في البداية الى مدخل عام حول البنوك التجارية سنتحدث عن نشأتها ومفهومها و أهم الخصائص و الوظائف التي تقوم بها هذه البنوك ثم سنتناول الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية ، و نختم هذا الفصل علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تمويل هذه الأخيرة لهذا لقد إرتأينا الى تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول : مدخل عام حول البنوك التجارية .

المبحث الثاني : التنظيم الإداري في البنوك التجارية.

المبحث الثالث : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الأول : مدخل عام حول البنوك التجارية

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الإئتمان والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة و بين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار إلا أنها تتسم بصفات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء و هو ما سوف نستعرضه كالتالي:

المطلب الأول : نشأة ومفهوم البنوك التجارية.

إن التعريف بالبنوك التجارية و وظائفها يعتبر مدخلا أساسيا لدراسة طبيعة نشاط هذه المؤسسات والتعرف على الجوانب المتعلقة بإدارتها وعملياتها وقد تعددت أنواعها ووظائفها ، فتعددت بذلك تعاريفها ، فتميزت بعدة خصائص و سمات عن غيرها من البنوك الأخرى.

1). نشأة البنوك وتطورها :

لاشك أن البنوك كانت محصلة لظروف و متطلبات اقتضتها الظروف الاقتصادية على مر السنين ، ويرجع الأصل التاريخي لظهور البنوك إلى استحداث النقود الورقية كوسيلة للتبادل فيما بين الأفراد ومع تطور وتوسع عملية التبادل هذه سواء على المحلي أو المستوى الدولي تطورت أنشطة البنوك لتغطي الاحتياجات المستجدة لمثل هذه الأنشطة كوسيلة من وسائل تسهيل عملية التبادل.

ومنذ فجر التأريخ كانت قيمة معظم الأشياء تحدد بناء على مدى انتشارها أو ندرتها فالذهب مثلا أقل انتشارا من الفضة ولذلك فإنه أغلى قيمة و بالمثل فإن الماس أكثر قيمة من المحار لندرة وجوده إذن لماذا تعتبر الأموال المصنوعة من الورق والذي هو أكثر المواد اتنشارا مرتفعة الثمن مثلها مثل الأموال المصنوعة من المواد الثمينة ؟ .[68]

إختلف الباحثون و المؤرخون الإقتصاديون في تحديد المصدر و المعنى الحقيقي لكلمة بنك رغم إتفاقهم على أنها أوروبية المنشأ خاصة و أن المظاهر الحقيقية للعمل البنكي كانت أول ما كانت في أوروبا و تحديدا ب "البندقية "الإيطالية بالعودة إلى المعنى اللفظي أو اللغوي للكلمة في حد ذاتها ، فإننا سنجد لها أصل في لغتين مختلفتين ألا و هما اللغة الإيطالية و الفرنسية.
فأما بالنسبة للغة الإيطالية فإن كلمة بنك "BANCO" تعني الطاولة أو المنضدة وحتى المصطبة ،التي كان يجلس إليها المرابي أو الصيرفي ليقوم بعمله فكان يتم تكسير "BANCO" كل من لا يستطيع أن يفي بما عليه من ديون ثم تحول معناها من المصطبة إلى المكان الذي تتم فيه عملية المتاجرة بالنقود .
أما بالنسبة إلى اللغة الفرنسية فربما يرجع الأصل التاريخي لكلمة بنك إلى الإصطلاح الفرنسي "BANQUE" و الذي يعني في جوهره خزانة آمنة لحفظ النفائس و هو ما يعني المكان الذي يتم فيه الإحتفاظ بكل ما هو نفيس و غالي كالمجوهرات و غيرها.[69]

---

[68] رمضان الشراح وآخرون ، **البنوك التجارية** ، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 1432 هـ /2011 م ، ص 21-22 .
[69] أحمد صلاح عطية ، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية ، الأردن ، 2003 ، ص 9 .

يعود بعض الإقتصاديين إلى أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية يعود إلى عهد بابل أو بلاد ما بين النهرين " ما يعرف حاليا بالعراق " في القرن الرابع قبل الميلاد ، أما الإغريق فقد كانوا أيضا من بين الأوائل الذين قاموا بالعمل ببعض العمليات التي نسميها حاليا بالعمليات البنكية كحفظ الودائع و منح قروض و هذا من قبل الكهنة و رجال الدين الذي كانوا يتمتعون بثقة الناس ، لكن الظهور الحقيقي للبنوك كان في فترة العصور الوسطى الذي بدأ فيها ظهور أول أشكال البنوك المنظمة بشكل أو بآخر، و بدأ العمليات عندما قام بعض التجار المرابين و الصياغ في البندقية و جنوة بقبول إيداع أموال، الذهب ، المعادن ، الأحجار الكريمة و كل ما له قيمة لدى المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع مقابل أجر يحصل عليه الصيارفة نظير حفظ هذه الودائع و هو ما يخولهم لمنح كل مودع شهادة إيداع رسمية تثبت حقه، وهذا ما يعد أول تعبير عن الوظيفة الحقيقية للبنك التي هي قبول الودائع و حمايتها و دليل على ذلك قبول المودعين الحصول على الوصول كضمان لأموالهم ، هذه الأخيرة لاقت رواجا في التداول كأداة للوفاء بالدين بتظهيرها.

لكن تدريجيا قام هؤلاء الصيارفة و مع تعدد معاملاتهم بتحويل الودائع من حساب مودع لآخر لسداد المعاملات التجارية و كان قيد التحويل في سجلات الصيرفي بحضور كل من الدائن و المدين و منذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والصيارفة لبعض العملاء بالسحب على المكشوف كما لاحظ الصيارفة قدرتهم على إستثمار أموالهم الخاصة و الأموال المودعة في عملية إقراض مقابل فوائد خاصة و أن العديد من الأموال المودعة كانت في شكل سيولة راكدة ، لكن المبالغة في كل هذا أنتج العديد من المشاكل كانت نتيجتها إفلاس العديد من المتعاملين و الصيارفة ، مما جعل العديد من المفكرين يطالبون بإنشاء بنوك منظمة و حكومية فكان أولها في البندقية" فينيسيا "عام 1157 ، تلاه بنك برشلونة 1410 فبنك ريالتو" banco Della Pizza Rialto" عام 1587 ، ولحقه بنك أمستردام 1609 ، و ظهور هذه البنوك الحكومية و رواجها يعود في الحقيقة لسببين رئيسيين هما :

- صعوبة تحكم الصاغة في الأموال المودعة و المسحوبة لكثرتها و ضعف تنظيمهم.
- حاجة الدولة الملحة للتمويل خاصة و ظهور الحروب الصليبية.

تلت هذه النشأة بروز عدد كبير من البنوك منها بنك إنجلترا عام 1694 م، ثم بنك فرنسا عام 1800 م ،و كل هذا في محاولة من الدول لتنظيم هذا المجال خاصة و الأهمية الكبرى له[170].

وقد كان تنظيم الحكومة للنشاط المصرفي يقتضي ضرورة وضع ثلاثة أمور رئيسية هي :

- وضع تعريف محدد للبنوك وبالتالي صفات خاصة للمؤسسات التي يمكن لها أن تمارس وظائف البنوك.
- تحديد الوظائف المختلفة التي تقوم بها البنوك وتحديد الشروط أو القيود التي تمارس البنوك في ظلها هذه الوظائف.
- تصنيف البنوك وتقسيمها إلى أنواع محددة ويقتصر كل نوع منها ممارسة وظيفة واحدة أوأكثر من هذه الوظائف[71].

2). مفهوك البنوك التجارية .

1. **تعريف البنك** : ترجع كلمة بنك إلى أصل الكلمة الإيطالية "Banca" والتي تعني " صندوق متين لحفظ النفائس " "Chest" وكذلك مقعد طويل لشخصين أو أكثر "Bench" وتعبر هاتان الكلمتان عن الوظيفتان الأساسيتان

[70] إسماعيل محمد هاشم ، **مذكرات في النقود والبنوك** ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1996 ، ص 41 .

[71] رمضان الشراح وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 27 .

للبنوك حيث تعبر الكلمة الأولى "Chest" عن وظيفة الحماية أي المكان الذي يحتفظ فيه بكل ماهو ذو قيمة مثل الذهب و المجوهرات والكلمة الثانية "Bench" تعبر عن وظيفة المعاملات بين البنك و عملائه[72].

كما وردت عدة تعاريف للبنك منها الكلاسيكية و منها الحديثة فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليها وتنميتها والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما.[73]

كما عرف على أنه عبارة عن مؤسسة مالية تعمل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى ويقوم بدور الوسيط بين المتعاملين من الأفراد والشركات ويعمل على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال تقديم والتعامل مع مجموعة من الخدمات المالية وضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية .[74]

ويعرف البنك أيضا : هو المصرف او النشأة التي تكون مهمتها الاعتيادية تلقي أموالا من الجمهور لاستخدامها لحسابها الخاص في عمليات التسليف و العمليات المالية .[75]

وبناءا على ماسبق نستخلص أن البنوك هي الوسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم .

وبناءا على هذه التعاريف قد قسمت البنوك إلى مجموعات هي : البنوك المركزية و البنوك المتخصصة والبنوك التجارية وهذا ماسنتطرق له .

2. **تعريف البنوك التجارية** : من الصعب ذكر تعريف للبنوك التجارية لأن البنوك في معظم الدول تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها وعليه فيمكننا تعريف البنوك التجارية كالتالي :

- **التعريف العلمي** :

هناك عدة تعريفات للبنك التجاري تم توريدها في الكتابات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات المالية نورد منها مايأتي :

- البنك التجاري هو المؤسسة التي تتعامل مع الدين أو الائتمان ، وهذا التعريف ينقصه الكثير مما تقوم به البنوك التجارية في الوقت الحاضر .
- البنك التجاري هو المؤسسة التي تقبل الودائع التي لاتتجاوز استحقاقها عاما واحدا مع توظيف تلك الودائع في قروض تستحق خلال مدة أقصاها سنة ، وهذا التعريف يغلب عليه نشاط البنوك التجارية في البدايات الأولى لنشأتها .
- البنك التجاري هو المؤسسة التي تقوم بقبول الودائع وتقديم القروض وتقديم خدمات تحويل الأرصدة .

- **التعريف القانوني** :

يتميز التعريف القانوني بالتفصيل عند تعريفه للبنك التجاري مما يسهل على القارئ عملية التفريق بين هذا النوع من المؤسسات والمؤسسات المالية الأخرى (بنوك أخرى و مؤسسات مالية غير بنكية).[76]

---

[72] شوقي بورقبة ، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية** ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2013 ، ص 57 .

[73] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 1427 هـ / 2006 م ، ص 13 .

[74] دريد كامل آل شبيب ، **إدارة البنوك المعاصرة** ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1433 هـ / 2012 م ، ص 81 .

[75] مفيد عبد اللاوي ، **محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية** ، مطبعة مزورة ، الوادي ، طبع في مارس 2007 ، ص 106 .

[76] رمضان الشراح وآخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 28 .

- في المملكة العربية السعودية عرف نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ 22/2/1386هـ البنك في مادته الأولى بأنه أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول في المملكة أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية ثم فصل تلك الأعمال بأنها أعمال تسلم النقود كودائع جارية أو ثابتة وفتح الحسابات الجارية والاعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان و دفع وتحصيل الشيكات أو الأوامر أو أذون الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية و القيام بأعمال الصرف الأجنبي والقيام بغير ماذكر من أعمال البنوك .
- في الكويت جاء القانون الكويتي رقم 22 لسنة 1986 والمعدل بالقانون رقم 130 لسنة 1997 في شأن النقد و بنك الكويت المركزي و تنظيم المهن المصرفية ليعرف البنوك بأنها " المؤسسات التي يكون عملها الأساسي والذي تمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح قروض والسلف و إصدار الشيكات وقبضها وطرح القروض العامة والخاصة والمتاجرة بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة وغير ذلك من عمليات الائتمان التي نص عليها قانون التجارة أو قضى العرف باعتبارها من أعمال البنوك وتعتبر فروع أي بنك عامل في دولة الكويت كبنك واحد في تطبيق أحكام هذا القانون ما لم يكن هناك نص مخالف .[77]
- لقد جاء المشرع الجزائر و أقر بأن تعريف البنك أو المصرف يعود بالأساس إلى ما يقوم به من عمليات حيث جاءت المادة رقم110 من قانون رقم 90 – 10 المتعلق بالنقد و القرض لأن " تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجماهير و عمليات القرض ، و وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل" كما وضحت المواد 111،112، 113 بتوضيح ما سلف ذكره في المادة 110[78].
- هذا ما أكده الأمر 03 – 11 الخاص بالنقد و القرض و أقره في المادة رقم66 فركز فيه على إبراز ثلاث وظائف أساسية و هي، تلقي الأموال من الجمهور عمليات القرض، و وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن .[78]

  كما ورد أيضا أن البنوك التجارية هي منشآت تهدف أساسا إلى تحقيق الربح وذلك بجانب المساهمة في تنمية الاقتصاد القومي.[79]

كما يمكن تعريف البنوك التجارية : تقوم بقبول الودائع و توظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ومن أهم أعمالها : خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع و فتح الاعتمادات .[80]

كما عرفت أيضا : هي مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تقوم بتلقي الودائع الجارية أو لآجال محددة و يرتكز عملها أساسا في الائتمان قصير الأجل .[82]

من خلال التعريفات السابقة يمكننا صياغة التعريف الآتي للبنك التجاري :

---

[77] نفس المرجع السابق ، ص 29 .

[78]

[78] قانون النقد والقرض رقم 3-11 ، المؤرخ في 26 أوت 2003 ، ص 31 .

[79] حسن جميل البديري ، **البنوك مدخل محاسبي وإداري** ، الوراق لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص 16 .

[80] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، نفس المرجع السابق ، ص 30 .

[82] شوقي بورقبة ، نفس المرجع السابق ، ص 59 .

البنوك التجارية :هي احدى مؤسسات الوساطة المالية وهي مكان يلتقي فيه عارضي الأموال الفائضة عن حاجاتهم مع طالبيها ، و يمكن أن يكون هؤلاء أشخاص طبيعيين أو معنويين ، و يطلق على تلك الأموال اسم الودائع ، و يتم استخدامها في عمليات الإقراض للأفراد و الخصم و بالتالي فهي تساهم في إنشاء و تطوير المشروعات و تنمية القطاعات و تنمية القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني : أنواع و خصائص البنوك التجارية .

تتسم البنوك التجارية بعدة خصائص تجعلها تتميز عن أنواع البنوك الأخرى مما يجعلها قادرة على التأقلم مع البيئة الموجودة فيها .

1). أنواع البنوك التجارية.

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي :

1. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية :

- **البنوك التجارية العامة :**

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيس في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنح الائتمان (قصير و متوسط الأجل) كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية .

- **البنوك التجارية المحلية :**

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل : محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

2. من حيث حجم النشاط :

- **بنوك الجملة :**

ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

- **بنوك التجزئة :**

وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة، من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك، والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.[82]

3. من حيث عدد الفروع :

- **البنوك ذات الفروع :**

وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة، ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

[82] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، نفس المرجع السابق ، ص 32-33 .

- **بنوك السلاسل :**

وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **بنوك المجموعات :**

وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة، وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

- **البنوك الفردية :**

هي منشأة فردية تكون محدودة رأس المال، ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل، ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر. ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي.

2). خصائص و سمات البنوك التجارية

اعتمدت الدراسات على عدة معايير لأجل تحديد سمات و خصائص البنوك التجارية ، وسنتطرق أولا إلى السمات المميزة ثم نذكر باقية خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير .

1. **السمات المميزة للبنوك التجارية** : حيث أن هذه السمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأعمال وتتعلق هذه السمات بالربحية والسيولة والأمان وهذه الأسس تكتسي أهمية من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية ، المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض.

وفيما يلي نعرض باختصار لكل سمة :

- **الربحية :**

يسعى البنك كأي مؤسسة من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين وهو ناتج عن الفرق بين الإ يرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع، إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به، والقروض التي عجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى تمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[83]

- **السيولة :**

يتميز البنك التجاري بقدرته على توفير السيولة اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين في الوقت المناسب، حيث تتمثل موارده الأساسية في فوائد تستحق عند الطلب، و هذا ما يجعله يستعمل احتياطي قانوني يلزمه بدفع وتغطية عمليات السحب اليومية،

[83] إيمان العاني ، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007 ، ص 8 .

إلا أنه قد تحدث تغيرات مفاجئة لا تسمح له بتلبية طلبات أصحاب الودائع و المتعاملين معه، وذلك قد يكون نتيجة إشاعات حول عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة، وهنا ستهتز ثقة المودعين التي يليها تصرف واحد من قبلهم وهو سحب ودائعهم، مما يجعل البنك على هامش الإفلاس.[84]

- **الأمان :**

يهدف هذا المعيار إلى تحقيق استقرار وسلامة المركز المالي للبنك ، و يتحقق ذلك عندما تكون القيمة السوقية للأصول مساوية أو أكبر من قيمة الالتزامات الجارية على البنك للغير، كما أنه لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال ، فأي خسارة من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري ، و بالتالي فإن إقدام البنك على منح قروض لمتعامل ما، يتوقف على الثقة التي يوحي بها هذا يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلة المخاطر .[85]

2. **خصائص البنوك التجارية** : تتميز البنوك التجارية ببعض الخصائص تميزها عن غيرها من منشات الأعمال ونذكرها ذلك على النحو التالي :

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية بأن معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات وأشخاص في شكل ودائع مختلفة وتعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام الشيك، وتقوم بفتح حسابات جارية لعملائها وتحويلها إلى نقود ورقية أو العكس، وذلك بناء على طلبهم وإجراء عمليات المقاصة ولحسابهم ويكون ذلك بأعلى سرعة وبأدنى جهد، فتقوم البنوك التجارية بذلك بأهم وظيفة وهي إدارة وعرض النقود في المجتمع.
- من خصائصها القدرة على الإقراض، وهذا يتم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين "إيداع وإقراض" ولهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية والمالية فقط كالودائع والقروض والأوراق المالية، ولا تتدخل في مجال الاستثمارات المباشرة في الأصول الحقيقية، بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع التدخل في استثمارات أصول حقيقية إلا بالقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة.
- أهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق وتعظيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول ثابتة مالية، تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس على شكل زيادة في ودائع البنك التجاري وتعتبر أهم مورد مباشر للتغييرات في عرض النقود من أجل أكبر عائد ممكن.[86]

المطلب الثالث : أهداف و وظائف البنوك التجارية .

من بعد ماتعرفنا على انواع وخصائص البنوك التجارية في المطلب السابق سنتطرق في هذا المطلب الى اهداف و وظائف هذه الاخيرة وكما نعلم أن معظم عمليات البنوك تتركز في قبول الودائع ومن ثم إعادة اسثمار هذه الودائع بشتى أنواع ومجالات الاستثمار المختلفة .

---

[84] منير إبراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية** ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة 3 ، مصر ، 1996 ، ص 11 .

[85] توفيق غفصي ، **تقييم أداء البنوك الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة المسيلة ، 2010-2011 ، ص 11 .

[86] منير إبراهيم ، نفس المرجع السابق ، ص 15 .

1). أهداف البنوك التجارية .

يسعى البنك التجاري لتحقيق ثلاث أهداف وهي :

1. **تعظيم الربح** : تسعى البنوك لتعظيم الربح من خلال جلب الزبائن و تحفيزهم على اللجوء لها.
2. **توفير السيولة:** حيث ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بودائع تستحق عند الطلب في أي لحظة وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ، وإذا لم تتوفر السيولة فهذا يؤثر على سمعة البنك.
3. **تحقيق الأمان** : يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عند ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين وبالتالي إعلان الإفلاس[87].

و يهدف أيضا النشاط المالي في البنك التجاري إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي إلى تعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظمٌ الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإ يرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا ،كما أنه للبنوك التجارية أهداف أخرى نذكر منها : نمو الموارد ، الحصص في السوق المصرفي ، الانتشار الجغرافي ، هيكل العملاء ، كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي ...الخ .[88]

2). وظائف البنوك التجارية .

تمارس البنوك التجارية جميع الوظائف والخدمات التجارية المعتادة للبنوك لحسابها أو لحساب الغير و لقد تعددت وظائف البنوك التجارية و تنوعت ، فلم تعد كما كانت البنوك الأولى بنوك تجارية تقرض و تقترض فقط بل ظهرت وظائف أخرى و قد قسمنا هذه الوظائف الى وظائف أساسية (التقليدية) و وظائف حديثة :

1. **الوظائف الأساسية (التقليدية)** :هي تلك الوظائف التي أعتمدت ولا تزال البنوك تعتمد عليها منذ نشأتها على شكلها الحديث و المتمثلة أساسا في خلق النقود ،قبول الودائع و منح الإئتمان و فيما يأتي تفصيل لهذه الوظائف وغيرها من الوظائف الأساسية في عمل أي بنك.

- **قبول الودائع:**

قبول الودائع يعد من أساسيات عمل أي بنك تجاري خاصة وأنها العصب الرئيسي في تمويله و ذلك بإختلاف أنواعها سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية .[89]

حيث تمثل هذه الودائع أوعية استثمارية بديلة للمدخر يمكنه من خلاله تنمية ثروته عن طريق الفوائد التي يحصل عليها نظير إيداعه لجزء من مدخراته لدى البنك في صورة ودائع (ادخار لأجل)[90].

- **منح الإئتمان (القروض):**

حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض مختلفة (قصيرة،متوسطة،طويلة)كنقود ورقية أو مصرفية إلى الأفراد ، رجال أعمال ،مؤسسات و غيرهم من عناصر النشاط الإقتصادي في الدولة لمواجهة إلتزاماتهم مقابل أن يدفعوا فوائد للبنك عند حلول

---

[87] مقشيش سالم ، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 ، ص 6 .

[88] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، نفس المرجع السابق ، ص 19 .

[89] سامر بطرس جلدة ، **النقود والبنوك** ، دار البداية لطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 ، ص 93

[90] رمضان الشراح و آخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 32 .

الموعد المتفق عليه و إرجاع كامل المبلغ المقرض .

- **خصم الأوراق التجارية :**

يستطيع حامل أي ورقة تجارية (كمبيالة ،سندات أذنية...) التقدم للبنك التجاري ليقوم البنك بشراء (خصم) هذه الورقة قبل ميعاد إستحقاقها فيظهرها صاحبها لمصلحة البنك مقابل أن يحصل حامل الورقة على قيمة الورقة مقتطعا منها عمولة البنك (سعر الخصم) مع نسبة صغيرة أخرى كعمولة،و يحدد سعر الخصم في أغلب الأحيان بنسبة إعادة خصم الورقة التجارية لدى البنك المركزي،الذي يعد الملجأ الأخير للبنوك.

- **خلق نقود ودائع:**

فيقوم البنك بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة ، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإعادة إيداع القرض في إحدى البنوك المكونة للجهاز المصرفي ،و تسمى هذه الودائع بالمشتقة تمييزا عن الأصلية التي تكون من غير الإقتراض ،و يمكن تمييز حالتين في هذه العملية ، الأولى نظرية و ثانية واقعية .[91]

ويمكن التعبير عن الوظائف الأساسية التي تقوم بها البنوك من خلال الشكل الآتي :

الشكل رقم (04) : يوضح الوظائف التقليدية للبنوك التجارية .

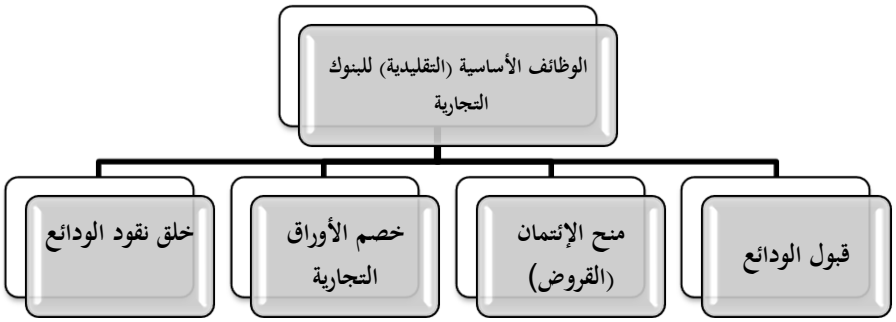

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

2. **الوظائف الحديثة** :نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها:

- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لارتفاع وانخفاض أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.
- تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية ,وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك أيضا بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقا للقانون .
- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها .
- المسا همة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة .
- شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء .
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء .

[91] سامر بطرس جلدة ، نفس المرج السابق ، ص 93-99 .

- إصدا ر الشيكات السياحية .
- خدمات البطاقات الائتمانية .
- خدمات بطاقة الصراف الآلي .
- تقديم بعض الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء وغيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة.
- تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء .
- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج .[92]

المطلب الرابع : مصادر و إستخدامات الأموال في البنوك التجارية .

يعمل البنك التجاري كوسيط مالي في التعهدات المالية فهو يقترض و يقرض وهو يسعى الى جذب اكبر قدر ممكن من قروض الغير و الى تحقيق اكبر قدر من الكفاءة في الاقراض وربحه يتحقق عن طريق الفروق بين أسعار الفائدة التي يقترض بها واسعار الفائدة التي يقرض بها وعلى خلاف الوسطاء الماليين الآخريين فان البنك التجاري يحاول ان يؤكد الثقة فيه الى درجة التي يستطيع فيها الحصول على موارد يستخدمها للاقراض دون ان يدفع اي فائدة عنها بل انه قد ياخذ عمولة من دائنية عن بعض الخدمات التي يؤديها و سنتطرق في هذا المطلب الى أهم المصادر التي تمول البنوك وفيما تستخدم هذه الاخيرة تلك المصادر والأموال.[93]

1). مصادر (موارد)البنوك التجارية :

وتمثل جانب مصادر الأموال التي من خلالها يؤمن البنك السيولة والنقود اللازمة لعملياته، ويتكون هذ االجانب من مصدرين أساسيين هما :

1. المصادر الداخلية (الموارد الذاتية) : و تتمثل في .

- **رأس المال المدفوع :**

يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف .

- **الأرباح المحتجزة :**

تعتبر الأرباح المحتجزة جزءا من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالا عديدة تشمل مايلي :

- **الاحتياطات :** وهي مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المقتطعة من الأرباح، ومن الأرباح الغير موزعة وعلاوة إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال وتنقسم الاحتياطات إلى الأقسام التالية:

[92] أسماء بالحاج ، فاطمة فلاح ، **دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الإستثمارية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود بنوك مالية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 ، ص19 .

[93] عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 202 .

أ. الإحتياط الإجباري :

و هو نسبة مئوية يقتطعها المصرف كل عام من صافي أرباحه بشكل إجباري وذلك بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الأعراف والتقاليد المصرفية السائدة .

ب. الاحتياطي الاختياري :

وهو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري يودع لدى البنك المركزي.

ت. الاحتياطي العام :

وهو احتياطي آخر يقتطعه المصرف من صافي أرباحه، وذلك لمواجهة أية خسارة قد يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري .[194]

- **المخصصات** : وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.
- **الأرباح المدورة (الأرباح الغير موزعة)** : حيث يقتطع المصرف جزءا من أرباحه للتوزيع بعد خصم الاحتياطات والمخصصات على شكل أرباح غير موزعة يستطيع المصرف توزيعها متى شاء [95]

- **سندات الدين الطويل الأجل :**

إن رأس المال و الاحتياطي والمخصصات و الأرباح غير موزعة هي المصادر الداخلية التقليدية للأموال بالنسبة للمصرف التجاري ، أما المصادر الداخلية الحديثة فتشمل سندات الدين الطويل الأجل يصدرها المصرف ويبيعها للجمهور و المؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة شريطة أن يكون لسداد الودائع حق الأولوية على سداده هذه السندات عند تصفية أعمال المصرف .[96]

2. **المصادر الخارجية (الموارد غير ذاتية)**: وتتمثل الموارد الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الذاتية وتشمل المصادر الخارجية ما يلي:

- **الودائع المصرفية :**

يتلقى البنك التجاري مجموعة متنوعة من ودائع الأفراد ورجال الأعمال والمشاريع والمؤسسات المالية والبنوك الأخرى، وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنك التجاري[97] .

- **حسابات البنوك والمراسلين:**

وتمثل أرصدة نقدية مستحقة للبنوك الأخرى والمراسلين، ناتجة عن التعامل فيما بينهم.

---

[94] الصادق سعيدات و آخرون ، **دور البنوك التجارية في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 ، ص 7 .

[95] نفس المرجع السابق ، ص 8 .

[96] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، نفس المرجع السابق ، ص 39-40 .

[97] صادق سعيدات ، نفس المرجع السابق ، ص 8-9 .

- **قروض من البنوك والبنك المركزي :**

إن هذا البند يسجل القروض التي يستمدها البنك التجاري من البنك المركزي، بصفة مؤقتة على غرار تلك القروض الآتية من البنوك الأخرى .

- **شيكات وحوالات مستحقة الدفع :**

وهي عبارة عن التزامات يكون البنك ملزما بتسديدها عند استحقاقها.

- **خصوم أخرى :**

قد تمثل مستحقات لمصلحة الضرائب أو فوائد مستحقة لبعض المودعين ، ولا يجوز للبنك التصرف فيها .

2). استخدامات البنك التجاري :

وتشير الاستخدامات في ميزانية البنك التجاري إلى مختلف وجوه استعمال موارده وتتمثل في:

1. **الأرصدة النقدية الحاضرة:** و تتمثل في السيولة النقدية العالية ، و تتخذ عدة أشكال:
   - نقود حاضرة في خزينة البنك.
   - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي.
   - أرصدة سائلة أخرى ذهب ، عملات..... ،
2. **أوراق مخصومة:** وتتمثل في قيمة الأوراق التجارية التي خصمها البنك لعملائه و كذلك قيمة أذون الخزينة التي يكون البنك قد خصمها واحتفظ بها لديه إلى حين موعد استحقاقها .
3. **أوراق مالية واستثمارات:** بغية تحقيق الأرباح تلجأ البنوك التجارية إلى استثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو الأوراق المالية الأخرى.
4. **قروض و سلفيات:** و تمثل أكبر جزء من جانب الأصول و أكبرها تحقيق للأرباح و أقلها سيولة .
5. **أصول اخرى:** و تتضمن باقي الاصول من الاراضي و الممتلكات الاخرى و المباني.[98]

المبحث الثاني :التنظيم الإداري في البنوك التجارية.

تمهيد :

يعتبر الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة وسيلة أو أداة هادفة لمساعدتها علي تحقيق أهدافها بكفاءة و فاعلية , من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط و اتخاذ القرارات و تحديد ادوار الأفراد و تحقيق الانسجام بين مختلف الوحدات و الأنشطة , و تفادي التداخل و الازدواجية و الاختناقات و غيرها ومن ناحية أخرى و يمثل الهيكل التنظيمي صورة لهيكل المؤسسة أو شكل يوضح بالرسم كافة الوظائف الرئيسية والوحدات الإدارية والعلاقات التي تربط بين تلك الوحدات ببعضها البعض وخطوط السلطة والمسؤولية التي تربط بين أجزاء المؤسسة والأبعاد الأفقية لنطاق الإشراف و يعتمد نجاح المنظمة في بناء هيكل تنظيمي ناجح على قدرتها في العمل علي إيجاد بيئة عمل مناسبة وقدرتها على تحقيق درجة عالية من التكيف والتطابق والموائمة بين هيكلها التنظيمي وأهدافها، وكذلك كفاءة العنصر البشري، وكفاءة مواردها المادية ويتبين من خلال ذلك أهمية وجود الهيكل التنظيمي للمؤسسة، من حيث مفهومه وتعريفه باعتباره الإطار الذي يحدد الإدارات والأقسام فمن دون هيكل تنظيمي جيد ومناسب فان العمليات التنظيمية تسير بشكل فوضوي لا يستند إلي أساس علمي متين حيث تتخبط المؤسسة وتنحرف عن مسارها وعن أهدافها فتصبح عديمة

[98] أسماء بالحاج ، فاطمة فلاح ، نفس المرجع السابق ، ص 12 .

الفائدة وتتجه للانحدار والتراجع إضافة إلي هدر الموارد البشرية والمادية وللتعرف أكثر على هذه الوظيفة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث نتعرف على ماهية الهيكل التنظيمي في المطلب الأول ,أما في المطلب الثاني فقد خصص للتنظيم الداخلي للبنوك التجارية في حين أننا تطرقنا في المطلب الثالث إلى مستويات السلطة الإدارية في الهرم التنظيمي للبنوك.

المطلب الأول :ماهية الهيكل التنظيمي البنكي.

الهيكل التنظيمي عبارة عن إطار يحدد الإدارات والأقسام الداخلية المختلفة للمؤسسة، فمن خلال الهيكل التنظيمي تتحدد خطوط السلطة وانسيابها بين الوظائف، وكذلك يبين الوحدات الإدارية المختلفة التي تعمل معا على تحقيق أهداف المؤسسة,ولذلك سنقوم بتحليل مفهوم التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي والعوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم الهيكل التنظيمي والعوامل المؤثرة فيه.

1). مفهوم التنظيم الإداري.

تعددت التعاريف للتنظيم الإداري فمنها :

" إن التنظيم الإداري يعرف على أنه مجهود إداري يبذل بين مجموعة الأفراد المشتركين معا لتنفيذ أعمال معينة لتحقيق هدف أو أهداف معينة ."[99]

ومن هذا التعريف يمكن استنتاج ثلاثة مكونات للتنظيم:

- توجد سلطة (إدارة) مركزية تعمل على التنسيق فيما بين مجموعة من الأفراد.
- الأفراد أو العمال الذين يقومون بأداء الأعمال أو الأنشطة.
- وجود أكثر من مستوى إداري داخل البنك أي يوجد تدرج إداري.

كما يعرف أيضا على أنه : " ترتيب من الأفراد و الموارد لإنجاز مهام تخدم هدفا ."

ونستخلص من هذا التعريف أن التنظيم يتضمن تقسيما للعمل ، وتحديد الأفراد الذين سيقومون بكل عمل و تخصيص الموارد اللازمة كما أن التنظيم هو محور ارتكاز النشاط الإداري أي أنه بدون تنظيم لا يستطيع تطبيق أي تخطيط وبالتالي فإن التنظيم هو المتضمن لعملية تخصيص الموارد اللازمة لتطبيق الخطة والمحدد للأفراد المنفذين لها.

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص تعريف شامل للتنظيم :

" عملية ترتيب وتنسيق الموارد البشرية والمعلوماتية والمادية والمالية المطلوبة لإنجاز مهام تحقق هدفا أو أهدافا هامة للبنك."[100]

2). تعريف الهيكل التنظيمي والعوامل الواجب أخذها في اختياره.

يختلف هيكل التنظيم الإداري للبنك حسب طبيعة الأعمال التي يقدمها و حجم البنك والفروع التابعة له ومدى وجود فروع خارج البلد الأم وطبيعة الخدمات التي يقدمها البنك والتطور في استخدام التكنولوجيا الحديثة .

1. تعريف الهيكل التنظيمي:

يعرف الهيكل التنظيمي على أنه : " عبارة عن توزيع المهام والأدوار عن طريق إشراف سلطات عليا تنظم العمل . "[101]

ويفهم من هذا التعريف أن الهيكل التنظيمي للبنك يستمد كيانه من العنصر البشري.

---

[99] الدسوقي حامد أبو زيد ، **إدارة البنوك** ، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، مصر ، 1994 ، ص 103 .

[100] طارق طه ، **إدارة البنوك نظم المعلومات المصرفية** ، دار الكتب ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 227 .

[101] سيد الهواري ، **إدارة البنوك دراسة في الأساسيات** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1987 ، ص 29 .

كما عرف أيضا أنه : " تدرج المسؤوليات بتدرج القرارات انطلاقا من السلطات الوسطى لوصول إلى المنفذين بصفة مباشرة."[102]

ويزيد هذا التعريف عن سابقه أن كفاءة العنصر البشري تدخل في تشكيل الهيكل التنظيمي وذلك من خلال تدرج القدرات والمؤهلات البشرية.

كما عرف الهيكل التنظيمي هو تحديد للمسؤوليات والسلطات والعلاقات بين الأقسام والأفراد لتحديد الأهداف والوصل الى تحقيقها بالأقل جهد و تكلفة وتتعدد أقسام البنك تبعا للوظائف و الخدمات التي يقدمها ويتحدد الهيكل التنظيمي.

- تحديد نطاق الإشراف أي تحديد عدد الموظفين الخاضعين لإشراف المدير ، ويرتبط ذلك بالوقت المطلوب ومدى تنوع و أهمية النشاط وقدرة المرؤوسين على تنفيذ الأعمال و درجة التفويض الممنوحة.
- تبسيط الأعمال وتجميعها بما يؤدي إلى سرعة الإنجاز والمرونة في التنفيذ .
- تقسيم العمل وتوزيعه على أقسام متخصصة بهدف تنمية المهارات و تخفيض التكاليف و تحقيق جودة الخدمات.
- تدريب العاملين فيجب على كل بنك أن يضع برنامجا مكثفا لتدريب موظفيه قبل أن يوكل إليهم أعمالهم .
- حصر المسؤوليات والصلاحيات أي توضيح وتحديد واجبات المسؤولين عن الأقسام ويوكل كل رئيس قسم مسؤولية مباشرة عن الموظفين التابعين له .
- تنسيق العمل بين الأقسام بهدف وضوح المسؤوليات ومنع الإزدواج في التنفيذ لمنع تكرار الأعمال .[103]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الهيكل التنظيمي للبنك هو تنظيم خاص للمورد البشري من خلال تدرج قدراتهم واختصاصاتهم ومسؤولياتهم، وبالتالي تدرج قراراتهم وذلك لتحقيق الأهداف البنكية.

2. **العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار في اختبار الهيكل التنظيمي**: وللوصول إلى هذه الأهداف يجب اختيار الهيكل التنظيمي الملائم للبنك التجاري، ولهذا يجب معرفة العوامل الواجب أخذها في اختيار الهيكل التنظيمي للبنك والتي من أهمها:

- يجب اختيار الهيكل التنظيمي الذي يسمح بالاستخدام الأمثل للمعلومات والمعرفة التقنية.
- يجب اختيار الهيكل التنظيمي الذي يحقق الاستخدام الأمثل للإمكانيات كالآلات والتجهيزات الرأسمالية.
- يجب اختيار الهيكل التنظيمي الذي يوفر التنسيق بين الإيرادات والرقابة عليها وعلى الأنشطة البنكية لتحقيق الأهداف المرجوة.
- يجب أن يسمح هذا الهيكل التنظيمي بالاستفادة من جميع الإدارات والتخصصات لدى البنك.
- يجب أن يحقق هذا الهيكل التنظيمي التكامل بين الأقسام المختلفة وجهود الأفراد في مختلف التخصصات.
- يجب أن يتوفر الهيكل التنظيمي للبنك على نظام منظور للاتصال وتبادل المعلومات، وذلك لتحقيق التكامل والتنسيق بين المهام والوظائف المختلفة .[104]

---

[102] محمد سعيد سلطان وآخرون ، **إدارة البنوك** ، مؤسسة شباب ، الإسكندرية ، مصر ، 1989 ، ص 389 .

[103] دريد كامل آل شبيب ، نفس المرجع السابق ، ص 81 .

[104] عبد الغفار حنفي وآخرون ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003-2004 ، ص 400 .

فيتم وضع هيكل التنظيم الإداري للبنك بعد تقسيم العمليات و الواجبات الملقاة على عاتقه إلى مجموعات متلائمة توكل كل منها الى جهاز إداري يختص بها ، وقد يكون الأساس الذي يقوم عليه التقسيم وظيفيا أو سلعيا (خدميا) أو جغرفيا أو وفقا لتباين العملاء أو على أساس العمليات أو بالجمع بين اثنين أو أكثر من هذه الأشكال وذلك على النحو التالي:[105]

- **التقسيم الوظيفي** : وهي هيكل يعتمد على المدخل الوظيفي في تقسيم نشاطات البنك ويعني ذلك أن الأنشطة التي يؤديها البنك من خلال وظيفة يتم تجميعها في إدارة أو قسم معين، وبالتالي فإن كل إدارة من هذا النوع ستضم بداخلها أفراد يتمتعون بمهارات مشابهة أي نفس التخصص .[106]

- **التقسيم الخدمي (السلعي)** :

في هذا النوع من أنواع التنظيم تقسم الأعمال وفقا لأنواع الخدمات التي يؤديها البنك ، وتضم الخدمات المتكاملة أو ذات الصلة الوثيقة مع بعضها ، ويعهد بها إلى وحدة إدارية تختص بها ويتميز هذا النوع من التقسيم بالتخصص الرفيع في العمل ويحقق الوفر في العمالة والمعدات ويؤدي إلى رفع كفاءة الخدمة للعملاء .

- **التقسيم الجغرافي** :

يتبع هذا التقسيم عندما يمتد نشاط البنك المخطى مناطق جغرافية متباعدة حيث تنشأ في كل منطقة وحدة إدارية لخدمة العملاء بها ويقتضي التقسيم الجغرافي منح قدر من السلطات لمديري الفروع و خاصة إذا كان الاتصال بينها وبين المركز الرئيسي لا يعتمد الوسائل الإلكترونية الحديثة .

- **التقسيم على أساس العملاء** :

قد يقتضي الأمر إنشاء وحدات إدارية بالبنك لكي تختص كل منها بخدمة فئة من العملاء متى تباينت فئاتهم وفقا لنشاطهم النوعي أو شكلهم القانوني أو قيمة معاملاتهم أو غير ذلك من العوامل وعادة مايكون هذا التقسيم مندرج تحت أحد التقسيمات السابقة ، ويفيد هذا النوع من التقسيم في رفع مستوى الخدمات التي تقدم للعملاء ويشترط لنجاحه أن يكون حجم العمل الموكل إلى كل وحدة إدارية كافيا بما يبرر إنشاءها وأن يكون حجمها متلائما مع ذلك العمل .

- **التقسيم على أساس العمليات** :

قد يشمل النظيم تقسيم العمل على أساس من تسلسل العمليات المتعلقة بالخدمات المصرفية فتختص كل وحدة إدارية بالمرحلة الأولى من العملية و وحدة ثانية بمرحلة التالية وهكذا .... حتى تنجز العملية بأكملها ، كما قد يكون التقسيم على أساس نوع العمليات الجزئية التي تجمعها وظيفة واحدة كأن تقسم إدارة الأوراق المالية مثلا أقسام للكوبونات والحفظ والبورصة .. الخ.[107]

[105] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، نفس المرجع السابق ، ص 128 .

[106] طارق طه ، نفس المرجع السابق ، ص 240 .

[107] دريد كامل آل شبيب ، نفس المرجع السابق ، ص 85-87 .

المطلب الثاني : التنظيم الداخلي للبنوك التجارية .

لكل بنك من البنوك نظامه الخاص وأقسامه الخاصة به، ومن الطبيعي أن تتعدد الأقسام الداخلية للبنك طبقاً للوظائف والخدمات التي يؤديها وفي البنوك التجارية يجب الاهتمام بوجود تنظيم إداري سليم يقوم على توزيع العمل وتحديد السلطة والمسئولية، إذ أن الخطة التنظيمية السليمة لا بد لها أن تحقق استقلال الإدارات التي تقوم بالعمل عن الإدارات التي يعهد إليها بالاحتفاظ بالأصول وعن الإدارات التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات والأصول.[108]

ويشتمل التنظيم الإداري الداخلي للبنوك التجارية على ثلاثة عناصر رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي:

1). أسس وقواعد التنظيم الداخلي للبنوك التجارية:

يجب مراعاة مبادئ الرقابة عند وضع أسس وقواعد التنظيم الداخلي للبنك، ومن أهم هذه المبادئ مايلي :

- تحديد نطاق الإشراف أي تحديد عدد الموظفين الخاضعين لإشراف المدير ، ويرتبط ذلك بالوقت المطلوب ومدى تنوع و أهمية النشاط وقدرة المرؤوسين على تنفيذ الأعمال و درجة التفويض الممنوحة .
- تبسيط الأعمال وتجميعها بما يؤدي إلى سرعة الإنجاز والمرونة في التنفيذ .
- تقسيم العمل وتوزيعه على أقسام متخصصة بهدف تنمية المهارات و تخفيض التكاليف و تحقيق جودة الخدمات.
- تدريب العاملين فيجب على كل بنك أن يضع برنامجا مكثفا لتدريب موظفيه قبل أن يوكل إليهم أعمالهم.
- حصر المسؤوليات والصلاحيات أي توضيح وتحديد واجبات المسؤولين عن الأقسام ويوكل كل رئيس قسم مسؤولية مباشرة عن الموظفين التابعين له .
- تنسيق العمل بين الأقسام بهدف وضوح المسؤوليات ومنع الإزدواج في التنفيذ لمنع تكرار الأعمال .[109]

2). هيكل التنظيم الداخلي في البنوك التجارية:

تهتم البنوك التجارية بوجود هيكل تنظيمي سليم لتحديد خطوط السلطة والمسؤولية والعلاقات المتداخلة بين الإدارات المختلفة داخل البنك ومن أهم هذه الأقسام الإدارية لتنظيم العمل الداخلي بالبنك مايلي:

- قسم الحسابات العامة.
- قسم المراجعة.
- قسم العلاقات العامة والمراسلات.
- قسم السكرتارية.
- قسم شؤون الأفراد.

[108] محمد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 147 .

[109] نفس المرجع السابق ، ص 148 .

- قسم الشؤون القانونية.
- قسم الاستعلامات.
- قسم البحوث المالية والاقتصادية.
- قسم التخطيط والمتابعة.
- قسم التسويق المصرفي.
- قسم التفتيش.
- قسم الفروع الخارجية.[110]

3). الأقسام الفنية في البنوك التجارية:

تقوم هذه الأقسام بالاتصال المباشر بالعملاء لأداء الخدمات المصرفية لهم، كما تقوم بتنفيذ العمليات التي يتكون من مجموعها نشاط البنك التجاري، ومن أهم هذه الأقسام ما يلي:

- قسم الخزينة.
- قسم مراكز العملاء.
- قسم الحسابات الجارية.
- قسم حسابات الودائع.
- قسم حسابات صندوق التوفير.
- قسم الأوراق التجارية.
- قسم الأوراق المالية.
- قسم خطابات الضمان.
- قسم الاعتمادات المستندية.
- قسم التسليف بضمان الودائع.
- قسم مقاصة البنوك.

[110] نفس المرجع السابق ، ص 149 .

- قسم تأجير الخزائن[111]

المطلب الثالث : مستويات السلطات الإدارية في الهرم التنظيمي للبنك .

تختلف مهام وأعمال المديرين في البنوك التجارية ومسؤولياتهم، وذلك تبعا لاختلاف مستوياتهم التنظيمية، حيث يمكن التفرقة في إدارة البنك بين ثلاثة مستويات تنظيمية لها وهي السلطة العليا و الإدارة المتوسطة (الوسطى) و أخيرا السلطة التنفيذية .

1). السلطة العليا :

وهي السلطة المركزية العليا بالبنك حيث تسمى أيضا الإدارة الإستراتيجية، وذلك باعتبارها السلطة التي تقوم أساس بصياغة الخطط الشاملة التي تحدد احتياجات واستخدامات البنك في الأجل الطويل [112].

وهي أيضا المسؤولة المباشرة أمام السلطات المصرفية لتحقيق الأهداف العامة للبنك، وكذلك عن تحقيق الأهداف الخاصة، والتي تخص أصحاب البنك وعملائه و يتولى هذا المستوى من الإدارة الأعمال التالية :

- وضع الأهداف التنظيمية التي يسعى البنك لتحقيقها.
- وضع الاستراتيجيات والخطط لتحقيق الأهداف التنظيمية السابقة.
- وضع السياسات التي سيتم تنفيذها.
- القيام بعمليتي التخطيط والرقابة على أعمال البنوك.
- اتخاذ القرارات طويلة الأجل.
- تكوين اللجان في البنك.
- اختيار المديرين لشغل الوظائف الرئيسية بالبنك. [113]

ويتبين مما سبق أنه من المهم أن يتمتع مدير هذه المستويات بالتفكير الاستراتيجي الموجه نحو المستقبل، وذلك لمسايرة التغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على البنوك، ومن أمثلة الأفراد الذين يشغلون هذا المستوى هم :رئيس مجلس إدارة، المسؤول التنفيذي الأول، العضو المنتدب، المدير العام الإقليمي، مدير الفرع.

2). الإدارة الوسطى:

وهي مجموعة الإدارات التي تتولى ترجمة الاستراتيجيات والخطط الموضوعة بواسطة الإدارة العليا إلى أنشطة ومهام محددة لإنجازها أي تنفيذها في مجالات بالنسبة للإنتاج والتسويق وتمويل مجموعة الخدمات المقدمة من البنك، والتي يعهد بها إلى الإدارة المباشرة التي تتولى التنفيذ الفعلي، وهذا يعني أن أنشطة هذه الإدارة تتطلب اتخاذ قرارات قصيرة الأجل والمتعلقة بالعمليات التنفيذية والإنتاجية للمنظمة، ولهذا يطلق عليها القرارات الميدانية، لذا تسمى الإدارة الوسطى بالإدارة الميدانية[114] .

وتهدف أعمال هذه الإدارة إلى تحقيق ما يلي :

- زيادة موارد البنك من الأموال ومن الخبرات المصرفية.

---

[111] نفس المرجع السابق ، ص 150 .

[112] طارق طه ، نفس مرجع سابق ، ص 48 .

[113] سيد الهواري ، نفس المرجع السابق ، ص 24 .

[114] طارق طه ، نفس المرجع السابق ، ص 49 .

- زيادة الاستخدام لكل من الموارد البشرية والمادية المتاحة للبنك.
- توفير الأمان والضمان لأصحاب الودائع.
- تحقيق أعلى مستوى ربحية ممكن والذي يتماشى مع مستوى المخاطر تتعرض لها عمليات البنك.
- زيادة كمية ونوعية الخدمات البنكية المقدمة للسوق المصرفية.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أنه للقيام بالأنشطة وتحقيق هذه الأهداف يجب أن يكون هناك عمل جماعي بين الأفراد العاملين بمختلف الأقسام حتى يمكنهم إنجاز الخطط والوصول إلى الأهداف.

ومن أمثلة مسؤولي الإدارة الوسطى هم رؤساء الأقسام، كرئيس قسم الاعتمادات المستندية، رئيس قسم الخزينة، رئيس قسم التحويلات، رئيس قسم القروض...إلخ. [115]

3). السلطة التنفيذية :

ويطلق عليها الإدارة المباشرة حيث يقوم مسؤولو هذه بالمهام الأولي داخل ا لإدارات الأقسام المختلفة بالبنوك، أي أن الإدارة المباشرة هي المسؤولة عن الأداء وتوزيع الخدمات البنكية مباشرة مع العملاء، وتنفيذ الخطط التفصيلية والتي تأتي إليها من الإدارة الوسطى، وهذا يعني أن مسؤوليها هم المشرفين المباشرين على الذين يوجهون الأفراد العاملين بالبنك الذين يقومون بتنفيذ الأعمال بأيديهم وهم الأفراد الذين لا يتمتعون بأي صلاحيات إدارية داخل البنك، ويطلق عليهم المنفذون وأهم مسؤوليات المشرفين في البنك هي:

- توزيع أعمال الأداء وتسليم الخدمات البنكية على الأفراد يتعاملون مباشرة مع العملاء.
- إبلا غ المرؤوسين بالأهداف التنظيمية الموضوعية بواسطة الإدارة العليا.
- إحاطة المستويات الإدارية باحتياجات وحدات العمل، وبما يتم إنجازه.
- إعداد التقارير الخاصة بالأداء اليومي للخدمات المقدمة للعملاء نتائجها إلى الإدارة الوسطى.
- تجميع الأفكار التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء.
- توضيح المهام للأفراد القائمين بالإشراف عليهم.
- القيام بتدريب العمال وتطوير أدائهم لمقابلة الأداء المرغوب [116] .

ومن دراستنا للمستويات التنظيمية للإدارة المصرفية يتبين لنا أن هناك تنسيق وترابط بين المستويات الثلاثة للإدارة، وذلك يظهر في أن الإدارة الوسطى تقوم بتنفيذ قرارات الإدارة العليا والإدارة المباشرة، تقوم بتنفيذ قرارات وخطط الإدارتين معا،ولكن لا يعني هذا أن الإدارتين الوسطى والمباشرة تقومان بتنفيذ قرارات من الإدارة العليا فقط، بل قد تقوم باتخاذ قرارات لوحدها وتقوم بتنفيذها دون الرجوع إلى الإدارة العليا، وذلك في حدود معينة من الأعمال. [117]

[115] الدسوقي حامد أبو زيد ، نفس المرجع السابق ، ص 111 .

[116] طارق طه ، نفس المرجع السابق ، ص 50

[117] محمد الصيرفي ، نفس المرجع السابق ، ص 15

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في الهيكل التنظيمي.

بعد دراسة الهيكل التنظيمي والعوامل الواجبة لاختياره يبقى أن نسلط الضوء على العوامل المؤثرة فيه وهي:

1). حجم السوق التي يخدمها البنك:

يسعى البنك إلى تحقيق أهدافه باجتذاب الموارد والعمل على استخدامها في أعمال مربحة، لكن هناك الكثير من العقبات الإدارية الداخلية بالإضافة إلى المشاكل الرقابية، ولهذا لا يستطيع البنك القيام بجميع أعماله باستخدامه لأفراد تقوم بكل الأعمال، بل عليه أن يوظف مجموعة من المختصين والفنيين في مجالات الإقراض والاستثمار...إلخ، أي يجب على الإدارة أن تساير حجم السوق في أعمالها.

2). التشريعات والنظم الخاصة بالدولة:

ويأتي هذا الأمر من خلال علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية، حيث يتحكم الأول في فتح الوحدات المصرفية، وينعكس هذا على توزيع فروع البنوك فيؤثر على الهيكل التنظيمي، وهذا لأن التنظيم يكون فيه نظاما للرقابة على الوحدات التابعة والتنسيق فيما بينها.

ويأتي التأثير أيضا من السياسات الاقتصادية للدولة التي تحث البنك المركزي بصفته بنك الحكومة على فرض بعض السياسات على البنوك التجارية مثل :وضع السقوف الائتمانية وتحديد أسعار الفائدة، كل هذا يتطلب تكوين إدارات خاصة لتسهيل العمل، وهكذا يقع تأثيره على الهيكل التنظيمي للبنك.

3). طبيعة السوق التي يخدمها البنك:

ويحدد هذا العامل علاقة الاحتياجات المالية للمجتمع والشكل التنظيمي والإداري للبنك، فالبنوك التجارية الصغيرة التي تتعامل مع ودائع الأفراد يختلف تنظيمها عن البنوك التي تتعامل مع المنشآت الضخمة من ناحية عدد وحجم الأقسام والعمال الموضوعين لتعامل مع المنشآت الضخمة ولكن مع التطورات الحديثة للبنوك وبروز بعض الدراسات الحديثة العوامل السابقة واعتبرها ناقصة، ظهرت عوامل أخرى تؤثر على الهيكل التنظيمي للبنوك ومن أهمها ما يلي:

1. **الأهداف العامة والمخاطر**: وهي العلاقة بين الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها والمخاطر التي يحاول تجنها ويمكن والآثار التنظيمية لمثل هذه الأهداف والمخاطر، تتمثل في القيام بإنشاء إدارات خاصة في البنك كإدارة الأموال والترويج لتحقيق الأهداف ومواجهة المخاطر حيث أنه كلما تعددت الأهداف، أدى هذا إلى تعدد الإدارات أو الأقسام وبالتالي تأثيرها على الهيكل التنظيمي[118].
2. **الانتشار الإقليمي وتدويل النشاط**: إن نجاح البنك محليا وتطور أعماله يجعله يتجه إلى تدويل نشاطه، وبالتالي تغيير هيكله التنظيمي، وذلك لضخامة الأعباء الإدارية وتعقد العلاقات التنظيمية، وزيادة العاملين والفروع وتنشأ هذه الآثار كلها من خلال تعدد الفروع سواء في الداخل أو الخارج.
3. **التقدم التكنولوجي**: أدى التقدم التكنولوجي إلى إحداث ثورة كبيرة أدى إلى تغيير طرق وأساليب وممارسة الأنشطة وبناء الهياكل التنظيمية، وقد تبلور هذا التغيير في إعطاء المزيد من المرونة في أعمال البنوك، وهذا لمسايرة التقدم التكنولوجي .

[118] عبد الغفار حنفي و آخرون ، نفس المرجع السابق ، ص 369-375 .

4. **التخصص**: حيث كلما زادت صفة التخصص أدى إلى تقليص عدد الإدارات والأقسام الموجودة في البنك، فمثلا البنك المتخصص في القطاع الزراعي تقتصر أنشطته في تقديم خدماته لقطاع الزراعة والمزارعين.
5. **المؤثرات البيئية**: هناك عدة عوامل بيئية تنجم عنها آثارا تنظيمية خاصة تغير الهيكل التنظيمي للبنوك، ونأخذ أمثلة عن العوامل البيئية:

- زيادة درجة المنافسة واختلاف طبيعة السوق والذي يؤثر على أنشطة البنوك، وهذا التأثر يؤدي إلى تغيرات في الهيكل التنظيمي للبنك أو من آثار هذا العامل مثلا :إنشاء إدارة للتخطيط لمواجهة هذه المنافسة، وتنويع الخدمات والأنشطة لتقليل المخاطر، وأيضا استبعاد الأنشطة غير المربحة عنها.
- وجود كساد اقتصادي في الدولة، يؤثر على الهياكل التنظيمية للبنوك، وذلك بسبب تخفيض العمالة أو إغلاق بعض فروعها وهذا بسبب نقص الأرباح في ظل هذا الكساد، أو القيام بتدويل نشاط البنك أو الاندماج مع البنك الأخرى للخروج من هذه الأزمة أي زيادة إدارات أخرى التي تؤدي إلى تغيير الهيكل التنظيمي للبنك.
- ارتفاع نفوذ اتحاد العمال وهذا من شأنه التأثير على الهيكل التنظيمي، وهذا التأثير يكمن في زيادة البنك لإدارات تقوم بالنظر إلى مطالب العمال ومحاولة تلبيتها لعدم الوقوع في مشاكل مع هذا الاتحاد .[119]

المبحث الثالث : البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تمهيد :

يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد المجالات التي تمثل مجالا خصبا أمام البنوك من أجل الرفع من تنافسيتها وزيادة ربحيتها في ظل العولمة المالية، وهو ما جعل البنوك تبحث بكل الوسائل لتلبية الإحتياجات المالية المتنوعة لهذا القطاع.

وسنحاول التعرف في هذا المبحث الأخير على العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المؤسسات وضمن هذه العلاقة تتحدد مختلف الطرق التمويلية المقترحة لتمويل إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و التقنيات الحديثة لهذه البنوك .

المطلب الأول : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن تطوير و توسيع نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتكز أساسا على العلاقة بين البنك و هذه المؤسسات حيث أن تمويل البنوك له دور مهم و أساسي في حياتنا الإقتصادية كما أن العقود الرئيسية التي تربط بين البنك و الزبون (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) تتمثل في عمليات البنك (الإيداع) أي إستقبال رؤوس الأموال، عمليات القرض أي وضع هذه الأموال تحت تصرف العميل ، و كذلك يقوم البنك ببعض النشاطات الملحقة مثل : تقديم النصائح و الإرشادات.

من خلال ما سبق فإن طبيعة العلاقة بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن تمييزها من خلال الحاجات المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تشكيلة المنتوجات و الخدمات البنكية المقدمة لهذه المؤسسات وسنتطرق في هذا المطلب إلى :

1). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع إستراتيجي بالنسبة للبنوك :

أدت التحولات الأخيرة التي شهدها الإقتصاد العالمي إلى تزايد الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور إستراتيجي في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية،وبالرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية لا تزال تعاني هذه المنظومة من المؤسسات من العديد من المشاكل، ويأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يمثل العائق الأساسي والعامل المحدد لبقائها وتطورها.

[119] نفس المرجع السابق ، ص 376-380 .

وإذا كانت البنوك تشكل أحد أهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات،إلا أن هذه البنوك في الفترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإهتمام الذي كانت توليه للمؤسسات الكبيرة، يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية :

- وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الكافية .
- عدم التناظر في المعلومات، حيث لا تتوفر معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية والمحاسبية، والتقييم الموضوعي لإمكانياتها وقدراتها .
- التعامل مع هذه المؤسسات وخصوصا المؤسسة المصغرة يحمل الكثير من المخاطرة، حيث بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها.
- إلا أن هذه الوضعية قد تغيرت لدى القائمين على البنوك وخصوصا في الدول المتقدمة،مما نتج عنه توجه إستراتيجي نحو زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة العوامل التالية:
- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا إستراتيجيا ضمن عملاء البنك خاصة من حيث عددها وتنوعها على مختلف النشاطات الإقتصادية .
- تزايد عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية،وهو ما جعل من البنوك تبحث عن عملاء جدد وخصوصا منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ظهور منظمات وهيئات حكومية في أغلب الدول تقدم المساعدة والدعم الفني والإداري والمالي والمرافقة لهذه المؤسسات،وهو ما يمكن البنوك من الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية عبر اللجوء إلى التعاون أو إبرام إتفاقيات مع هذه الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق هذا الغرض .
- تبني البنوك لإستراتيجية جديدة في خدمة عملائها،والتي تؤسس على فلسفة فهم وتلبية إحتياجات العملاء والإهتمام بالتسويق المصرفي .[120]

2). النماذج الأساسية المحددة لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين بتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هما كالتالي :

1. **النموذج الأمريكي**: من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمتاز بمايلي:

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.
- يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنوك .

[120] عمران عبد الحكيم ، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص الإستراتيجية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2006-2007 ، ص 63 .

- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها .
- نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض و كذلك لحجم و تنوع محفظة القروض ، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

و من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية ، أين تجد أن البنوك التجارية هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات ، وهو ما يعطي فكرة واضحة ، حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

2. **النموذج الألماني**: تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تتحدد العلاقة بين البنك و المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية.
- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع) و المدخرين عبر قيام البنك بالمتابعة و المراقبة المستمرة ، و تحقيق تبادل للمعلومات بين البنك التجاري و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة و الشفافية و تعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج ، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. [121]

المطلب الثاني : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنك التجاري .

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار.

1). قروض الإستغلال :

إن قروض الإستغلال هي قروض قصيرة من حيث المدة الزمنية و هي لا تتعدى في الغالب ثانية عشر شهرا حيث يمكن تصنيف قروض الإستغلال الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة نشاط هذه الأخيرة أو الوضعية المالية لها و كذا الغرض من القرض ، و كذا حسب خطر و مدة و تكلفة القرض وتنقسم قروض الإستغلال إلى ثلاث فروع وهي :

1. **القروض العامـة** : تسمى أيضا القروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة فهي تستهدف تغذية صندوق الزبون و تلبية إحتياجاته الآنية للسيولة ، و تلجأ معظم المؤسسات إلى مثل هذه القروض لمواجهة الصعوبات المالية المؤقتة ، كما أن هذا النوع من القروض موجه لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة و ليس لتحويل أصل معين ، و تتمثل القروض العامة فيما يلي :[122]

[121] سعدية وسام ، نفس المرجع السابق ، ص 54-55 .

[122] نزهة عبد الله الحاج ، فاطمة الزهراء نوالي ، **دور القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2005-2006 ، ص 58 .

- **إعتمادات الصندوق les crédits de caisse** :

وتسمى أيضا إعتمادات الخزينة les crédits de trésorerie وهي تمويلات قصيرة الأجل تمنحها البنوك للمؤسسات التي تحتاج إليها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات الجارية عن دفع النفقات الجارية و تستخدم هذه التمويلات عادة لتغطية نفقات الإستغلال كتمويل المخزونات و تسديد فواتير الكهرباء و الهاتف و الأجور و بعض أنواع الضرائب ... إلخ ، و تكون على عدة صيغ منها :[123]

- **تسهيلات الصندوق** : هي عبارة عن معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض .[124]
- **السحب على المكشوف** : هو بمثابة عقد بين الزبون و البنك ، و هو عبارة عن ترخيص يعطيه البنك للمؤسسة لكي تجعل حسابها مدين بمبلغ معين لمدة معينة ، وتحسب فوائد مبلغ السحب على المكشوف و مدته .[125]

- **القرض الموسمي** :

تعتبر القروض الموسمية نوعا خاصا من القروض البنكية، والهدف منها هو تمويل النشاطات الموسمية للمؤسسات،حيث منها ما تتميز طبيعة نشاطاتها بعدم الانتظام وعدم الاستمرار خلال دورة الإستغلال،وعادة تكون فترة الإنتاج في فترة ودورة البيع في فترة أخرى،حيث تقوم المؤسسة بإجراء النفقات خلال فترة يحصل أثنائها الإنتاج،وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة أخرى .[126]

2. **القروض الخاصـــة** : هي قروض خاصة ببعض الأصول المتداولة حيث أنها تمول إما الحقوق أو المخزونات.

- **الخصم التجاري** :

يتمثل الخصم التجاري في قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل موعد إستحقاقها، مقابل خصم جزء من قيمتها حيث يحصل البنك قيمتها من المدين عندما يعين تاريخ إستحقاقها مع العلم أن الأوراق التجارية هي تلك الأوراق القابلة للتعبئة لدى مركز الإصدار " البنك المركزي".

- **تسبيقات على البضائع** :

هذا النوع من القروض مقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض ، و تقنيا يستعمل ما يسمى " سند الرهن" كما أن هذا النوع هو عبارة عن شكل تقليدي للإقراض الذي يدخل في تمويل المخزون و في مقابل هذا التمويل توضع بضائع كرهن حيازي للبنك و ما يلاحظ أن الأخطار الناجمة عن هذا القرض قليلة ، إذ في حالة عدم التسديد في تاريخ الإستحقاق يلجأ البنك إلى إزالة الحيازة للمدين و هذا ببيع البضائع التي قدمت للرهن الحيازي لتحصيل أمواله.

---

[123] سليمان ناصر ، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2012 ، ص 31 .

[124] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 58 .

[125] نزهة عبد الله الحاج ، فاطمة الزهراء نوالي ، نفس المرجع السابق ، ص 58 .

[126] عمران عبد الحكيم ، نفس المرجع السابق ، ص 74-75 .

- **تسبيقات على الصفقات العمومية :**

هي عبارة عن إتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية الوزارات أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة و المقاولين أو المودعين من جهة أخرى.[1127]

3. **القرض بالإلتزام** : و في هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة و إنما إعطاء ثقة للبنك فقط ، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، و يكون البنك مخيرا على إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته .[128]

2). قروض الإستثمار :

و هي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

1. **قروض متوسطة الأجل** : توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة و نظرا لطول المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض و يمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل وهي :

- **قروض قابلة للتعبئة :**

ونعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي .

- **قروض غير القابلة للتعبئة :**

ونعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي .

2. **القروض طويلة الأجل** : تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد .

والقروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الإستثمارات تفوق في الغالب 7 سنوات ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات .[129]

المطلب الثالث : التقنيات الحديثة المبتكرة للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفر الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطر و عدم التناظر في المعلومات و تتمثل هذه الشروط في :

[127] نزهة عبد الله الحاج ، فاطمة الزهراء نوالي ، نفس المرجع السابق ، ص 60-61 .

[128] وسام سعدية ، نفس المرجع السابق ، ص 58 .

[129] الطاهر لطرش ، نفس المرجع السابق ، ص 74-75 .

- تطوير طرق تقديم الخدمات المالية و تنوعها و ملاءمتها لإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تحسين آداء البنوك من خلال إعادة التكوين لمواظفيها و إعادة تنظيم الهياكل .
- تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جميع المعلومات و معالجتها و بذلك تسهيل عملية الإقراض إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك التجارية مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات و كذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول على المعلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها.
- و من بين أهم التقنيات المستخدمة و التي أثبتت نجاحها: [130]

1). نظام تصنيف الإئتمان (Credit Scoring) .

تعتبر البنوك الكبيرة في الولايات النتحدة المريكية الرائدة في تطبيق هذه الطريقة في بداية التسعينات و هذا خصيصا لتقييم قروض الإستهلاك و تم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم و أصبحت حاليا غالبة هذه القروض تدرس و تمنح على هذا أساس هذه الطريقة و بشكل آلي .و تعتمد هذه الطريقة على التحليل الإحصائي في تقييم المخاطر التي قد تنجم عن منح القروض ,و بهذا إمكانية التنبؤ بعدم قدرة الزبون على الدفع و تقوم هذه الطريقة على الأسس التالية :

- استنتاج مقياس كمي بالإعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون و المكون من المقترضين القدامى هدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالإلتزام .
- حجم البنك الكبير يوفر عدد كبير من الزبائن (المجتمع الإحصائي) و بالتالي يسهل اختيار العينة الممثلة لذلك المجتمع .

إن خطوات هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر والتنبؤ به في المستقبل.

وإذا كانت البنوك الكبيرة تتوفر على الشروط اللازمة لتطبيق هذه الطريقة، فإن البنوك الصغيرة ليست في نفس الوضعية نظرا لمحدودية قدراتها الافتراضية وصغر المجتمع الإحصائي الذي يتعامل معها ،مما يجعل تسيير وإدارة عملية الاقتراض أمرا صعبا من حيث المخاطر والتكاليف .

ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات لجأت البنوك الصغيرة إلى طريقة تقاسم المعلومات فيما بينها، وهذا ما يسمح بإنشاء بنوك معلومات مشتركة تسمح لها بتطبيق هذه الطريقة وكذا الطرق الآلية الأخرى .

إضافة إلى أن المؤسسات المصرفية عادة ما تلجأ إلى وكالات متخصصة في مجال جمع ومعالجة المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بوضع برامج متخصصة في ميدان الإقراض وكذا ترتيب المؤسسات.

يتمتع هذا النظام بالمزايا التالية :

- تحسين أنظمة مراقبة عمليات الإقراض من حيث الكم و الكيف ذلك أن عملية التقييم تتم تقريبا بشكل آلي و متواصل و في الوقت الحقيقي، و هو ما يسمح بالتعرف على مستوى المخاطرة بمجمل عمليات الإقراض و بالتالي إتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها و تحديد سياسة الإقراض بشكل موضوعي.

[130] بوعبد الله هدية ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 ، ص 101 .

- تخفيض تكاليف و مدة معالجة الملفات .
- رفع مستوى الدقة و الموضوعية في معاملة الزبائن خاصة و ان هذه الأنظمة قابلة للتحسين المستمر.
- إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من بعض العيوب أهمها:
- هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار الأقليات أو الفئات من الزبائن التي لا تتوافق وخصائص المجتمعات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في وضع تلك الأنظمة الآلية .كما أن التطبيق الصارم لهذه الطريقة قد يجعل معظم المؤسسات حديثة العهد أو التي لا تتوفر على معلومات مالية تغطي مدة زمنية معينة معرضة للإقصاء لأسباب غير موضوعية.
- الإعتماد على المعلومات القديمة يجعل من عملية تعميمها مخاطرة كبيرة خاصة أن اقتصاد السوق يتميز بالدورات الإقتصادية و نجاح هذه الطريقة يتطلب أخذ هذه التغيرات بعين الإعتبار[131].

2). طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين (EXTERNAL RATING) :

إن هذه الطريقة تحدد المكانة الحالية و المستقبلية عن طريق تقييم قدراتها على الدفع ، و تريد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين و حتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الى التقييم الخارجي لهذه المؤسسة من طرف المؤسسات المتخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي اليها المؤسسة المقترضة ، بهدف التدقيق و التأكيد من المعلومات المتوفرة لديه و تبقي المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم الخارجي لمكانتها في السوق ، بينما ترتيبها قد يحسن من مكانتها التفاوضية مع المقرض .

ففي أوربا أدى تزايد الطلب على خدمات الوكلات المتخصصة في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى زيادة عددها في السنوات الأخيرة ،و تزايد الاهتمام بالمؤسسات الإبتكارية و الناشئة لأنها عادة ما تكون سريعة النمو و ذات مردودية عالية غير أن البنوك لا تتوفر على القدرات اللازمة في الميدان التكنولوجي لتقييم أهمية الإبتكارات وتقدير مستوى المخاطرة و التعرف على نسبة و إمكانية نجاحها هذا ما جعلها تفضل عدم المغامرة.

و بالرغم من توفير العديد من المحاولات لتحسين طرق التقييم الخارجي إلا أن أنظمة تطويرها لا تزال مكلفة جدا ،مما جعلها غير قابلة للتطبيق من طرف البنوك لوحدها رغم ما توفره من معلومات إضافية حول المؤسسة.

3). طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث (SHARING RISK WITH THIRD PARTIES) :

يعتبر ضعف أو إنعدام الضمانات أكبر عائق تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عندما تتقدم بطلبات القروض من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى و لتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك الى التعاون مع أطراف أخرى لتقاسم المخاطر ، حيث تم إدخال طرف ثالث كضمان للقروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن أن تأخذ المؤسسات الضمان شكلين إما ان تكون مؤسسة حكومية او يتم تأسيسها من خلال مساهمات مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

حيث تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط بين الم ص م و البنوك حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها كما تقدم الدعم لهم في مجال التكوين و الإستشارة و غيرها و عادة ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناء على تقييم مؤسسات الضمان أولا و على مقدار ضمانها ثانيا[132].

[131] نفس المرجع السابق ، ص 102 .

[132] نفس المرجع السابق ، ص 103-104 .

المطلب الرابع : معوقات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم، فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك والمؤسسات .

1). شفافية المعلومات :

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات و هيكل الملكية، وتربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك، بسبب تعارض الأهداف بينهما، فمن وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومات المطلوبة و لا تراعي خصوصيتها، بينما يؤكد البنك أن ذلك يرجع إلى ضعف الإدارة في إنتاج وتبليغ معلومات شفافة وذات ارتباط مع طبيعة القرض المطلوب يعاني نظام المعلومات لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة نقائص نظرا لتخوف الإدارة من تبليغ المعلومات المحاسبية والمالية وضعف السوق المالي في تقييم هذا النوع من المؤسسات مما يصعب من عملية أخذ صورة شاملة عن نشاطها ، وعلى العموم تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسائل قليلة جدا للتبليغ والإشارة عن وضعية استثماراتها؛ إذ أنها لا تستخدم حتى تقنيات التنبؤ متوسط وطويل الأجل، وإذا ما تم استخدام تلك التقنيات تصبح مرتبطة بنوعية الفريق الإداري المنتج لها، لذلك اعتبرت المعلومات المقدمة من طرف إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير شفافة وغير كافية نظرا لضعف و نقص كفاءة الإدارة في التسيير و إقناع البنوك بنوعيتها.

تظهر علاقة القرض التي تربط بين المؤسسة والبنك عدم تماثل في المعلومات بينهما ، وكما رأينا سابقا أن الإدارة تملك معلومات أكثر من الغير عن وضعية المؤسسة وكافة المتغيرات المحددة لمردودية استثماراتها، وعليه فإن المقرض يشترط حد أدنى من المعلومات التي تمكنه من إجراء تقييم مالي واقتصادي لاستخدام الأموال المقترضة، وتعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج غالبا ذلك الحد الأدنى من المعلومات الموفر من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[133]

2). شخصية وسلوك المسير (الخطر المعنوي) :

يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض، ويتمثل في الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يحتمل أن يقوم المسير بتحويل جزء من النتائج المحققة بهدف تدنية المصاريف المالية،

ووفقا ل **WILLIAMSON** يعتبر هذا السلوك انتهازيا لأنه يؤثر على احترام شروط القرض ، واعتبر كذلك لأن المسير يستفيد من خدمات لم يتحمل كل تكلفتها ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه وبين المقرض، فهذا الأخير لا يمكن له ملاحظة ومراقبة أداء المؤسسة، ووفقا ل **WILLIAMSON** كلما ظهرت نية المسير في إخفاء المعلومة أو تحويلها بهدف زيادة المكاسب كلما زادت رقابة البنك على الأموال المقترضة.

وعلى هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية، بل بنتائج تخوف البنوك من الإدارة والناتجة بدورها عن عدم رغبة الإدارة في تبليغ كافة المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة

---

[133] العايب ياسين ، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010-2011 ، ص 274-275 .

ونشاطها للبنك[134].

3). الضمانات :

تلعب الضمانات المفروضة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في تقويم السلوك الانتهازي للمسير، حيث تجعل من العجز جد مكلف بالنسبة له، مما يحرضه على تخفيض الخطر الذي يتعرض له المشروع إلى أدنى مستوياته، وفي نفس الوقت بذل مجهودات أكبر و التصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تزداد أهمية الضمانات بالنسبة للمؤسسة خاصة إذا قام البنك بالتمييز بين أصول المؤسسة وثروة المسير، أين يفرض نوعين من الضمانات ، يتمثل النوع الأول في الضمانات المفروضة على أصول المؤسسة، وفي حالة إعلان الإفلاس يقوم البنك ببيعها واستيفاء قيمة القرض منها، أما النوع الثاني من الضمانات فيفرضه على الثروة الشخصية للمسير لكي يقوم سلوكه الانتهازي في تحويل ثروة المؤسسة.

أن اعتماد البنك على ذلك التمييز يدني إلى أقصى **TAHOR** و **BESANKO** بين حد من الخطر المعنوي المتعلق بمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصبح المسير يلجأ إلا لتحقيق المشاريع الأقل خطورة" وذلك لكي لا يخسر الضمانات المرهونة لدى البنك "، كما تساعد الضمانات على تدنية التكاليف المالية نظرا للعلاقة العكسية بينها و بين سعر الفائدة، حيث أن تخفيض سعر الفائدة نتيجة لزيادة الضمانات يؤدي إلى الاستثمار في المشاريع غير الخطرة و من ثم تكون عوائد البنك قليلة، فالضمانات إذن تحد من مشاكل الاختيار المعاكس، كما أنها تعتبر إشارة موجبة لجلب المعلومات للبنك، لأن المقترضين ذوي النوعية الجيدة مستعدين على قبول تقديم الضمانات في مقابل تخفيض تكلفة القرض والاستثمار في المشاريع الأقل خطورة .[135]

4). محدودية وحجم ونوع التمويل :

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة و غير كافية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل و فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح و مدة السداد ، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات فالفئات التي ليست لها القدرة على الحركية الاستثمارية و لا تملك الخبرة و المؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى يوجد ضمانات ، على العكس الفئات الغنية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب و بالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء و المؤسسات القائمة على النمو و التوسع لا غير[136].

[134] نفس المرجع السابق ، ص 279 .

[135] نفس المرجع السابق ، ص 280-281 .

[136] سعدية وسام ، نفس المرجع السابق ، ص 64

خلاصة الفصل الثاني :

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التقرب أكثر من البنك التجاري لمحاولة التعرف عن قرب و الإلمام بكل حيثياته المختلفة و المتشعبة ، سواء تعلق الأمر بتاريخه أو طرق و أساليب المتبعة من قبله في هيكلة و معالجة كل مشاربه.

أول الفصل كانت بالعودة لنشأة هذا النوع النشاط الإقتصادي و معرفة كيف يمكن البنك أن يتحصل على موارده و ما هي ضروب إستخدامها، ثم عرجنا إلى التنظيم الإداري للبنوك و أهم مستويات السلطة في هيكل التنظيمي للبنك ومن ثم إلى علاقة هذه الأخيرة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقنيات التي يتبعها البنك لتمويلها وفي الأخير تعرضنا للمشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولقد تبين لنا من خلال كل هذا أن نظام سير البنك التجاري نظام جد معقد رغم أن ظاهره لا يوحي بذلك ، كما ظهر لنا بوضوح صعوبة الإستغناء عن أي وظيفة أو مصلحة أو عملية داخل هذه المنظومة المتكاملة، لكن هذا لا ينفي وجود العديد من النقائص و الثغرات التي تستطيع أن تشكل عدة مشاكل للبنوك.

الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR-

لتمويل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد :

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك التجارية الجزائرية وأكثرها شيوعا في جميع الولايات ونظرا لدور هذا البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميته في الاقتصاد سنقوم بدراسة مفصلة لهذا البنك و سنحاول في هذا الفصل التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– من خلال مبحثين:

المبحث الأول : البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR –

وسنتطرق في المبحث الأول على نشأة وتطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية و أهم الوظائف و أهداف هذا البنك وكيف هو هيكله التنظيمي و أخيرا الخدمات المصرفية التي يقدمها .

المبحث الثاني : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية – BADR – في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و سنتطرق في المبحث الثاني على الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية و طرق تمويله لهذه المؤسسات ثم نقوم بتقييم السياسة الائتمانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المبحث الأول : البطاقة التعريفية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR –

تمهيد :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين و لكن ومع التطورات المتسارعة أصبح البنك يقدم خدمات جديدة تماشيا مع التغيرات الحالية، ومن خلال هذا المبحث سنعطي لمحة عن هذا البنك محل الدراسة مبرزين نشأته وتطوره و وظائفه وكذا مكانته ضمن الهيكل المصرفي الجزائري.

المطلب الأول : نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR –

نظرا لأهمية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل النشاط الاقتصادي، سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم العوامل التي أدت إلى إنشاءه ومراحل تطوره.

1). نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR –

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم82 – 106 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية والمحافظة على التوازن الجهوي ، وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية، إلى جانب قطاع الصيد البحري، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22مليار دينار جزائري.

مقسم إلى 2200 سهم 1.000.000 د.ج للسهم الواحد ليرتفع في بداية سنة 2000 إلى 33 مليار دينار جزائري على 33000 سهم كلها من طرف الدولة .

ولكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14 و الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية، ولتحقيق أهدافه والاستعداد للمرحلة الراهنة وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة مؤطرة بأكثر من 7000 موظف، والقيام بتنويع منتجاته وخدماته المتضمنة أبعاد الجودة الشاملة، وهذا بغية اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية .[137]

2). التعريف بالبنك :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية " BADR" هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية، وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية عالم الأرياف، وبما أن البنك أصبح بنكا تجاريا مثل البنوك التجارية الأخرى (CPA ، BDL ....)

[137] طارق قندوز ، **أساسيات التأمين المصرفي في ضوء العولمة المالية** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2015 ، ص 161 – 162 .

فإنه يمول مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى.
في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازلة عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA، وأصبح يختص في يومنا هذا 350 وكالة و31 مجموعة جهوية محلية، يشغل البنك حوالي 10 آلاف عامل ما بين إطار وموظف.
ويقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما :

- بنك إيداع وتوزيع الاعتمادات.
- بنك التنمية الذي ينفذ مخططات وبرامج الفلاحة.[138]

[138] أمال حمية ، جميلة عزوز ، **تقييم الأداء من حيث العائد والمخاطرة في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2011-2012 ، ص 60 .

3). تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية – BADR –

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بعدة مراحل رئيسية إلى يومنا هذا وهي :

1. **مرحلة 1982–1990** :كبداية نشاط اهتم البنك بتحقيق هدفه الأول و الوحيد و هو إثبات وجوده المسند إليه، و قد بادر بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية، و كان هذا الاختصاص منصوص عليه فيما يعرف بالاقتصاد المخطط إذ على كل بنك عمومي الاختصاص في قطاع حيوي عام ،و بكل جدارة استطاع البنك اكتساب السمعة في ميدان تمويل القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية [139].
2. **مرحلة 1991–1999** : استطاع البنك خلال هذه الفترة من توسيع أفقه إلى مجالات أخرى من النشاطات الاقتصادية، فقام بإدخال تقنية الإعلام الآلي حيث في:

- 1991 : قام بتطبيق نظام « SWIFT »لتطبيق عمليات التجارة الخارجية الدولية .
- 1992 : قام بوضع برمجيات « Progiciel sybu »بفروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية

(تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، إضافة إلى إدخال المعلوماتية على عمليات التجارة الخارجية، كذلك إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات) .

- 1993 : إدخال المعلوماتية على جميع العمليات البنكية.
- 1994 : ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة التسديد والسحب.
- 1996 : إدخال عملية الفحص السلكي « télétraitement »والتي سهلت العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت المطلوب.
- 1998 : قام البنك بتشغيل بطاقة السحب بين البنوك. [140]

3. **مرحلة 2000–2004** : خلال هذه الفترة تم دخول البنك في ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية و خاصة مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، حيث تم انجاز مشاريع عدة أهمها:

- 2000 : لقيام بفحص دقيق و شامل لنقاط القوة و الضعف لأداء البنك، و كذا انجاز مخطط التسوية للمؤسسة لمطابقة المعايير الدولية.
- 2001 : قيام البنك بالتطهير المالي و المحاسبي لتخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية.
- 2002: تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم برامج(Progiciel Sybu) .

كذلك اعتمد بنك بدر لبرنامج خماسي يرتكز أساسا على عصرنة البنك و تحسين الخدمات إضافة الى إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و في الميدان المالي[141].

---

[139] خالد فريدي ، علي العربي ، مراد مسعودي ، **تقنيات البنوك في منح القروض** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص بنوك نقود ومالية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2008-2009 ، ص 69 .

[140] سعال فتيحة ، **تقنيات التمويل البنكي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم علوم الإقتصاد ، تخصص نقود بنوك ومالية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2008-2009 ، ص 104 .

[141] جيلالي فاطمة الزهراء ، بوعرار سارة ، بوسهوة أحلام ، **الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية من خلال تحسين الخدمة المصرفية** ، ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص بنوك نقود ومالية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2009-2010 ، ص 144-145 .

- 2004 : لقد كانت سنة **2004** مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الصك عبر الصورة , فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى **15** يوما , أصبح بإمكان العملاء تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز , وهذا يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

كما عمل مسؤولو بنك بدر خلال عام **2004** على تعميم استخدام الشبابيك الآلية لأوراق النقدية (**Les Guichets Automatiques Des Billets**) المرتبطة ببطاقات الدفع الذي تشرف عليه شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك **SATIM** خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة .[142]

4. **مرحلة 2005 إلى يومنا هذا :** خلال هذه المرحلة قام البنك بإعادة تخصيصه في الميدان الفلاحي، ومنه تمويل النشاطات الفلاحية والمجالات المتعلقة بها.

وأثناء تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية هي :

- يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية.
- استعماله لنظام (SWIFT) منذ سنة 1991.
- استعماله لنظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية.
- الشبكة الأكثر كثافة.
- هو بنك شامل وعالمي يمول القطاعات الاقتصادية.
- أول بنك جزائري يطبق مبدأ البنك المجالس مع خدمات شخصية.
- ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة.
- القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد.[143]

المطلب الثاني : مهام و أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR –

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى وبذلك أصبح لزاما على قائمين على بنك وضع إستراتجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية خاصة في المرحلة الراهنة التي تستعد فيها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وفي هذا الصدد لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى قيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

1). أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

باعتبار بنك البدر بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة ويسعى لتحقيق أهداف إقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى ، ومن أهم الأهداف المسطرة مايلي :

[142] طارق قندوز ، نفس مرجع سابق ، ص 166 .

[143] أمال حمية ، جميلة عزوز ، نفس المرجع السابق ، ص 61-62 .

- يعمل البنك على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك، خاصة بعد الانفتاح الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، وكذا الخصخصة.
- يرمي البنك على إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية في جمع الموارد.
- يهدف البنك على ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.
- يسعى البدر على تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية، خاصة بعد العشرية السوداء التي سببت في النزوح الريفي.[144]

و بغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية , حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة و وضع وسائل تقنية حديثة و أجهزة و أنظمة معلوماتية , كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية , وترقية الاتصال داخل وخارج البنك , مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني و احتياجات السوق وكما سعى البنك إلى تقرب أكثر من العملاء وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم و انشغالاتهم , والحصول عل اكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم , وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ :

- رفع حجم الموارد بأقل تكاليف .
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات .
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة .[145]

2). مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية :.

وفقا للقوانين و القواعد المعمول بها في مجال المصرفي , فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية كبنك تجاري تتمثل مهامه في :

- معالجة جميع العمليات التي يقوم بها أي بنك تجاري.
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا.
- المشاركة في جميع مجالات التوفير والاحتياط.
- تعامله مع مؤسسات القرض العمومي.
- القيام بتمويل عمليات التجارة الخارجية، ومحاولة تقديم تسهيلات الاستثمار الوطني.
- منح قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

2. بنك الفلاحة والتنمية الريفية كوسيلة للمراقبة :

- مراقبة تطابق التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات والبرامج المتعلقة بها.
- تتدخل دورا في وضعيتها وتسييرها المالي.

---

[144] شادي رشيدة ، بوعيش خدوجة ، **تسيير مخاطر القروض في البنك التجاري وآثاره على التنمية الإقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم الإقتصاد ، تخصص نقود بنوك ومالية ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2005-2006 ، ص 67 .

[145] طارق قندوز ، نفس المرجع السابق ، ص 170 .

نجد أن القانون التأسيسي للبنك يلخص مهامه من خلال المادة الرابعة التي تنص على أن :
مهمة خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في القروض والمساهمة فيها، يكتسب طبقا للسياسة الحكومية تنمية مختلف القطاعات الفلاحية.

- تمويل العمليات الفلاحية والزراعية والصناعية، إضافة إلى تقديمه لمساعدات مختلف المؤسسات التي تساهم في تنمية عالم الأرياف.
- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات (الصناعات الصغيرة، التجارة) في شكل قروض.
- تمويل قطاع الصحة حيث أن البنك يمول الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع مثل فتح مراكز تصوير طبية صيدليات، ومراكز التحليل الطبي ... الخ، على شكل قروض لمدة 05 سنوات بمعدل فائدة سنوية 3.5% وهذا في المناطق الريفية.
- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بتطوير الأرياف، حيث تمنح قروض في إطار تشغيل الشباب، تخص وسائل لنقل المسافرين، وكذا تدعيم مشروع تربية الحيوانات كالأبقار والأغنام وشراء العتاد الفلاحي.[146]

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BDAR .

الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR له شكل هرمي بحيث يرتكز على شبكة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من زبائنها حيث يبلغ عددها 263 وكالة، و يشرف على هذه الوكالات الفروع التي تتولى مهمة تنظيم وتسيير الوكالة التي تقع في منطقة عملها و هي غالبا ولائية[147].

الملاحظ على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية , وجود نوعين من التنظيم المركزي و اللامركزي , حيث يضم التنظيم اللامركزي :

1). الفروع Les Succursales:

تتولى مهمة تنظيم , تنشيط , مساعدة , مراقبة , و متابعة الوكالات التي تقع في منطقة تخصصها الإداري , و يبلغ عدد فروع بنك بدر **33** فرعا , كل فرع يشرف على مجموعة من الوكالات .

للإشارة فإنه بموجب التنظيم الجديد الذي تبناه بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مطلع عام **2004** تحولت هذه الفروع إلى ما يسمى المجموعات الجهوية للاستغلال **Groupes Régionaux D'exploitations (G.R.E)** , حيث يبلغ عددها حاليا **60** إضافة إلى 2 في طور الانجاز وهي برج بوعريرج , بومرداس .

2). الوكالات البنكية Les Agences Bancaires أو Les Agences Locales (A.L.E) D'exploitations:

وهي الفروع تابعة للبنك تشرف عليها المجموعات الجهوية للإستغلال تقوم بجميع الوظائف التي يؤديها البنك التجاري , يبلغ عددها حاليا **286** وكالة .

[146] أمال حمية ، جميلة عزوز ، نفس المرجع السابق ، ص 62 .
[147] خالد فريدي وآخرون ، نفس مرجع سابق ، ص 71 .

إن التنظيم اللامركزي ليس بمعنى كلمة الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات وتسيير إدارة نفسها بنفسها , وإنما هي استقلالية تنفيذية بحيث أنها تراقب وتتابع باستمرار أداء مهمة الوكالة التابعة إليها , كما تراقب تنفيذ الاستراتيجيات و البرامج و الخطط المسطرة من طرف المديرية العامة .[148]

ويمكن إيضاح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي لبنك –BADR–

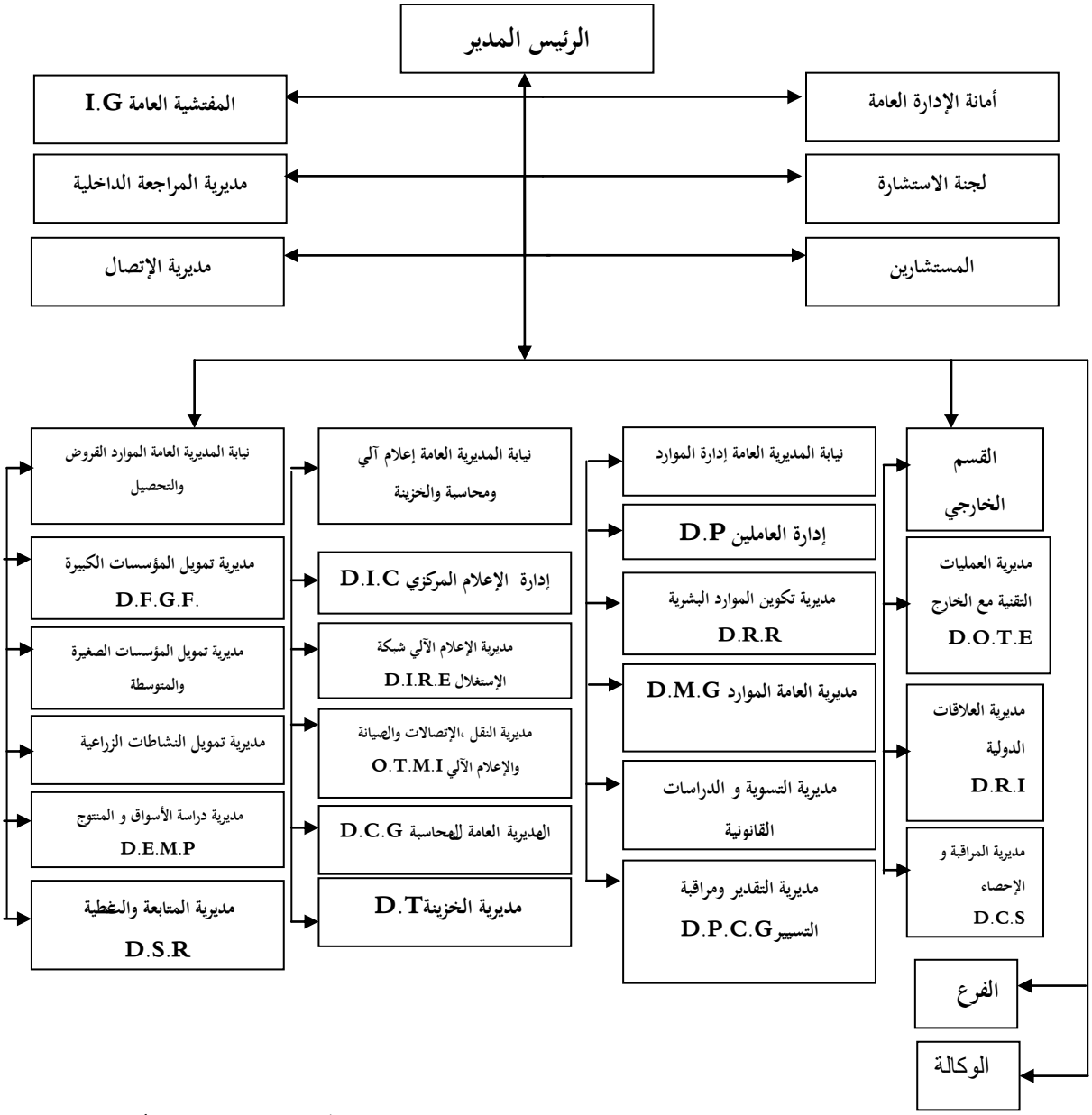

المصدر : عاد نور الدين ، **المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي** ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2014-2015 ، ص59

[148] طارق قندوز ، نفس مرجع سابق ، ص 171 .

المطلب الرابع : السياسات الاقراضية لبنك البدر (BADR).

يعتمد بنك البدر على سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه ونموه مع تحقيق الأرباح باعتباره بنك تجاري ، لذا سنتطرق في هذا المبحث للإجراءات المتبعة حين منح القرض مع الشروط الواجب توفرها في طالب القرض والتي تختلف باختلاف نوع القرض ،كما أن بنك البدر يهتم بمنح القروض قصيرة ومتوسطة المدى ويهمل القروض طويلة الأجل والتي تتخصص فيها بنوك أخرى.

1). الإجراءات اللازمة لمنح القرض.

لكي يقوم البنك بمنح قرض ما، عليه مراعاة عدة شروط أهمها المتعلقة بالمقترض نفسه أو النشاط المراد تمويله، وندرجها في فرعين:

1. **الشروط الواجب توفرها في المقترض:**

- السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19سنة فما فوق).
- أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية.
- أن لا يخل النشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.
- أن يكون النشاط فعلا بخلق فرص عمل جديدة.
- الدراسات المالية: أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

2. **الوثائق اللازمة لمنح القرض:** ان البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، لكن في غالب الأحيان يتكون الملف من الوثائق التالية:

- طلب خطي.
- السجل التجاري للنشاط.
- شهادة الإعفاء من الضرائب.
- شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتأمينات.
- مجموعة الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة.
- عقد الملكية أو الإيجار.
- وثيقة تثبت أسعار المعدات (الفواتير).
- فإذا كون طالب القرض ملفه كاملا، فيجب على البنك دراسته في مدة لا تتجاوز 3 أشهر وتتم الدراسة حول محورين تقنية، اقتصادية ومالية ودراسة الضمانات المقدمة هل تكفي حقا.[149]

3. **كيفية منح ومتابعة القرض من طرف البنك** : يتم منح ومتابعة القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي :

[149] شادي رشيدة ، بوعيش خدوجة ، نفس المرجع السابق ، ص 68-69 .

- **كيفية منح القروض من طرف بنك البدر:**

يتم منح القرض كما يلي:

- اتصالات بين المقترض والمصرفي من أجل التفاوض.
- تقديم المقترض للملف المذكور سابقا .
- القيام بالدراسة التحليلية، وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرفي و هي:
  - نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الاستثمارات.
  - نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / مجموع الديون .
  - نسبة السيولة للأصول = أصول متداولة / مجموع الأصول.
  - نسبة التمويل الخاصة = أموال خاصة / الاستثمارات.
  - نسبة السيولة الخاصة = قيم غير جاهزة + قيم جاهزة / مجموع الديون قصيرة الأجل.
  - نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الخصوم.
  - نسبة السيولة العامة = أصول متداولة / مجموع الديون قصيرة الأجل.
  - نسبة الخزينة الآنية = قيم جاهزة / مجموعة الديون قصيرة الأجل.
- الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقارات بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.
- عرض الملف على لجنة القرض التي تقدم ردها إما بالقبول أو الرفض وهذا في آجال تقدر بـ03 أشهر من بداية تقديم الطلب.

أ. **حالة الرفض:** يرفض طلب لعدة أسباب:

- السمعة السيئة
- عدم صدق القوائم المالية
- الضمانات غير كافية
- نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالإقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين:
  - مرة أمام الوكالة المقدم إليها بطلب القرض.
  - مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.[150]

ب. **حالة القبول:** في هذه الحالة يتم إستدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد ، أو خطر معدل الفائدة (السيولة)، خطرا عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة، الوقت)، ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مدة

[150] صلاح الدين أحمد زيتوني ، عبد الحميد بوصوار ، عمر يحياوي ، **مخاطر القروض البنكية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود بنوك ومالية ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2006-2007 ، ص 106 .

القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح المورد للخدمات (فواتير التي إستعملها المقترض) ويتم وضع جدول إهتلاك القرض العميل.

- **متابعة القرض من طرف البنك.**

يتم المتابعة للقروض عبر الخطوات التالية:

- فتح ملف يحتوي على إسم الزبون الجديد.
- وضع حد أقصى للخصم.
- تشكيل أوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار، وذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض.
- وضع البنك لمجموعة من الميكانزمات التي تسمح بمتابعة القروض ومراقبة مدى تجاوز الحد الأقصى المسموح به والذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة والتي تسمح بمراقبة الزبون.
- تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي حل البنوك بتقديم تقارير شهرية لكي يتم تحديد مركزية الخطر ومنه تفاديها.[151]

المبحث الثاني : دور بنك الفلاحة و التنمية الريفية – BADR– في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

تمهيد :

بعد التعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR– ومن خلال التعرف عليه ومعرفة أهم الوظائف التي يقوم بها ومهامه وكذلك تطور عملياته سيتم التطرق في هذا المبحث إلى :

دور هذا البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ولهذا إرتأينا إلى تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب بحيث نتكلم في المطلب الأول الخدمات التي يقدمها ثم عن الضمانات التي يطلبها لمنح قروضه وفي الأخير نتناول عملية منح الإئتمان

المطلب الأول : الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– .

يعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تقديم خدمات متنوعة من أجل تسهيل عملية منح القروض للمتعاملين معه ومن أجل ذلك معرفة هذه الخدمات سنتطرق إلى مايلي :

1). حسابات إيداع الأجل :

هو حساب غير مقيد بسندات بنكية موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين يفتح خاصة بصفة اسمية.

[151] شادي رشيدة ، بوعيش خدوجة ، نفس المرجع السابق ، ص 70-71-72 .

1. حساب الأموال بالعملة الصعبة: توضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك والمبلغ المودع يقدر بـ 762.42 أورو على الأقل.

2. حساب الأموال بالعملة المحلية"الدينار": يقدر المبلغ بـ 10.000 دج على الأقل بمعدل فائدة ثابت تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنوك.

2). بطاقة بدر :

هذه البطاقة تسمح لصاحبها بالسحب نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متواجدة عبر كامل الوكالات على التراب الوطني. تتمثل مزايا هذه البطاقة فيما يلي:

- تسهيل عمليات السحب.
- تسمح لصاحبها السحب 24 ساعة وحتى الأعياد وأيام العطل.
- تجنب الانتظار المطول في شباك البنك.

3). سند الصندوق:

إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بصفة رسمية أو للحامل والمبلغ الأدنى يقدر بـ 10.000 دج بفائدة متغيرة.

4). بنك بدر يسهل تغيير الحساب عن بعد

5). المعالجة عن بعد للعمليات البنكية في وقتها الحقيقي

6). دفتر التوفير لبنك بدر:

في إطار تشجيع الادخار والتوفير يفتح البنك للأشخاص دفاتر تسجل فيها كل عمليات السحب والإيداع.

7). تمويل الاستثمارات

- يمول قطاع الصيد البحري وتربية الأسماك في شكل قروض متوسطة الأجل (7 سنوات) وبفائدة تقدر بـ 6.5 % سنويا.
- تمويل المشاريع الخاصة بالاستثمارات مثل الصناعات الصغيرة، التجارة، سيارات الإسعاف، الفلاحين.
- يمول بنك بدر الاستثمارات الخاصة بقطاع الصحة مثل فتح عيادة طبية، فتح مركز تصوير الطبي، صيدليات، مراكز التحاليل الطبية وذلك في شكل قروض لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة 3.5 % سنويا.
- تمويل بعض الاستثمارات الخاصة بالتطوير الريفي مثل: تمويل قطاع النقل وتدعيم مشروع تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية وما يرافقها.[152]

المطلب الثاني : الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة و التنمية الريفية –BADR– :

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أ جل الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد

[152] سارة عبدات ، سمية السرحان ، **القروض ومعايير منحها في البنوك التجارية** ، ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود بنوك ومالية ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2008-2009 ، ص 106-107 .

الزبائن لديونهم ،و تختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع و ذلك حسب مجاله سواء كان زراعي ،أو صناعي ، أو الصيد البحري .....و بصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و هي:

1). الرهن بأنواعه :

الرهن عقد يلتزم به شخص ضماناً لدين تجاري عليه أو على غيره, أن يسلم مالاً إلى الدائن أو إلى شخص آخر يعينه المتعاقد أن يخوله حبس هذا المال إلى أن يستوفي حقه أو أن يتقدم الدائنين العاديين و الدائنين المرتهنين له في المرتبة بتقاضي حقه من ثمن هذا المال في أية يد يكون.

ومن أنواعه رهن المنقولات المعنوية ، الرهن الحيازي و الرهن العقاري.

2). إمضاء السند لأمر :

و الذي من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض و في حالة عدم تسديد الزبون يمكنه اجراء عملية الحجز على الرهن المقدم .

3). التأمين الشامل للمشروع :

ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك رهن وحدة التغليف و غرفة التبريد لضمان سداد القرض .

- البيوت البلاستيكية رهن البيوت و الأعمدة الحديدية .
- العتاد و يشمل (جرارات ، سيارات ، آلات ...) و يكون رهن العتاد بأنواعه منقول و غير منقول .

اضافة الى تقديم ورقة للولاية بطلب رهن السيارة و في البطاقة الرمادية تكتب مرهونة لبنك بدر مثلا.

- البنك الريفي رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض .
- أسمدة و بذور و يكون بالقيام بتسديد البنك لثمن هذه الأسمدة و البذور للفلاحين عند عجزهم عن شرائها و التي تكون مختارة من طرف المستثمر و تمتاز هذه القروض بقلة ثمنها لهذا الضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة هو التأمين الشامل للمشروع الزراعي .

القروض الاستثمارية و التي يتم تسديدها على المدى الطويل مثل تربية الدجاج و الضمان الذي يمكن تقديمه هو رهن المعدات المستخدمة[153].

المطلب الثالث : عملية منح الإئتمان (القروض) في بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– .

سنركز في معالجتنا هذه على المراحل التي يتبعها بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) للوصول الى قرار منح القرض حيث تختلف الاجراءات حسب طبيعة القرض (طويل أو متوسط أو قصير الأجل) و هذا من ناحية الوثائق المطلوبة و تقنيات الدراسة المتبعة:

1). المقابلة وطلب القرض :

كبديهية أولية فانه يجب ان يكون للزبون حساب و إلا فعليه فتح حساب باسمه قبل ان يطلب القرض ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك ومن ثم يلتقي الزبون برئيس مصلحة القروض لطلب القرض ،حيث يستفسر على الوثائق التي يجب توفرها في طلبه و على الضمانات المطلوبة و هناك صيغتان للتمويل:

[153] سعدية وسام ، نفس مرجع سابق ، ص 87-88 .

1. **تمويل ثنائي** : يتمثل في المساهمة الشخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 71 %،و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة21 %.
2. **تمويل ثلاثي** : مساهمة شخصية للشاب صاحب المشروع بنسبة 1% ، و مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بنسبة21 % والطرف الثالث هو البنك و نسبته هي70% .

2). تكوين الملف :

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض ووضعه بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب قبل أن يتقدم للبنك و الذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب و هنا ك نوعين من القروض.

1. **مكونات ملف قرض استثماري** :

- طلب خطي يوضح من خلاله الزبون احتياجاته للقرض .
- نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليها .
- التصريح بالوجود (للضرائب) ،و هذا ام كان المشروع جديد ،أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.
- تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الاجراء .
- قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار .
- حالة وضعية و تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد .
- وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع .
- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ومثال ذلك المحلات التجارية المعدات الفلاحية...الخ.

و هذا كون المشروع جديد ،أما اذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب بنك الفلاحة و التنمية الريفية الميزانيات الحقيقة و هذا لسنتين أو لثلاثة[154] .

2. **مكونات ملف قرض الإستغلال** :

- طلب خطي من طرف الزبون .
- نسخة لشهادة من السجل التجاري .
- وثيقة تبين حالة العتاد ان وجد .
- ميزانيات حقيقة لسنة أو سنتين .
- مخطط الخزينة لسنة واحدة .
- الوثائق الجبائية .
- ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الاستغلال ،اذا كان الامر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فان الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة احضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال.

❖ بعد تقديم الملف تقوم الوكالة بالدراسة التقنية والمالية للعميل وتضم :

[154] نفس المرجع السابق ، ص 89 .

- اسم المشروع.
- الشكل القانوني.
- مجال النشاط.
- تقديم المؤسس العنوان، الشهادة أو الخبرة المهنية.

❖ قبل أن يوافق البنك على منح القرض للزبون يقوم باعداد طلب معلومات حول الزبون من البنك المركزي لتفادي أخطار منح القرض .

❖ إشعار بالقبول :والذي يتضمن الوثائق التالية :

- نسخة من بطاقة حرفي.
- الالتزام والتعمد بالرهن والعتاد.
- بطاقة القامة.
- الحصول على قرض مالي من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJالمساهمة الذاتية (الدفع نقدا).
- نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها.
- تعهد والتزام بالانخراط لدى الصندوق التعاضدي للمؤسسات الصغرىF G MMC .
- شهادة عدم المديونية(C F M A).
- تسجيل تأمين الأخطار لصالح بنك الفلاحة مع تجديده كل سنة.

❖ شهادة التأمين للاستفادة من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب :

ومن مكوناتها ما يلي :

- اسم ولقب المسير.
- العنوان.
- تسمية المشروع.
- نوعية النشاط.
- القطاع (المنطقة).

❖ الإمضاء على اتفاقية المؤمن المقدمة من طرف البنك .

❖ الوثائق الصالحة لتفهم المشروع .

❖ اتخاذ القرار والمتابعة : عند وضع ملف القرض في أيدي مسئولي الوكالة فيصبح محل الدراسة بتقديمه للجنة القروض بالوكالة المتكونة من المدير و رؤساء المصالح ،حيث يأخذ القرار بعد التشاور ايجابيا أو سلبيا و يجسد العمل في محضر لجنة القروض بالوكالة الذي يضم قرار اللجنة مع امضاءات أعضاء اللجنة بالموافقة أو الرفض اذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة أما اذا كان المبلغ يفوق صلاحيتها فيبعث الى المديرية الجهوية لدراسته و الفصل فيه بنفس الطريقة اذا كان المبلغ في حدود صلاحيات لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية لدراسته و الفصل فيه ثم الى الوكالة من اجل منح القرض لطالبه ،,أما عند متابعة القرض بعد منحه تختلف حسب عدة عوامل كشخصية الزبون ونوع القرض مثلا كأن يطلب البنك ضمانات من الزبون ومن بين هذه الضمانات انخراط المستثمر

بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة اياها الشباب ذوي المشاريع ذات الفائدة من هذه الهيئة هي دمج الطرفين (البنك والمستثمر) لضمان القروض الممنوحة.[155]

المطلب الرابع : ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– .

سنقوم في هذا المطلب بتوضيح شكل ميزانية بنك الفلاحة واتنمية الريفية –BADR– .[156]

جدول رقم (11) : ميزانية البنك المصادر (الأصول) .

الصندوق، البنوك المركزية، الحسابات الجارية البريدية	× × × × × ×
السندات العمومية والقيم المماثلة	× × × × × ×
مستحقات من المؤسسات المالية	× × × × × ×
• **تحت الطلب**	× × ×
• **لأجل**	× × ×
مستحقات من الزبائن	× × × × × ×
• **ديون تجارية**	× × ×
• **مساعدات بنكية أخرى للزبائن**	× × ×
• **حسابات مدينة عادية**	× × ×
سندات اقتراض وسندات أخرى ذات عائدات ثابتة	× × × × × ×
اشتراكات ونشاطات محفظة السندات	× × × × ×
حصص في الشركات التابعة	× × × × ×
مثبتات غير مجسمة	× × × × ×
مثبتات مجسمة	× × × × ×
أصول (موجودات) أخرى	× × × × ×
حسابات التسوية	× × × × ×

المصدر : سارة عبدات وسمية السرحان ، نفس المرجع السابق ، ص113

[155] نفس المرجع السابق ، ص 90-91.

[156] سارة عبدات و سمية السرحان ، نفس المرجع السابق ، ص 113 .

جدول رقم (12) : ميزانية البنك الاستخدامات (الخصوم).

البنوك المركزية ، الحسابات الجارية البريدية	× × × × ×
ديون المؤسسات المالية	× × × × ×
• تحت الطلب	× × × × ×
• لأجل	× × × × ×
حسابات الزبائن الدائنة	× × × × ×
• حسابات الادخار	× × × × ×
• ديون اخرى	× × × × ×
• تحت الطلب	× × × × ×
• لأجل	× × × × ×
ديون ممثلة بسندات	× × × × ×
• سندات الصندوق	× × × × ×
• ديون أخرى ممثلة بسندات	× × × × ×
اشتراكات ونشاط محفظة السندات	× × × × ×
خصوم –مطلوبات أخرى–	× × × × ×
حسابات التسوية	× × × × ×
مخصصات لمواجهة مخاطر الصرف	× × × × ×
مخصصات قانونية	× × × × ×
صندوق مواجهة المخاطر البنكية العامة	× × × × ×
ديون اخرى	× × × × ×
رأس مال الشركة	× × × × ×
احتياطات	× × × × ×
فوارق إعادة التقييم	× × × × ×
الأرباح المرحلة	× × × × ×
أرباح السنة المالية	× × × × ×
مجموع الالتزمات	× × ×× × × × ×

المصدر : سارة عبدات وسمية السرحان ، نفس المرجع السابق ، ص113

خلاصة الفصل الثالث

يلعب بنك الفلاحة و التنمية الريفية دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بحيث يوفر منتجات مالية متنوعة موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، بحيث يوفر البنك قروض استثمارية و استغلالية و عدة أنواع أخرى من القروض.

هذا ما يؤدي الى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.

غير انه يتعرض كغيره من البنوك إلى المخاطر عندما يمنح القروض لذا وجب عليه إيجاد سياسة إقراضية خاصة به و إتباع معايير و مبادئ وإجراءات تكون فعالة وناجحة و قد نجد عدد قليل من الطلبات تتوفر فيها كل شروط التمويل بالقرض من طرف البنك ، فهناك طلبات رفضت لعدم توفرها على الشروط اللازمة ، و من هنا يظهر جليا فعالية الدراسة التي يقوم بها البنك قبل منح القرض.

الخاتمة

الخاتمة العامة :

إن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا واجتماعيا لا يختلف فيه أحد وذلك لقدرتها الكبيرة في النمو الاقتصادي وتوفير مجالات العمل ومناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين, وهذا لتوسع نشاط هذه المؤسسات في جميع المشاريع ورغم هذه الأهمية تواجه هذه المؤسسات في مختلف البلدان الكثير من المشكلات والمعوقات تحد من قدرتها على النمو والتطور.

والجزائر كغيرها من الدول النامية رغم أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها يحتل مكانة بارزة من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وخلق مناصب الشغل، وكذلك التجارة الخارجية إلا أنه لا يمكنه تحقيق دوره المنوط به إلا في ظل محيط يتناسب مع خصوصيات ومميزات هذا القطاع، حيث لا يزال يعاني العديد من المشاكل، والتي غالبا ما يشكل التمويل عائقا أمام تطوره، على اعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها، ولهذا كان من الضروري على الجزائر أن تلعب دورا أكبر في دعم وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أدائه .

واتضح لنا أن البنوك التجارية هي المصدر الرئيسي من مصادر التمويل بالنسبة لهذه المؤسسات لكون أصحاب هذه المؤسسات مصادرها الشخصية وتمويلها الذاتي لا يكفي لتوسعها .

من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتعلقة من جهة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، ومن جهة أخرى بمكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ودور البنوك التجارية في تمويلها.

وسنقوم فيما يلي الإجابة على الأسئلة والفرضيا المطروحة على الشكل التالي :

الفرضية الأولى :

خاطئة ، المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية تشغل من 10-100 بالنسبة للمؤسسات الصغيرة أما في المؤسسات المتوسطة فتشغل 100-500 وتلعب هذه المؤسسات دورا هاما في الإقتصاد الجزائري .

الفرضية الثانية :

صحيحة ، للبنوك التجارية دور كبير في تمويل هذه المؤسسات وذلك من خلال منح إئتمانات وقروض تساعدها في النمو والتطور وتتمثل هذه القروض في قروض الإستغلال و قروض الإستثمار وعملت البنوك التجارية على تطوير طرق تقديمها لخدماتها المالية لما يتناسب مع نجاح هذه المؤسسات .

الفرضية الثالثة :

صحيحة ، يوفر بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– في الجزائر كل التسهيلات التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و لكن بشرط توفير صاحب هذه المؤسسات كل الضمانات التي يستطيع بها هذا البنك إسترجاع القرض الممنوح .

النتائج المتوصل إليها :

- إن عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجع أساسا إلى عوامل أساسية وتتمثل هذه الأخيرة في عوامل إقتصادية ، تقنية وسياسية وكذلك إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها .

- إختلاف الجهات المهتمة بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن وجود تعريف موحد، دقيق وشامل يعتبر من الصعب بلوغه .
- للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في إزدهار الإقتصاد الوطني لكل دول العالم.
- تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة مشاكل تتعلق أساسا بوجود صعوبات إدارية و بيروقراطية، و عراقيل مالية و تسويقية و كذا المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي، مما يعيق الكثير من الشباب الحيوي في الإندماج و المساهمة الفعالة في النشاط الإقتصادي .
- هناك اهتمام متزايد من قبل السلطات العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمعرفة هذه الأخيرة الدور الفعال الذي تلعبه مثل هذه المؤسسات ولقد عملت الجزائر على توفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم و تطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب الشغل و رفع الناتج القومي و القيمة المضافة مما يؤدي بنتائج ايجابية تعود على الدولة .
- تساهم البنوك التجارية في تنشيط وتنمية الاقتصاد من خلال القروض الممنوحة من طرفها وكونها الملجأ الأخير للتمويل بالنسبة لأصحاب العجز المالي، وأصحاب المشاريع الاستثمارية بالرغم من الفائدة (الربا المحرمة) خاصة ونحن في مجتمع مسلم.
- محاولة البنوك النهوض بالتقنيات الحديثة لجلب عدد أكبر من المستثمرين وهذا من خلال التسهيلات والسرعة في التنفيذ.
- تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ـ BADR ـ وذلك من خلال نشأته ومراحل تطوره ومهامه وكذلك إلى السياسة الإقراضية المعتمدة من طرفه لمنح القرض مقابل الضمانات التي يقدمه صاحب القرض .

التوصيات و الإقتراحات :

- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، الشيء الذي يتيح فرصة المتابعة الجيدة للمشاريع المستفيدة من القروض والتسهيلات.
- محاولة البنوك الجزائرية السير على المبادئ الإسلامية القائمة على تحريم الربا، وبالتالي التطبيق الصحيح للنظام الإسلامي بدل النظام الرأسمالي لأن بإتباع المنهج الإسلامي تكون مردودية المؤسسات عالية وبذلك تتم التنمية الاقتصادية.
- تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يجعل هذه المؤسسات محل إهتمامات المستثمرين وإستقطاب مشاريع إستثمارية من الخارج تعود مساهمتها للإقتصاد الوطني .
- الإكثار من الندوات والمحاضرات والمعارض الوطنية والدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإتاحة الفرصة أمام أصحاب هذه المؤسسات للإحتكاك وتبادل التجارب.

أفاق البحث :

1 - هل يمكن للبنوك التجارية أن تصل إلى منح قروض تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2 - دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حل مشكل البطالة في البلاد النامية.

3 - إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

4 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية .

و نرجو من الله عز وجل أن نكون وفقت و لو بقدر قليل في الإلمام بجوانب هذا الموضوع وأتقدم بالإعتذار في أي تقصير أو أي خطأ تخلل هذا العمل .

الكتب :

1. أحمد صلاح عطية ، **محاسبة الإستثمار والتمويل في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية ، الأردن ، 2003 .
2. إسماعيل محمد هاشم ، **مذكرات في النقود والبنوك** ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، لبنان ، 1996 .
3. الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2 ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003.
4. الهواري سيد ، **إدارة البنوك دراسة في الأساسيات** ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1987.
5. دريد كامل آل شيب ، **إدارة البنوك المعاصرة** ، دار المسيرة ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1433 هـ / 2012 م .
6. حامد أبو زيد الدسوقي ، **إدارة البنوك** ، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، مصر ، 1994 .
7. حسن جميل البديري ، **البنوك مدخل محاسبي وإداري** ، الوراق لنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2013 .
8. طارق طه ، **إدارة البنوك نظم المعلومات المصرفية** ، دار الكتب ، الإسكندرية ، 2000 .
9. طارق قندوز ، **أساسيات التأمين المصرفي في ضوء العولمة المالية** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، 2015 .
10. معجد الصيرفي ، **إدارة المصارف** ، دار الوفاء ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2008 .
11. محمد بوهزة ، بن يعقوب الطاهر ، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية** ، منشورات مخبر ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2004
12. محمد سعيد سلطان وآخرون ، **إدارة البنوك** ، مؤسسة شباب ، الإسكندرية ، مصر ، 1989.
13. محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة البنوك** ، دار المناهج ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 1427 هـ / 2006 م.
14. منير إبراهيم هندي ، **إدارة البنوك التجارية** ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة 3 ، مصر ، 1996 .
15. مفيد عبد اللاوي ، **محاضرات في الإقتصاد النقدي والسياسات النقدية** ، مطبعة مزورة ، الوادي ، طبع في مارس 2007.
16. ناصر سليمان ، **التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2012 .
17. نبيل جواد ، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Gestion des P.M.E** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1428هـ -2007 م.
18. سامر بطرس جلدة ، **النقود والبنوك** ، دار البداية لطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2008 .
19. عادل أحمد حشيش ، **أساسيات الإقتصاد النقدي و المصرفي** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004.
20. عبد الغفار حنفي وآخرون ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003-2004.
21. علي عبد الله العرادي ، **ملف بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، قسم البحوث والدراسات ، إدارة شؤون الجان والبحوث ، 26 جانفي 2012 .
22. رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2008 .

23. رمضان الشراح وآخرون ، **البنوك التجارية** ، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،الكويت ، 1432هـ/2011م.

24. شوقي بورقبة ، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية** ، عالم الكتب الحديث ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2013 .

الرسائل الجامعية :

1. زرقة بلقواس ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الإجتماع ، تخصص تنظيم عمل ، جامعة لحاج لخضر ، باتنة ، 2011-2012 .
2. حكيم شبوطي ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2008 .
3. ياسين العايب ، **إشكالية تمويل المؤسسات الإقتصادية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، الجزائر ، 2010-2011 .
4. إيمان العاني ، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2006-2007.
5. جلال عبد القادر ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 .
6. دليلة حضري ، **أليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات شمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2005** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2007.
7. هدية بوعبد الله ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2008-2009 .
8. زينب بن التركي ، **دور تكنولوجيات الإعلام و الإتصال في تسيير علاقة الزبون بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص مالية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007-2008.
9. ليلى لولاشي ، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2004-2005 .
10. محمد بن نعمان ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص تسيير عمومي ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 .
11. محمد صالح زويتة ، **أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 .

12. مصطفى بداوي ، **المنظمة العالمية للتجارة و تحرير الخدمات المالية والمصرفية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، نوفمبر ، 2004 .

13. سمية قنيدرة ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة** ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009-2010 .

14. عاد نور الدين ، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ،تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2014-2015 .

15. عبد الحكيم عمران ، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص الإستراتيجية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2006-2007 .

16. شعيب أتشي ، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2007-2008.

17. توفيق غفصي ، **تقييم أداء البنوك الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم" الإقتصادية (غير منشورة) ، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة المسيلة ، 2010-2011 .

18. خالد طالبي ، **دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصادية ، تخصص التمويل الدولي و المؤسسات النقدية والمالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2010-2011 .

19. خالد مدخل ، **التأهيل كألية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ، 2011-2012 .

20. أسماء زراية ، **آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، جوان 2011 .

21. وسام سعدية ، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في المسار ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2007-2008.

22. محمد رضا سفاقسي ، **دور هياكل الدعم المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم الإقتصادية ، تخصص مالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 .

23. نور الدين عاد ، المعالجة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي ،مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ،تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، 2014-2015 .

24. نورة صيفي ، حسينة فرقاني ، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تخرج لحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة المدية ، 2008-2009 .

25. سالم مقشيش ، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص مالية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 .

26. سارة عدوان ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015-2016 .

27. إبراهيم بوسكين ومحمد بوحمبل ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إستراتيجية نطويرها في الجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، مدرسة العليا للتجارة ، جوان 2006 .

28. الأخضر بن عمر ، علي اللموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-06/ماي/2013 .

29. الجابرية بالقاسمي ، فطوم بسطامي ، وهيبة علوان ، **دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والآفاق** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود وبنوك ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2005-2006 .

30. الصادق سعيدات و آخرون ، **دور البنوك التجارية في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013.

31. أمال حمية ، جميلة عزوز ، **تقييم الأداء من حيث العئد والمخاطرة في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ،جامعة يحي فارس ، المدية ، 2011-2012.

32. إسحاق بن ربعية ، بوقلقال محفوظ ، **دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة ليسانس ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2006-2007.

33. أسماء بالحاج ، فاطمة فلاح ، **دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الإستثمارية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود بنوك مالية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 .

34. وهيبة إبراهيم بوزيد و آخرون ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني والمشاكل التي تواجهها** ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس ، مركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2007-2008 .

35. نزهة عبد الله الحاج ، فاطمة الزهراء نوالي ، **دور القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2005-2006 .

36. سارة عبدات ، سمية السرحان ، **القروض ومعايير منحها في البنوك التجارية** ، ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود بنوك ومالية ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2008-2009.

37. سهام بن عبد النبي ، **دراسة عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بنك تجاري** ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ليسانس في علوم الإقتصادية ، تخصص نقود مالية وبنوك ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2006-2007 .

38. فاطمة الزهراء جيلالي ، بوعرار سارة ، بوسهوة أحلام ، **الميزة التنافسية للبنوك الجزائرية من خلال تحسين الخدمة المصرفية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص بنوك نقود ومالية ، جامعة يحي فارس ، المدية
، 2009-2010 .

39. فتيحة سعال ، **تقنيات التمويل البنكي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم علوم الإقتصاد ، تخصص نقود بنوك ومالية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2008-2009 .

40. صلاح الدين أحمد زيتوني ، عبد الحميد بوصوار ، عمر يحياوي ، **مخاطر القروض البنكية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود بنوك ومالية ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2006-2007 .

41. رقاني بوخطة ، خمقاني نريمان ، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقروض البنكية** ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012-2013 .

42. رشيدة شادي ، بوعيش خدوجة ، **تسيير مخاطر القروض في البنك التجاري وآثاره على التنمية الإقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم الإقتصاد ، تخصص نقود بنوك ومالية ، المركز الجامعي يحي فارس ، المدية ، 2005-2006.

43. خالد فريدي ، علي العربي ، مراد مسعودي ، **تقنيات البنوك في منح القروض** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص بنوك نقود ومالية ، جامعة يحي فارس ، المدية ، 2008-2009.

الملتقيات :

1. الأخضر بن عمر ، علي اللموشي ، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي ، يومي 05-06/ماي/2013 .

2. بلعزوز بن علي و إليفي محمد ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل 2** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة سطيف ، يومي 17-18 افريل 2006 .

3. مناور حداد ، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر ، 17-18 افريل 2006 .

4. طيب لحيلح ، **دور المؤسسات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة في تنمية اقطار المغرب العربي** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر ، 17- 18 أفريل2006 .

5. نعيمة برودي ، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة تلمسان ، يومي 17-18 افريل 2006 .

6. عاشور كتوش ، طرشي محمد ، **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر.

النصوص القانونية :

1. قانون النقد والقرض رقم 90-10 ، المؤرخ في 14 أفريل 1990 .
2. قانون النقد والقرض رقم 3-11 ، المؤرخ في 26 أوت 2003 .

مجلات :

1. آيت عيسى عيسى ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود** ، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، جامعة تيارت ، الجزائر .
2. سامية عزيز ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد الثاني جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، جوان 2011.